جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس
مركز الدكتوراه: اللغات والتراث والتهيئة المجالية
مختبر البحث: الأصول الشرعية للكونيات والمعاملات
محور: الدراسات الإسلامية

بحث لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان:

التَمويل الإسلاَمي
ودَورُه في تحقِيقِ التَنميَّةِ

إعداد الطالب:
محمد البوخاري
2424755147

إشراف الدكتور:
إبراهيم أبا محمد

لجنة المناقشة:

- الدكتور إدريس الشرقي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس) رئيسا.
- الدكتور عبد الرحمان السايب (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة) عضوا.
- الدكتورة فاطمة ملول (كلية الشريعة سايس فاس) عضوا.
- الدكتور إبراهيم أبا محمد (كلية الشريعة سايس فاس) مشرفا ومقررا.

<u>الموسم الجامعي:</u>

1437 / 1438 هـ

2016 / 2017 م

نوقشت هذه الأطروحة يوم الجمعة **29 /2017/12**.

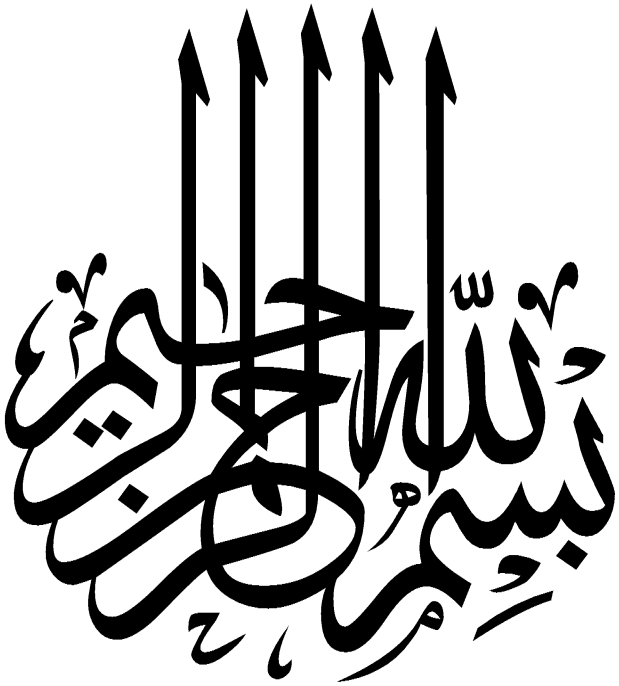
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

ربي اجعلني مقيم الصلاة، ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء، رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

إلى كل الفاعلين والعاملين والمشرفين على جمعية المسيرة للثقافة القرآنية حي الزهور 1 فاس، تقديرا مني لكل الجهود التي بذلوها معي، ولما قدموه من دعم معنوي، استطعت بفضل الله ومنه تجاوز كل العقبات التي واجهتني، وللرعاية التي ما زلت ألقاها منهم.

إلى والدتي الحبيبة التي اختارها الله إلى جواره، قبل أن ترى هذه الثمرة التي طالما انتظرتها تغمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جناته.

إلى والدي العزيز الذي واساني في السراء والضراء وكانت دعواته سكن لي ونور يدك لي الجبال دكا.

وأما أنتما، فقد صبرتما على جمر الهجر وفراق الأليف، وتزينتما بوفاء الصبر، فإليكما نصيب من هذا الوفاء، أجر صبركما وكنز عطائكما، ومهما شكرت لم أرد الجميل كله إلى زوجتي الغاليتين.

وأما حبات القلب وتفاحة الحياة وقطرات الندى، هيثم، وإسراء، وأسامة، وسفيان، الذين لم يبتسم فؤادي إلا لهم، ولم أرى جمال الزهرة إلا في أعينهم فليهنكم العلم جميعا يا أحباب قلبي.

وفي حديقة البهجة من أزاهير وشذى، فهل أنسى أخا أو أختا، إلى جميع إخواني وأخواتي وإلى جميع أفراد عائلتي.

ولطالما مررت على الرياض المنتشرة هنا وهناك، فلم أجد إلا صديقا وفيا بين ذلك الربيع الذي جاء يختال ضاحكا يتفيا ظلاله، إلى كل الأصدقاء.

يا فرحتي إن قبل مني ربي هذا العمل ويا سعادتي إن قبل مني هؤلاء جميعا هذا الإهداء وتلك الكلمة العطرة الفواحة.

الشكر والتقدير

الحمد لله بادئ ذي بدء على ما أنعم به وأولى، فلولا فضله ما كان شيء ولا خط قلم، والصلاة والسلام على رسول الله محمد المبعوث رحمة للعالمين، وهادي الغر الميامين إلى جنات رب العاملين، وبعد ،

تقف الكلمات عاجزة عن تقديم جزيل شكرها وعظيم امتنانها إلى فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور سيدي إبراهيم أبا محمد الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة حيث كنت أسعى إليه فأجد العلم بين جنبيه، فأغرف من علمه ما شاء لي، لا يبخل علي ولا يتكدر، وما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجلات، فلولا معلوماته الثرة وأمثالها ما كان هذا البحث ليرى النور . . . وحمدا لله أن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة .

أما فضيلة الأستاذ سيدي امحمد الفحصي فله ألف شكر وتقدير الذي لم يدخر جهدا في حسن التوجيه والإرشاد .

ثم أتقدم بالشكر والعرفان إلى فضيلة الأستاذ سيدي محمد ادويري الذي لم يألُ جهدا في النصح والإرشاد . . .

والشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

الباب الثالث:

التطبيقات العملية لصيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية للتنمية

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية خطوة كبيرة على طريق العمل الإسلامي المشترك، وتجسيدا لفكرة تضامن الدول الإسلامية وتعاونها في مواجهة تحديات التنمية، والتخفيف من حدة الفقر في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن هذه المؤسسة التنموية الهامة تكاد تكون بعد أكثر من ثلاثة عقود من العمل الدؤوب؛ التجسيد الأهم لخطوات التعاون المشترك بين الدول الإسلامية.

وكان للبنك الإسلامي للتنمية إسهام كبير ومتميز في مجال تطوير العمل المصرفي والمالي الإسلامي على عدة مستويات، منها:

1-المستوى البحثي التنظيري: من خلال تأسيس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

2-المستوى العملي التطبيقي: بتطويره وتوظيفه للأدوات والصيغ التمويلية الإسلامية المتنوعة.

3-المستوى المؤسساتي: من خلال مساهمته في تأسيس عدد من مؤسسات البنية الأساسية للصناعة المصرفية الإسلامية مثل: هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ..الخ .

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه البنك في مجال التمويل الإسلامي كان لابد من دراسة تجربته في التمويل بصيغ التمويل الإسلامي. حيث استخدم البنك الإسلامي للتنمية صيغ عديدة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء، ويقوم البنك من خلال هذه الصيغ بتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع في القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع البنية الأساسية، كما يمول البنك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تمول تمويلاً متناهي الصغر.

وهذا ما سأتطرق إليه من هذا الباب، وفق الفصول التالية:

الفصل الأول: التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الثاني: صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل الثالث: أثر صيغ التمويل للبنك الإسلامي للتنمية في إحداث التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة.

الفصل الأول:

التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الأول: تاسيس البنك وأهدافه ووظائفه.

1تأسيس البنك :

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية تنموية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام (1393هـ الموافق ديسمبر عام 1973م). وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب عام 1395هـ الموافق (شهر يوليو من عام 1975م). وقد تم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام (1395هـ) الموافق ل: العشرين من أكتوبر عام (1975م [1].

2 -أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

تتمثل أهداف البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية[2]. و يتطلّع "البنك الإسلامي للتنمية" إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ (2020م)، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميَّ المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيراً في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالَم الإسلامي وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته[3].

3 - : وظائف البنك الإسلامي للتنمية

تشتمل وظائف البنك على القيام بالمهام التالية [4]:

3-1-المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الإسلامية الأعضاء.

---

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي(1436هـ/2015م)، ص:01.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، اتفاقية التأسيس. 1973م-المادة 01، ص: 6.

3 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي(1436هـ/2015م)، ص:01.

4 - **البنك الإسلامي للتنمية**، اتفاقية التأسيس. 1973م-المادة 01، ص: 6.

3-2-تقديم المساعدات للدول الإسلامية في أشكال مختلفة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-3- قيام البنك بإنشاء صناديق مالية خاصة لأغراض محددة مثل: صناديق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، إلى جانب الإشراف على صناديق الأموال الخاصة.

3-4-قَبول الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة.

3-5-المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية الأعضاء، وكذلك تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وخاصة في السلع الإنتاجية.

3-6-تقديم المساعدة الفنية للدول الإسلامية، وتوفير وسائل التدريب للعاملين في مجال التنمية.

3-7-القيام بالأبحاث اللازمة لممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية، طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

3-8-التعاون مع باقي مؤسسات العمل الإسلامي المشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية. ويلاحظ على هذه الوظائف أنها تنقسم إلى مجموعات ثلاث [1]:

3-8-1-**المجموعة الأولى :اقتصادية،** وتتمثل في الأنشطة الاستثمارية التنموية التي يمكن للبنك القيام بها لتحقيق هدفه في التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية.

3-8-2-**المجموعة الثانية :اجتماعية،** من خلال التأكيد على التنمية الاجتماعية مصاحبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، ومن أمثلة ذلك تأسيس صندوق لإعانة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

3-8-3-**المجموعة الثالثة :تعليمية وفنية،** وتتمثل في تدريب العاملين في مجال التنمية بالدول الأعضاء وإجراء البحوث في المجالات المصرفية والمالية الإسلامية.

---

1 - **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام**، لمحمد صلاح الصاوي، المنصورة: دار الوفاء، 1990م، ص675.

المطلب الثاني: العضوية في البنك وأهم خصائصه.

أولا: العضوية في البنك الإسلامي للتنمية

إن الشرط الأساسي للعضوية في البنك أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن تكتتب في رأسمال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين، وقد شهد البنك نموا تدريجيا في عضويته مع مرور الوقت، ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام 1395هـ (1975م) 22دولة فقط، زادت هذه العضوية لتصبح 56 دولة في عام 1432هـ (2011م). وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وجميع هذه الدول دول نامية، ومنها 22دولة تنتمي إلى فئة الدول الأقل نموا بحسب تصنيف الأمم المتحدة لها، وعلاوة على ذلك يعتبر البنك ست دول أخرى أعضاء أقل نموا ويتعامل معها على هذا الأساس[1].

المبيان رقم:(1) تطور العضوية في مجموعة البنك.

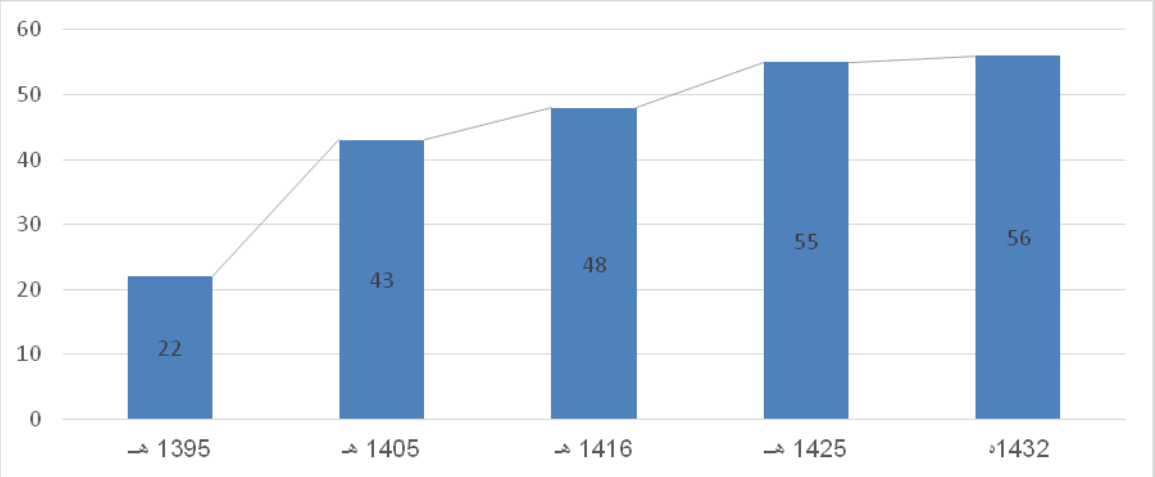

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير السنوي 2014م/1435هـ.ص:23.

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي(1436هـ/2015م)، ص: 01. - انظر: 38 **عام في خدمة التنمية:** مجموعة البنك الإسلامي 2012م، ص:7.

ثانيا: خصائص البنك الإسلامي للتنمية

من خلال ما سبق نستطيع أن نتبين ثلاثة ملامح أساسية ميزت مسيرة البنك الإسلامي للتنمية ووضعت أمامه تحديات كبرى، وهذه الملامح هي[1]:

1- سعي البنك إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطته، وذلك انطلاقا من مواثيقه الأساسية وعمله المتواصل لتعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم بكل الوسائل الممكنة بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمساهمة في رؤوس أموالها وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا لا يعني خلو أنشطة البنك وعملياته من بعض المخالفات الشرعية بصورة كاملة[2].

2- يعتبر البنك نموذجاً هاما للتعاون بين الدول الإسلامية، حيث أن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها دول نامية تسعى إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً.

3- تمثل الدول الأقل نمواً نحو نصف عضوية البنك مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر بمساعدة هذه الدول من أجل القيام بعمليات التنمية ورفع معدلات نموها، واستهداف الفئات الأكثر حرمانا.

1- **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية**، لبشير عمر محمد فضل الله، بحث مقدم لمنتدى الفكر الإسلامي بمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، (2006م) ص: 54.

2 – **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام**، لمحمد صلاح الصاوي، مرجع سابق: ص: 725.

المطلب الثالث: تطور البنك الإسلامي للتنمية.

أولا : أهم التطورات المؤسسية التي مر بها البنك :

تطور البنك الإسلامي للتنمية من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة مكونة من عدد من المؤسسات والصناديق، وقد فرض هذا التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها؛ ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها، وتشمل مجموعة البنك الكيانات التالية[1]:

1 -أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهم أربع : البنك (قائد المجموعة) 1975م، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 1981م والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص1999م، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 1994م ، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة 2008م.

والشكل رقم: (6) يوضح أعضاء مجموعة البنك.

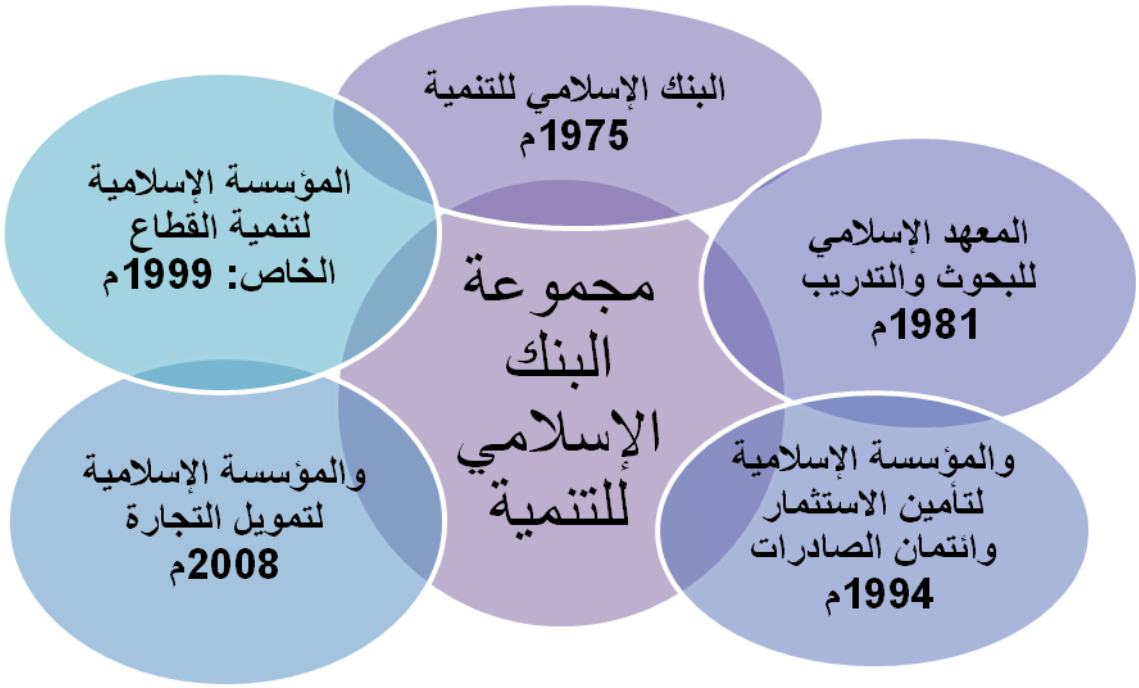

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز 2012م،

1- **Islamic Development Bank** , thirty –tow years in the service of development, Op.cit– 3p.

2 -الصناديق المتخصصة، وتشمل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، صندوق حصص الاستثمار، صندوق استثمار ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، صندوق الوقف، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق البنية الأساسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية والآسيوي للتنمية.

3 -المؤسسات التابعة، وهي صندوق البنك الإسلامي لتنمية البنية الأساسية، والمركز الدولي للزراعة الملحية، ومشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يديره البنك.

وسيأتي في المبحث الموالي التعريف بهذه المؤسسات وبمهامها في إطار مجموعة البنك.

ثانيا: تطور التوجهات الاستراتيجية لمجموعة البنك

درج البنك منذ إنشائه على وضع الاستراتيجيات والخطط متوسطة المدى لتعزيز أنشطته في الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي لشعوب تلك الدول، ولذلك وضع البنك في عام (1425هـ/ 2004م) ما سماه" **الخطة الاستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية** "لمواجهة التحديات الجديدة، والتي تهدف إلى رفع كفاءة أفراد المجموعة وتعزيز التنسيق بين أعضائها من أجل تحقيق الأثر الأفضل والأمثل للمساعدة التنموية في الدول الأعضاء. وفي هذه الخطة عمد البنك إلى وضع الصياغة المناسبة التي تبرز رؤيته ورسالته وقيمه الأساسية وأهدافه الاستراتيجية، والمجالات ذات الأولوية في عمله على المدى المتوسط.

وقد أشرف البنك على الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتبني "**رؤية البنك للعام 1440هـ** " وهي عبارة عن خطة استراتيجية طويلة المدى حشد لها مجموعة متميزة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد لتحديد التحديات التي ستواجه الأمة الإسلامية[1].

1 - **Islamic Development Bank** , thirty –tow years in the service of development ,Op.cit, p 2

المبحث الثاني:
أعضاء مجموعة البنك والمؤسسات التابعة له.

المطلب الأول: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

تتكون مجموعة البنك من عدد من المؤسسات لكل منها مهام خاصة وأحكام محددة تحكم عملياتها وأنشطتها، وإن كانت تجمعهم رؤية ورسالة واحدة، فمجموعة البنك تقوم من خلال هذه المؤسسات بعدد من الأنشطة تشمل تمويل المشروعات وتمويل التجارة وتأمين الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص والبحوث والتدريب وغير ذلك من الأنشطة، والمؤسسات التي تشكل مجموعة البنك هي:

أولا: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

تأسس المعهد في سنة(1401 هـ1981-م) وكُلف بمهمة إجراء البحوث وتقديم التدريب وخدمات المعلومات في مجال الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامية. ويقدم المعهد ابتداء من سنة1408هـ جائزة دولية باسم "جائزة البنك الإسلامي للتنمية". وكذلك يقيم المعهد العديد من الندوات والمؤتمرات ويصدر المجلات والدراسات عن الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية والمالية الإسلامية ومجالات التنمية المستدامة، وقد نظم المعهد بين سنتي 1404و1426هـ 177بين ملتقى وندوة و 255دورة تدريبية، وبلغ العدد الإجمالي للمطبوعات التي أصدرها المعهد حتى نهاية عام 1426هـ أكثر من 258 مطبوعا[1].

ثانيا: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

أنشئت هذه المؤسسة في سنة1415(هـ1994)-م ، وتهدف إلى توسعة نطاق المعاملات التجارية، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بتوفير وتشجيع استخدام أدوات متوافقة مع الشريعة لأئتمان الصادرات وتأمين الاستثمار وتخفيف

1- **Islamic Development Bank**, thirty –tow years in the service of development ,Op.cit, p-5

المخاطر السياسية. ورأس مال المؤسسة المصرح به هو100مليون دينار إسلامي (150مليون دولار أمريكي)[1].

ثالثا: المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تأسست في عام (1420هـ/ 1999م) وتتمثل أهدافها الأساسية في توفير عدد كبير من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، والتوسع في الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال في الدول الأعضاء ... الخ.

وللمؤسسة كيان مستقل داخل مجموعة البنك برأس مال مصرح به قدره: (1بليون دولار) وتقدم المؤسسة لعملائها مجموعة عريضة من المنتجات المالية مثل: التمويل المباشر وإدارة الأصول والخدمات الاستشارية، ومن الصيغ التي تستخدمها المؤسسة: المساهمة في رأس المال والبيع لأجل والإجارة والاستصناع...الخ [2].

رابعا: المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية

تَقَرر إنشاء هذه المؤسسة الجديدة خلال سنة1427 هـ/ م2006، وستكون مسؤولة عن عمليات تمويل التجارة لمجموعة البنك برأس مال مصرح به قدره:3 بلايين دولار[3].

---

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:14.

2 - المرجع نفسه: ص: 14-15.

3 -**Islamic Development Bank** , thirty –tow years in the service of development ,Op.cit, p14

المطلب الثاني: الصناديق المتخصصة التابعة للبنك.

أولا : محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية.

وهو عبارة عن صندوق ائتماني أنشأه البنك في سنة (1407 هـ -1987م) بالمشاركة مع مؤسسات مالية أخرى، وتتولى المحفظة تعبئة السيولة المتوافرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية وتوجيهها لتشجيع التجارة والتنمية في الدول الأعضاء، ويدير البنك المحفظة بصفته مضاربا، وبتأسيس المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية ستحول موارد هذه المحفظة إلى الهيئة الجديدة [1].

ثانيا : صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار.

تأسس الصندوق في عام (1410هـ / 1987م) ويقوم البنك من خلاله بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء، والغرض الأساسي من إنشائه هو تعبئة الموارد للبنك ومنح المستثمرين فرصا استثمارية متوافقة مع الشريعة، والصندوق مقيد في بورصة البحرين مما رفع مركز السيولة لديه، وسمح له بتداول وحداته دونما حاجة إلى الالتجاء إلى البنك لإعادة شراء هذه الوحدات [2].

ثالثا : صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف.

أُنشيء هذا الصندوق في سنة(1421هـ/2001م) ويقوم بتنمية الممتلكات العقارية للأوقاف والاستثمار فيها، ويديره البنك بصفته مضاربا.[3]

رابعا : الهيئة العالمية للوقف.

تأسست الهيئة بالتعاون مع هيئات الوقف والمنظمات غير الحكومية والمحسنين من القطاع الخاص، ومن أهدافها: توثيق العلاقات بين هيئات الأوقاف والتنسيق بين أنشطتها وتقديم الخبرة في

---

1 -**Islamic Development Bank**, thirty–tow years in the service of development ,Op.cit,p7-6

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:16.

3 - المرجع نفسه، ص:17.

المجالات ذات الصلة، و المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر والتنمية البشرية من خلال الأنشطة ذات الصلة (البرامج التعليمية والصحية، المنح الدراسية).. ومساعدة الدول الأعضاء على تطبيق تشريع موحد في مجال الأوقاف [1].

خامسا : صندوق الوقف

عُرف هذا الصندوق سابقا بصندوق الحساب الخاص، أو حساب المساعدة الخاص الذي تأسس في سنة(1939هـ/ 1979م)، ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء عن طريق تمويل برنامج المعونة الخاصة وبرامج المنح الدراسية ومنح البحوث والمساعدة الفنية، وكذا تمويل أنشطة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ومصادر إيرادات الصندوق هي:

1-العائد من النقد وما يعادله من الودائع الثابتة لدى البنوك التقليدية.

2-الأرباح من الاستثمارات التي يديرها.

3-صافي الدخل من ودائع صندوق حصص الاستثمار.

4-الاستثمار في المرابحة والصناديق الأخرى.

وتستخدم موارد الصندوق من أجل دعم مختلف أنشطته وبرامج المعونة الخاصة ويتم جل التمويل في شكل منح غير مستردة، ومع نهاية سنة (1426هـ/2006) وصل حجم صندوق الوقف إلى 903.5مليون دينار(1.3 بليون دولار أمريكي)، وقد بلغ المجموع التراكمي للتمويلات في إطار الصندوق بين (1399هـ - 1426هـ) ما مقداره 597.3 مليون دولار لحساب 1126عملية وبرنامج[2].

سادسا : صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

---

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:18.

2 -**Islamic Development Bank**, thirty –tow years in the service of development ,Op.cit,p7-8

أُنشئ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية سنة 2008م، على شكل وقف، برأس مال مستهدف يبلغ 10 مليارات دولار أمريكي. وبدأ الصندوق أعماله في شهر محرم 1429هـ/ يناير 2008م وحتى نهاية 1432هـ، بلغت مساهمات الدول الأعضاء 1644 مليون دولار أمريكي، من إجمالي تعهدات الدول الأعضاء البالغ 2.649 مليون دولار أمريكي، بينما ساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، والدول الأعضاء بمبلغ 1244 مليون دولار أمريكي.

ومن أهداف صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما يلي:

- المساعدة على مكافحة الفقر.
- محو الأمية، والقضاء على الأمراض والأوبئة الفتاكة في الدول الأعضاء، وخصوصا في القارة الإفريقية. [1]

سابعا: صندوق البنية الأساسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية والآسيوي للتنمية.

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية هذا الصندوق عام 2009م، بالتنسيق مع البنك الآسيوي للتنمية، بهدف الاستثمار في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى الأساسية في 12 دولة من الدول الأعضاء في كلا البنكين، ويهدف الصندوق لتعبئة مبلغ يصل إلى 500 مليون دولار أمريكي، منه مبلغ 150 مليون دولار أمريكي يستثمره البنك الإسلامي للتنمية، 100مليون دولار أمريكي يستثمره البنك الأسيوي للتنمية[2].

1 - **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012م، ص:13.

2 - **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية** في إيجاز 2012م، ص:13.

المطلب الثالث: المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.

وتتمثل في المؤسسات التالية[1]:

أولا: صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية.

أنشئ الصندوق عام (1422هـ/2001م) ويركز عملياته على تنمية البنية الأساسية في الدول الأعضاء، ويعمل على الإسهام في مشروعات البنية الأساسية والصناعات ذات الصلة بالبنية الأساسية ويشجع على استخدام التمويل الإسلامي في مثل هذه المشروعات.

ثانيا: المركز الدولي للزراعة الملحية.

تأسس المركز عام (1420هـ/ 1999م) وهو مركز دولي للبحوث التطبيقية والتنمية غير ربحي يتخصص في تطوير الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة المتأثرة بالملوحة في الدول الأعضاء، ومقر المركز بإمارة دبي.

ثالثا: مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي.

ويهدف إلى الاستفادة من الأعداد الهائلة من رؤوس الأنعام التي تذبح كل سنة في موسم الحج، وإيصالها إلى المحتاجين في مختلف البلدان الإسلامية، وقد بدأ هذا المشروع في سنة (1403هـ/ 1983م).

---

1 - **Islamic Development Bank**, Islamic Development Bank Group in brief.(1427-2006) ,p 10-12

المطلب الأول: تطور رأس مال البنك ونشاطه التمويلي.

أولا : تطور رأس مال وموارد البنك

1 -**تطور رأس مال البنك :**

شهد رأس مال البنك تطورا ملحوظا، وهذا دليل على تنامي أنشطة البنك وتعاون الدول الأعضاء من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للتمويل التنموي، فقد ازداد رأسمال البنك المصرح به من ملياري دينار إسلامي (عام 1395هـ /1975م) إلى 30 مليار دينار إسلامي عام (1432هـ /2011م)، في حين ارتفع رأسمال البنك المكتتب فيه من 0.75 مليار دينار إسلامي عام (1395هـ/ 1975م)، إلى 17.5 مليار دينار إسلامي عام 1432هـ، وارتفع رأسماله المدفوع من 0.28 مليار دينار إسلامي عام 1396هـ، إلى 4 مليار دينار إسلامي عام 1432هـ.

ثم ارتفع رأسمال البنك المصرح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي تقريباً، في نهاية سنة 1435هـ ، ويلاحظ الارتفاع الكبير في رأس مال البنك المصرح به والمكتتب فيه خلال 42 عاماً منذ إنشائه[1].

1- **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز** 2012م، ص:7-8. التقرير السنوي 2014م ص:17.

مبيان رقم : (2) تطور رأس مال البنك.

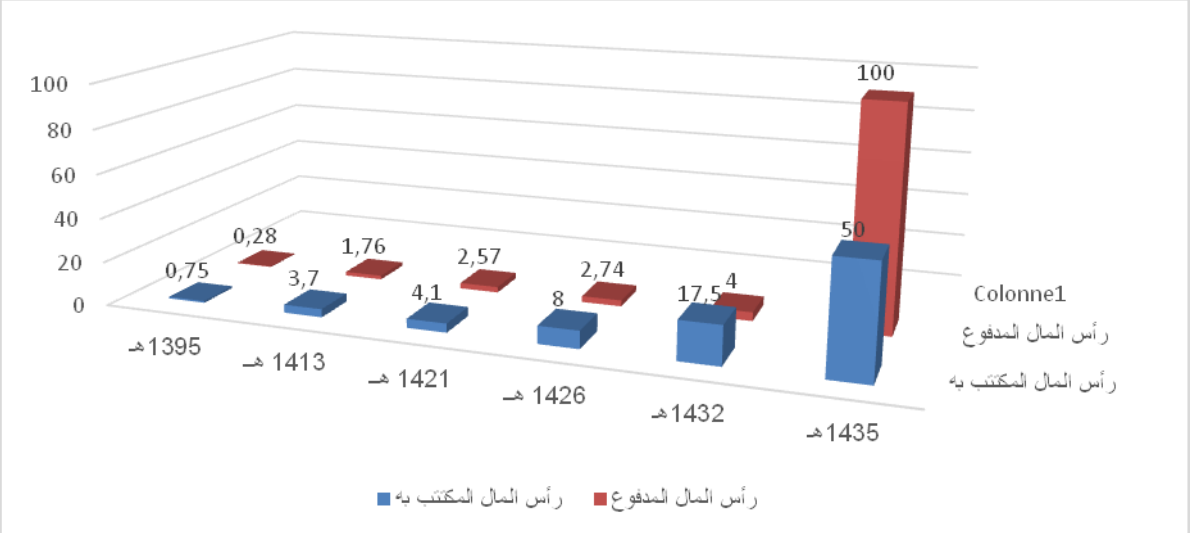

المصدر: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز 2012م، ص:7-8 والتقرير السنوي 2014م، ص:17.والتفرير السنوي2015، ص:19.

2 -تعبئة الموارد:

يعمل البنك من خلال مؤسساته المختلفة على دعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لأن يوجه قدراً كبيراً من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات، وتشمل الأدوات المستعملة الآن البرامج والصناديق الآتية:[1]

- برنامج ودائع الاستثمار.
- محفظة البنوك الإسلامية.
- صندوق حصص الاستثمار.
- صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية الأساس.
- برنامج تمويل الصادرات.

1 - **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية**، لبشير عمر محمد فضل الله، مرجع سابق ص: 9.

- صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف.
- إصدار الصكوك.

ثانيا: تطور النشاط التمويلي التنموي للبنك.

يقوم البنك كمؤسسة مالية تنموية بتوجيه أنشطته واستغلال الموارد المتاحة لديه للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه المنصوص عليها سابقا والتي منها: دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، ويهتم البنك بصفة خاصة، كما رأينا سالفاً في خطته الاستراتيجية، بالإنسان باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً أساسياً لنشاط البنك ويتجلى ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والطرق وسائر المرافق الأساسية التي تُحسن من مستوى حياة الإنسان، ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسه هي:

1-العمليات العادية وتشمل تمويل المشروعات والمساعدة الفنية.

2-عمليات تمويل التجارة.

3-عمليات صندوق الوقف، أو المساعدة الخاصة.

وعرف حجم تمويل البنك تطورا مستمرا حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ البنك تزايد ملحوظا منذ تأسيسه حتى نهاية 1436هـ/2015م فارتفع صافي اعتماداتها من 7 مليارات دينار إسلامي (10.7مليار دولار أمريكي) سنة 1435هـ إلى 8.5 مليار دينار إسلامي (12.1مليار دولار أمريكي) سنة (1436هـ / 2015م،) أي بنسبة 13%.[1]

فمن حيث حصة كيانات مجموعة البنك من إجمالي الاعتمادات سنة 1436هـ، نالت أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الحظ الأوفر بنسبة 4.5 % (52.9 مليار

1- **Islamic Development Bank** , thirty –tow years in the service of development ,Op.cit, p13.

دينار إسلامي أو 6.4 مليار دولار أمريكي)، تليها موارد البنك الرأسمالية العادية بنسبة 3.4%،(40.6مليار دينار إسلامي أو 4.9 مليار دولار أمريكي)، فالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بنسبة 5.5% (472.5 مليون دينار إسلامي أو 666.9 مليون دولار أمريكي) ومثل الصندوقان الخاصان وهما (صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصندوق حصص الاستثمار) 0.9%وعمليات المعونة الخاصة 0.1%. وفيما يتعلق بنمو صافي الاعتمادات سنة 1436هـ، سجلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أعلى نسبة وهي،112.8% يليها صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بنسبة،39.6% ثم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بنسبة 24.5% وسجلت موارد البنك الرأسمالية العادية انخفاضاً بنسبة4%- وصندوق حصص الاستثمار انخفاضاً بنسبة -5%.والشكل التالي: يوضح حصة الاعتمادات بالبنك.

مبيان رقم: (3) حصة كيانات مجموعة البنك من إجمالي الاعتمادات

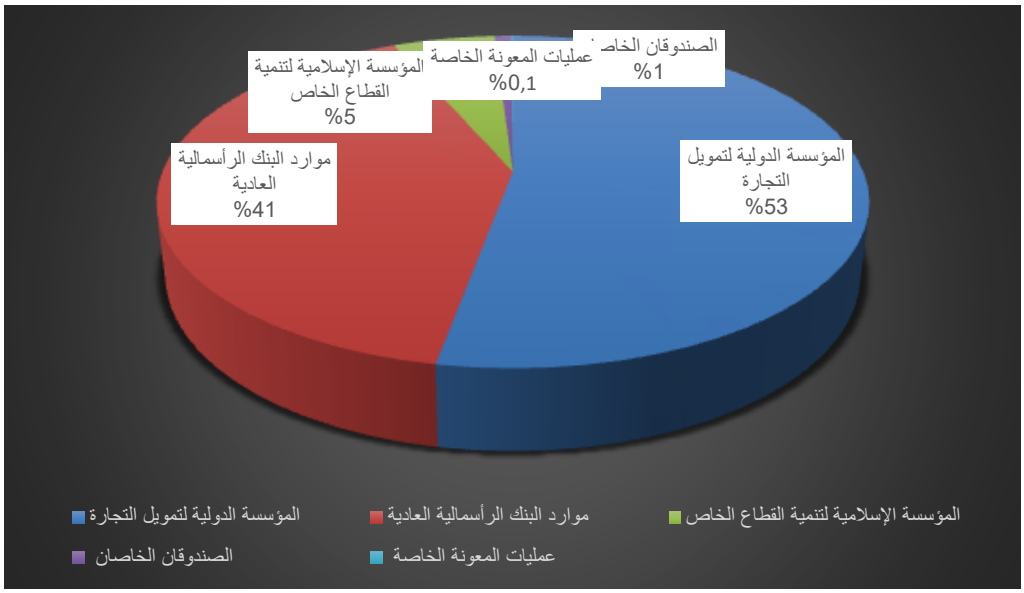

المصدر من إعداد الباحث: بالاعتماد على التقرير السنوي: 2015م، ص: 18.

وبالنظر إلى التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لنفس الفترة السابقة نجد أن الإنجازات التي حققها البنك في القطاعات الاقتصادية الأساسية للبلدان الأعضاء سنة 1436هـ

كما يلي: مثلت البنى التحتية الحصة الكبرى من صافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بنسبة 78.4%، تليها الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 8.5%، فالتعليم بنسبة 6.9%، فالصحة بنسبة 4%، ثم قطاعات أخرى بنسبة 2.1%؛ و في إطار تمويل البنى التحتية، استحوذ قطاع النقل على أكبر مخصص بنسبة 46%، يليه قطاع الطاقة 29%، فالمياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية 10%، فالصناعة 4%، وخصص باقي التمويل لقطاعات أخرى.[1]

مبيان رقم: (4) المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات (1396هـ -1426هـ)

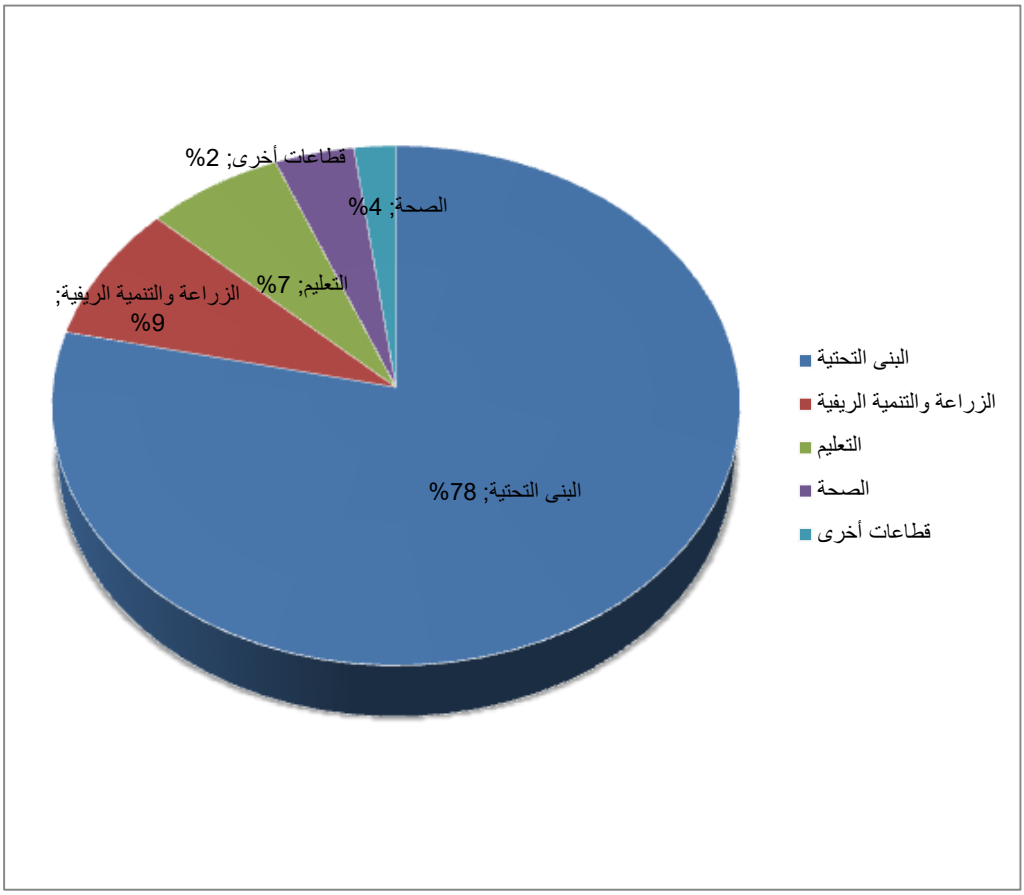

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي 2015م، ص:14.

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، لتقرير السنوي 2015م، ص: 14.

المطلب الثاني: تقدير مستوى إنجازات البنك الإسلامي للتنمية.

أولا: إنجازات البنك الإسلامي للتنمية.

إضافة إلى جهود البنك المنصبة على تمويل عملية التنمية في البلدان الإسلامية- على الرغم من تواضع موارده المالية مقارنة بالمتطلبات المالية للتنمية الاقتصادية[1]- فإنه يمكن أن نسجل له العديد من الإنجازات و المبادرات الهامة التي قام بها خلال مسيرته من أجل تحقيق أهدافه والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

1- حصل البنك على أعلى الدرجات في تصنيف الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل من وكالة التصنيف Standard and Poor's وكان هذا التصنيف عام 2002م ثم أصبح يتم تأكيده سنويا، ويرجع الفضل في ذلك إلى ميزانية البنك القوية وجودة أصوله، ومكن هذا التصنيف البنك من دخول أسواق رأس المال الدولية لتعبئة الموارد منها[2] .

2-في سنة2004م صنف بنك التسويات الدولية البنك الإسلامي للتنمية "**بنك تنمية متعدد الأطراف خال من المخاطر** "وكان ذلك في إطار اتفاق بازل الجديد الخاص برؤوس الأموال [3].

3- عمل البنك على تشجيع المؤسسات والصناعة المالية الإسلامية، ويتجلى ذلك في [4]:

أ- تطوير صيغ تمويل جديدة، فقد عمل البنك على استخدام صيغ تمويل متعددة ومتوافقة مع الشريعة، وكذلك قام بتطوير بعض البرامج من أجل تعبئة المزيد من الموارد.

ب- المشاركة في رؤوس أموال البنوك الإسلامية، فقد أصبح للبنك حصص في رؤوس أموال 29 بنكا ومؤسسة مالية إسلامية.

---

4 - **Islamic Development Bank**, Islamic development bank group in brief,Op.cit, p11

2 - المرجع نفسه، ص:1.

3 - **Islamic Development Bank** , thirty –tow years in the service of development ,Op.cit, 29-31p

4 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:12.

ج- ساعد البنك في تأسيس ما أصبح يعرف بمؤسسات البنية الأساسية للصناعة المالية الإسلامية من أجل تعزيز مستوى الشفافية والحصافة، ومعايير الضبط المؤسسي، وإدارة المخاطر، ومن هذه المؤسسات.

- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 1991م/ 1411هـ.
- المجلس الإسلامي للخدمات المالية ماليزيا، م1423/2002هـ.
- الجمعية العامة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية : البحرين، 1422هـ/2001م.
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف البحرين، 1423هـ/2002م.
- مركز إدارة السيولة البحرين، 1423هـ/2002م.
- السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين، 1422هـ/2001م.

المركز الإسلامي الدولي للتوفيق والتحكيم التجاري دبي، 1425هـ/2004م.

4- مساعدة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، فقد وضع البنك في سنة 1997م برنامجا مكثفا للمساعدة الفنية يمكن تلك الدول من الرفع من مواردها المؤسسية والبشرية المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية لتعزيز قدراتها التفاوضية [1].

5- دعم البنك مبادرة الاتحاد الإفريقي التي أطلق عليها "الشراكة الاقتصادية للتنمية الإفريقية" (**النيباد**)، وقد جاء هذا الدعم فيما عرف" **بإعلان واجادوجو** "سنة (1424هـ / م2002)، وقد تعهدت مجموعة البنك بدفع مبلغ قدره 02 بليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس التالية لاستثمارها في القطاعات الرئيسية بالدول الإفريقية الأقل نموا [2].

6- قام البنك بالعديد من ترتيبات التمويل المشترك لعدد من المشاريع مع بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي...الخ، وخلال عام 1426هـ شارك البنك في تمويل15عملية في12دولة بالاشتراك مع

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:33.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:26.

مؤسسات أخرى بقيمة إجمالية تقدر ب 1.688بليون دولار أسهم البنك فيها ب368 مليون دينار أي بنسبة 22%[1].

7- أسهم البنك في العديد من عمليات تمويل الاحتياجات الطارئة للدول الأعضاء في حالات الكوارث الطبيعية فعلى سبيل المثال: اعتمد البنك مبلغ 500 مليون دولار أمريكي كمساعدة عاجلة للبلدان المتضررة من كارثة التسونامي، وساهم في برنامج **"تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل مساعدة الأطفال ضحايا التسونامي"**، واعتمد أيضا برنامج مساعدة لحكومة الباكستان بمبلغ 501.6 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضربها في 08-10-2005[2].

8- اهتم البنك بتنمية الموارد البشرية للأمة من خلال تشجيعه على استخدام العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، ولذلك وضع عددا من البرامج في هذا المجال تشمل تقديم المساعدة للعلماء والمنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا، وقام منذ سنة 1423هـ بتخصيص جائزة باسم البنك في العلوم والتكنولوجيا قيمتها100ألف دولار تمنح لثلاث مؤسسات كل عام، إلى غير ذلك من البرامج والمبادرات[3].

---

1 - **Islamic Development Bank**, Islamic development bank group in brief,Op.cit, p171

2 - المرجع نفسه، ص:18.

3 - **البنك الإسلامي للتنمية**، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، 2005م، ص:40.

المطلب الثالث: بعض الانتقادات الموجهة للبنك

هناك عدد من الانتقادات التي وجهت للبنك خاصة فيما يتعلق بمدى انسجام عملياته مع الضوابط الشرعية، ومن أهمها نذكر:

1-البنك لا يتوفر على هيئة رقابة شرعية للتأكد بصورة دائمة من توافق عملياته مع الشريعة الإسلامية، وإنما يلتمس التوجيه من مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويشكل أيضا – حيثما دعت الحاجة- لجانا مؤقتة من علماء الشريعة لدراسة القضايا المتصلة بالشريعة والإفتاء فيها [1].

ولكن مثل هده الإجراءات لا تغني عن ضرورة وجود لجنة للرقابة الشرعية على مستوى البنك تفحص وتراقب جميع عملياته من حيث توافقها مع أحكام الشريعة، فوجود مثل هذه اللجان يعد من لوازم العمل المصرفي الإسلامي، ولعل تأسيس البنك لهيئة شرعية "استشارية" خاصة به في سنة 1422هـ خطوة في الطريق الصحيح[2].

2- قيام البنك باستثمار بعض أرصدته التي لا يحتاج إليها بالتوظيف قصير الأجل لدى مؤسسات مالية تقليدية تعمل في الأسواق المالية الدولية وفي الدول الأعضاء وحصوله على فوائد ربوية كانت تشكل نسبة كبيرة من إيراداته في السنوات الأولى لتأسيسه [3]؛ ثم انخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة حتى بلغت4%و5%من مجموع الإيرادات في سنتي 1423هـ و1424هـ على الترتيب [4]، ولعل المبرر الأساسي الذي دعا البنك إلى سلوك هذا المسلك المناقض لطبيعته ومبادئه؛ هو قلة المنافذ الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة خلال السنوات الأولى لتأسيسه، ومع

---

1 – **موقع البنك الإسلامي للتنمية**، صفحة " الأسئلة والأجوبة"
www.isdb.org/arabic_docs/isdb_home/q_ans2.htm

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1426هـ، ص: 233.

3 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقارير السنوية من 1 إلى 7، نقلا عن محمد الصاوي، مرجع سابق، ص: 706.

4 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1426هـ، ص: 288-290.

ازدهار المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وانتشارها في العالم أصبح من الممكن للبنك توظيف النسبة الأكبر من فوائضه في استثمارات متفقة مع الصيغ الاستثمارية الإسلامية.

3- يقدم البنك القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الإسلامية الأعضاء، وخاصة مشاريع البنية الأساسية التي تتطلب موارد كبيرة وليس لها مردود اقتصادي مباشر وسريع، ويتقاضى مقابل ذلك رسم خدمة لتغطية التكاليف الفعلية التي يتحملها بسبب القرض وتكون مساوية لهذه التكاليف [1]، وقد بحث مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي هذا الموضوع بناء على طلب من البنك، وقرر لذلك اعتماد المبادئ التالية في هذا الموضوع:

أ- جواز أخذ أجور عن خدمات القروض.

ب- أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية.

ت-كل زيادة عن الخدمات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم شرعا[2].

ولكن الإشكال المطروح هنا هو في أسلوب التنفيذ فالبنك يجعل هذه الرسوم نسبة مئوية تتكرر كل عام مما يجعلها أقرب إلى الفوائد الربوية من كونها مجرد رسم خدمة مقابل التكاليف الفعلية التي تَحملها البنك في سبيل توفير هذه الخدمة [3]،ولذلك يؤكد بعض الباحثين على وجوب وجود شرطين لصحة أخذ الأجر على القرض وهما:

-أن تؤخذ النفقة على القرض مرة واحدة ولا تتكرر.

---

1 - **موقع البنك الإسلامي للتنمية**، صفحة " الأسئلة والأجوبة"
www.isdb.org/arabic_docs/isdb_home/q_ans2.htm

2 - **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، ندوة الإجابة على استفسارات البنك الإسلامي للتنمية:
www.fiqhacademy.org.sa/ndwat/4.htm

3 - **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام**، لمحمد صلاح الصاوين مرجع سابق، ص: 689-690.

-أن يكون المبلغ المأخوذ موحدا عن القرض، أي لا يكون نسبة مئوية من مبلغ القرض وحسب مدته، فهذا من ربا النسيئة المحرم[1].

1 - **الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها**، لعلاء الدين زعتري، دار الكلم الطيب: 2002م، ص: 299.

الفصل الثاني:

صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية.

المبحث الأول:

صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية على أساس عقود المعاوضات والأجر كعائد.

المطلب الأول: صيغة المرابحة.

التطبيقات العملية لصيغة المرابحة في البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة الممتدة من (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

يستخدم البنك صيغة المرابحة لتمويل التجارة الخارجية، وذلك بواسطة: المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، حيث تساهم المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، بشكل فعال في رفع حجم التجارة بين الدول الأعضاء، ووسيلتها في ذلك صيغة المرابحة[1]...

1 -المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

يبين الجدول التالي تطور استعمال المؤسسة الدولية لتمويل التجارة بصيغة المرابحة لتنمية القطاع الخاص

	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ 2015م	1396هـ 1436هـ
صافي اعتمادات المرابحة (بملايين الدولارات)	135.0	91.1	224.0	177.9	432.7	1371.7
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	261.9	311.0	433.8	313.4	666.9	3286.2

1 – البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص:35

(بملايين الدولارات)						
نسبة التمويل بالمرابحة	51.5%	29.3%	51.6%	57%	65%	42%

الجدول رقم: (4) اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك لعمليات تمويل المشاريع بالمرابحة خلال الفترة المدروسة[1]

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي: التقرير السنوي: 1436/هـ 2015م، ص: 101.

من خلال هذا الجدول يتبين أن تمويل المشاريع بصيغة المرابحة بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للبنك، عرف تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث وصلت الاعتمادات المخصصة لها سنة 2011م 135 مليون دولار، بنسبة 51.50% من إجمالي التمويلات المعتمدة المقدرة ب261.9 مليون دولار، لتعاود الانخفاض خلال سنة 2012م، إذ بلغت نسبة الاعتماد 91.1 مليون دولار، بنسبة 29.30%، من إجمالي التمويلات المعتمدة والتي بلغت 311مليون دولار، ثم ارتفعت في السنة الموالية 2013م إذ بلغت نسبة الاعتماد 224 مليون دولار، بنسبة 51.63%، من إجمالي التمويلات المعتمدة والتي بلغت 433.8 مليون دولار. ثم حافظت على نفس المستوى تقريبا خلال سنة 2014م، إذ بلغ معدل الاعتماد 177.9 مليون دولار، بنسبة 57%، من إجمالي التمويلات المعتمدة والتي بلغت 313.4 مليون دولار.

ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت أعلى مستوى سنة 2015م، حيث وصل معدل الاعتمادات 432.7 مليون دولار، بنسبة 65%، من إجمالي التمويلات المعتمدة والتي بلغت 666.9 مليون دولار.

1- يشمل إجمالي التمويل جميع الصيغ، وهذه التمويلات خاصة بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

أما عن إجمالي اعتمادات البنك لهذه الصيغة منذ إنشائه، فقد بلغ: 1371.7 مليون دولار، من إجمالي الاعتمادات البالغ 3286.2 مليون دولار، وبنسبة بلغت 42%، فإننا نلاحظ أن التمويل بالمرابحة كان له حصة مهمة في حجم تعاملات البنك.

ويبين المبيان التالي تطور الاعتمادات المخصصة لاستخدام صيغة المرابحة، بالمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص خلال الفترة المدروسة.

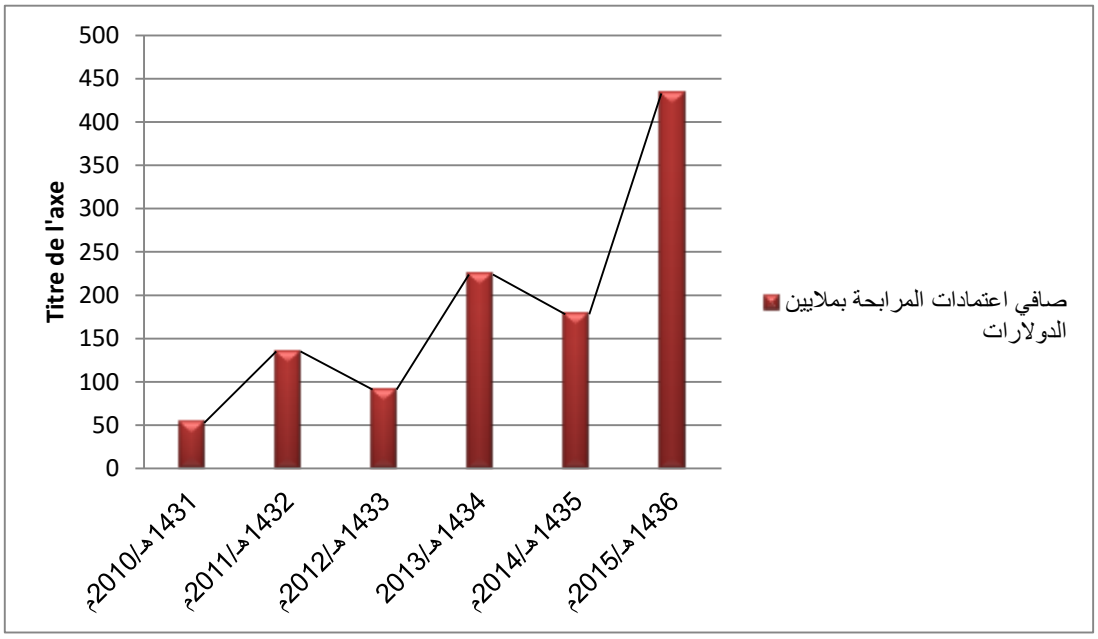

المبيان رقم: (5) تطور استخدام صيغة المرابحة، بالمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص خلال الفترة المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي: 1435هـ/2014م، ص: 89. والتقرير السنوي: 1436/هـ 2015م، ص: 101.

ويدل هذا على أن البنك نجح إلى حد كبير في تحقيق أهافه التنموية للدول الأعضاء والتخفيف من حدة الفقر. وتتجلى هذه الأهداف في تنوع العمليات التي قام بها خاصة بين الفترة الممتدة من 1432هـ-2011م/ إلى سنة 1436هـ/ 2015م، حيث بذلت المؤسسة في سنة 1432هـ/2011م: جهودا كبيرة في سبيل تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تنمية القطاع الخاص.

وقد بلغت اعتماداتها الإجمالية منذ تأسيسها 202 مليار دولار أمريكي، واستفاد 16 قطاعا في 36 دولة من أنشطة التمويل التي تقوم بها المؤسسة.

ففي سنة 2011م/1432هـ، أنجزت المؤسسة 22 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 364.8 مليون دولار وزعت بين قطاع الصناعة، والعقارات ثم الكهرباء[1].

وفي سنة 1433هـ/2012م، اعتمدت المؤسسة مشاريع تبلغ قيمتها 167 مليون دولار أمريكي، وقدمت خطوط تمويل بمبلغ إجمالي قدره 120 مليون دولار أمريكي، منها 80 مليون دولار أمريكي لتركيا و40 مليون دولار أمريكي لقازاقستان. وعلاوة على ذلك، شاركت " المؤسسة لتنمية القطاع الخاص" في مشاريع استثمارية في أسهم 7 مؤسسات مالية إسلامية بقيمة إجمالية قدرها 47 مليون دولار أمريكي[2].

وفي سنة 1434هـ/2013م، أنجزت 31 مشروعا جديدا منها 8 مهام استشارية جديدة و8 زيادات في رأس مال مشاريع قائمة (منها قرضان من المساهمين لشركات قائمة مستثمر فيها) بمبلغ إجمالي قدره 425.5 مليون دولار أمريكي. ونال الاستثمار في أسهم رأس المال الجزء الأكبر من اعتماداتها لسنة 1434هـ/2013م، وهو ما يمثل 50.9% من مجموع الاعتمادات، تليه المرابحة بنسبة 35% فالإجارة بنسبة 14.1%. أما القطاعات الأكثر استفادة من اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" هي المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعة والتعدين، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 384.1 مليون دولار أمريكي[3].

وفي سنة 1435هـ/2014م، بلغ صافي اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" 487 مليون دولار أمريكي لتمويل 31 مشروعا. وبلغت المصروفات 360.4 مليون دولار أمريكي. وحافظت هذه المؤسسة على نسبة مصروفات مرتفعة بلغت 60% من الاعتمادات. وطرحت منتجات جديدة. منها المرابحة السلعية. وأنشأت قنوات جديدة للعمليات

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص:35.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1433هـ/2012م، ص: 86.

3 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1434هـ/2013م، ص:12.

في البلدان الأعضاء فاعتمدت 105.9 مليون دولار أمريكي لمشاريع خطوط التمويل والمساهمة في رأسمال المؤسسات، وهو مبلغ تجاوز هدفها السنوي.

وبلغ المصروف للمؤسسات المالية 181 مليون دور أمريكي سنة 1435هـ/2014م[1].

أما سنة 1436 هـ /2015 م عملت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في ظروف عالمية شديدة الصعوبة، منها تقلب الأسواق المالية، وتطور معتدل في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهبوط أسعار النفط وبعض السلع الأخرى. وبالرغم من هذه الصعوبات، حققت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تقدماً هاماً في تنفيذ خطة عملها الطموحة خلال سنة 1436هـ، اعتمدت ما مجموعه 472.5 مليون دينار إسلامي (666.9 مليون دولار أمريكي) من العمليات وصرف 289.5 مليون دولار أمريكي. ومن ثم أنشأت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، فاعتمدت 379 مليون دولار أمريكي لمشاريع خطوط التمويل والمساهمة في رأسمال المؤسسات، وهو مبلغ تجاوز هدفها السنوي. وبلغ إجمالي مصروفها للمؤسسات المالية 163مليون دولار أمريكي سنة 1436هـ. وعلى مستوى القطاع الحقيقي، اعتمد 192.4 مليون دولار أمريكي من التمويل، وصرف منها 46.4 مليون دولار أمريكي. وكانت معظم المشاريع الجديدة المعتمدة في قطاعات بالغة التأثير (كالصناعة الزراعية، والطاقة، والصناعة، والبنى التحتية[2].

ثانيا: المؤسسة الدولية لتمويل التجارة.

تساهم المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، بشكل فعال في رفع حجم التجارة بين الدول الأعضاء، ووسيلتها في ذلك صيغة المرابحة.

ويبين المبيان التالي تطور استعمال المؤسسة الدولية لتمويل التجارة بصيغة المرابحة.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ/2014م، ص:32.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص:33.

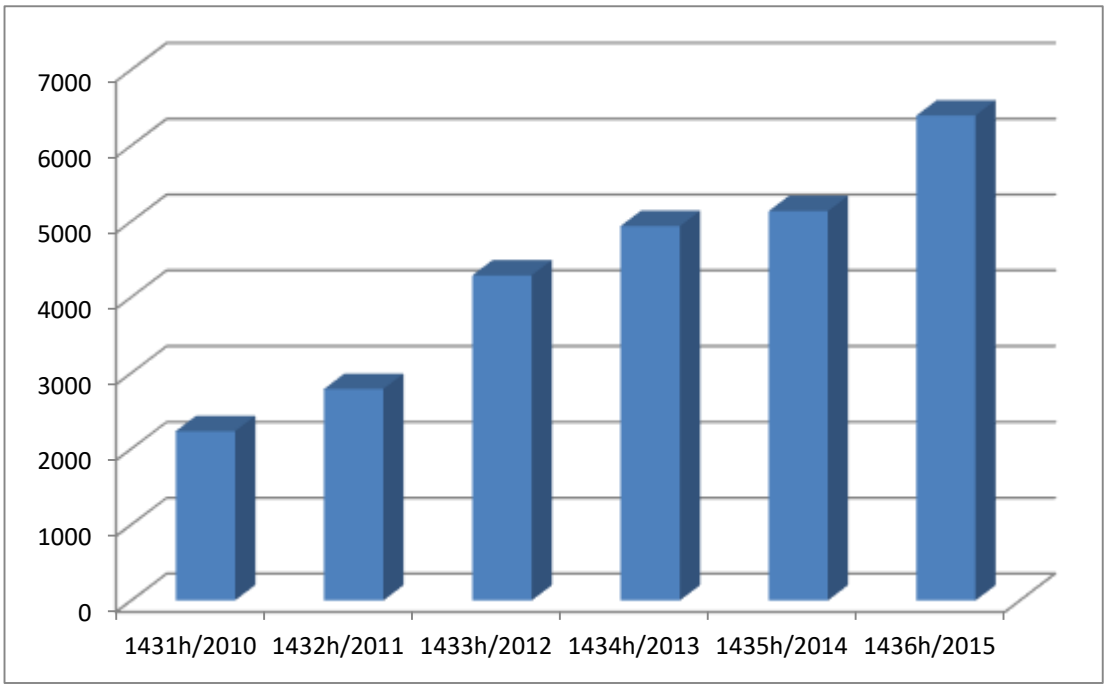

المبيان رقم: (6) تطور استخدام المرابحة بالمؤسسة الدولية لتمويل التجارة، خلال الفترة الممتدة من (1431هـ/2010م) إلى (1435هـ/2014م)، بملايين الدولارات.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقارير السنوية (1435هـ/2014م) و(1436هـ/ 2015م)،

لتمويل التجارة للمرابحة، حيث لم تتجاوز مبلغ: 2231.4 مليون دولار، سنة (1431هـ/2012م)، لترتفع إلى أزيد من الضعف سنة (1434هـ/2013م)، برصيد بلغ: 4938.5 مليون دولار، لتستقر سنة (1435هـ/2014م)، عند رصيد مهم بلغ: 5135 مليون دولار، ثم ليرتفع إلى أعلى مستوياته سنة (1436 هـ/2015م)، برصيد: 6396.8 مليون دولار، الأمر الذي يبين الدور الكبير لهذه الصيغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يهدف إليها البنك الإسلامي للتنمية. وخلال السنوات الثماني الماضية، سجلت المؤسسة زيادة كبيرة في عملياتها، باعتمادات تربو على الثلاثة أضعاف، من 1.3 مليار دينار إسلامي (2.2 مليار دولار أمريكي) سنة 1429هـ إلى 4.5 مليار دينار إسلامي (6.4 مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ، وزادت مصروفاتها بما يربو على أربعة أضعاف من 0.7 مليار دينار إسلامي

(مليار دولار أمريكي) سنة 1429هـ إلى 3.1 مليار دينار إسلامي (4.5 مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ. وتعني الزيادة الهائلة في الاعتمادات خلال سنة 1436هـ أن "المؤسسة" بحاجة إلى تعبئة الموارد من شركاء خارجيين من أجل بلوغ مستوى أعلى في تمويل التجارة. ومن ثم، بلغت الأموال المعبأة من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في الأسواق الدولية 4.2 مليار دولار أمريكي سنة 1436هـ.

وتقدم المؤسسة التمويل لكلا القطاعين العام والخاص، مستخدمة صيغة المرابحة على الخصوص. وتشمل أنشطتها التمويلية قطاع (الطاقة، النفط الخام، والمنتجات النفطية المكررة، والأسمدة، والمواد البلاستيكية، والمنسوجات، ووسائل الإنتاج الزراعية، والمواد الغذائية، والسكر، والبن)، إلخ. وتقدم "المؤسسة-" إضافة إلى عملياتها المباشرة مع العملاء ومنهم "البلدان الأعضاء الأقلّ نموا" خطوطاً تمويلية للبنوك المحلية في شكل "مرابحة مركبة" من أجل تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء من الحصول على التمويل. وواصلت المؤسسة-عن طريق "برنامج التعاون والتعزيز التجاري-بذل جهودها في سبيل تنفيذ مشاريع عديدة بالتعاون مع شركائها في إطار برنامجها الأول لتطوير التجارة الإقليمية (مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.) وهو برنامج شراكة بين 22 بلدا عربياً ومؤسسات تجارية إقليمية ودولية. ومن المشاريع الهامة التي استفادت من موارد "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية" تنظيم الدورات التدريبية والندوات والورشات، والمساهمة في تحسين المنافسة الإقليمية برفع الحواجز غير الجمركية، وتعزيز مهارات العاملين في قطاعات منتقاة من قطاعات التصدير في بعض البلدان الأعضاء[1].

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 2016هـ/2015م، ص: 35.

المطلب الثاني: صيغة الاستصناع

تطبيقات صيغة الاستصناع بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

الاستصناع صيغة تمويلية، بدء العمل بها في البنك منذ عام (1416هـ/1996م)، تمثل عقد صناعة (أو بناء، أو تجميع، أو تعبئة وتغليف)، يوافق الصانع (البائع)، بمقتضاه على إمداد المشتري في موعد محدّد وبسعر متفق عليه، بسلع محددة بعد صناعتها أو بنائها طبقا لتلك المواصفات[1].

ويدخلا البنك غالبا في عقد الاستصناع بوصفه صانعا، يتعهد بموجب هذه الصيغة بتصنيع معدات بعينها، أو إنشاء أية سلع أخرى، وفقا للمواصفات التي يطلبها المستفيد، وبيعها إليه بسعر يتم سداده في فترة يتم الاتفاق عليها[2].

فقام منذ بداية توظيف هذه الصيغة ضمن عملياته التمويلية إلى غاية سنة (1436هـ/2015م)، بتمويل أزيد من 300 عملية، على أساس تراكمي قدره: 19770 مليون دولار من إجمالي تمويل المشاريع من الموارد الرأسمالية العادية للبنك بجميع الصيغ المعتمدة، والبالغ: 47455 مليون دولار.

ويبين الجدول التالي المعطيات والبيانات المتعلقة بالاعتمادات المخصصة للتمويل بالاستصناع في البنك الإسلامي للتنمية، مقارنة بغيرها من الصيغ المعتمدة، خلال الفترة الممتدة من (1431هـ/2010م)، إلى غاية (1436هـ/ 2015م).

---

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، 38 عاما في خدمة التنمية، جمادى الأولى 1432هـ/أبريل 2012م، ص: 29.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1421هـ–2001م، ص: 244.

	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ- 2015م	1396هـ 1436هـ
صافي اعتمادات بالاستصناع	2078.1	2007.1	2388.8	2415.5	2902.9	19770.5
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	3946.7	4316.0	4284.8	5116.4	4909.5	47454.9
نسبة التمويل بالاستصناع	53%	46.50%	56%	47.21%	59%	42%

الجدول رقم(5): اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالاستصناع خلال الفترة المدروسة[1].

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

انطلاقا من المعطيات المدرجة أعلاه يتضح أن التمويل بصيغة الاستصناع في الموارد الرأسمالية للبنك، عرف نموا متزايدا منذ سنة 1432هـ /2011م، حيث شكلت نسبة إجمالية بلغت: 42%، من إجمالي التمويلات المعتمدة منه بجميع الصيغ، مما يفيد بأهمية هذه الصيغة.

وبلغت نسبة هذه الصيغة أَوجَها سنة:(1434هـ/2013م)، بنسبة: 59.21%، من إجمالي الصيغ المعتمدة، وزادت نسبة اعتمادها عن 42%، خلال الفترة المدروسة.

وهذا كله يدل على الأهمية الكبرى التي يحتلها الاستصناع كصيغة من الصيغ المعتمدة لتمويل المشاريع بالبنك الإسلامي للتنمية[2].

وأما إذا نظرنا إلى الفترة المدوسة بمعزل عن الاعتمادات المتراكمة، فسنجد أن هذه الصيغة شكلت أولوية لاختيارات البنك في تمويل المشاريع.

1- يشمل إجمالي التمويل جميع الصيغ بما فيها عمليات المساعدة الفنية، وهذه التمويلات خاصة بالموارد الرأسمالية العادية للبنك.

2 – يجب التنبيه أن هذا التحليل يشمل فقط الاستثمارات المتعلقة بالموارد الرأسمالية العادية المخصصة لتمويل المشاريع.

ويبين المبيان التالي تطور الاعتمادات المخصصة لاستخدام صيغة الاستصناع خلال الفترة المدروسة، مع صافي الدخل المتحصل منها.

المبيان رقم: (7) تطور اعتمادات التمويل بالاستصناع خلال الفترة المدروسة 1432هـ-2011م/ 1436هـ/2015م.

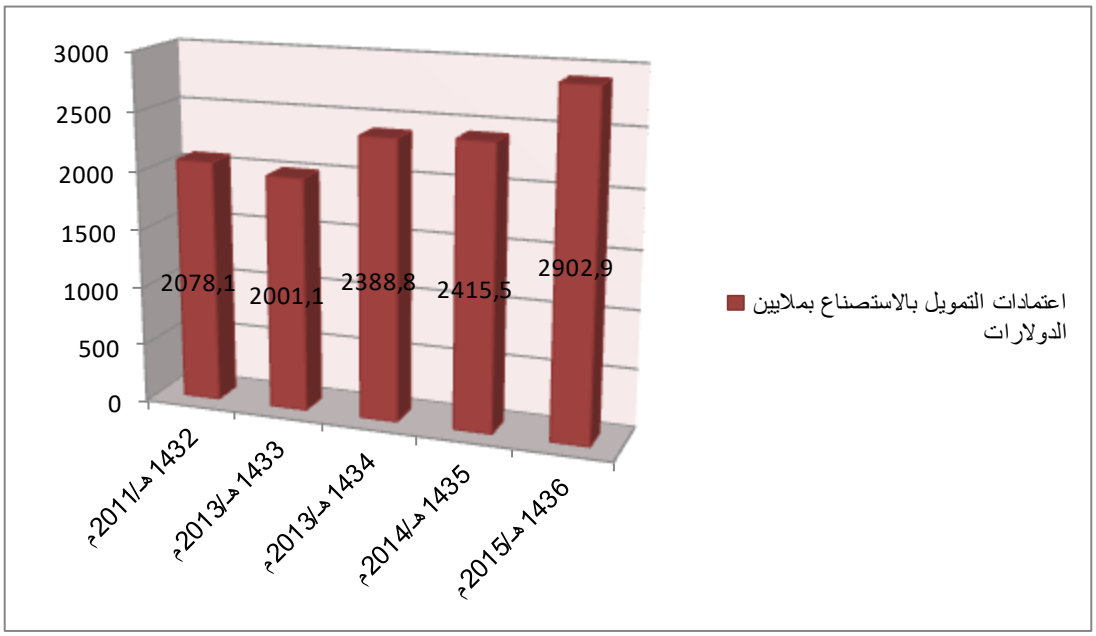

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي: 1436/هـ 2015م، ص: 101.

بدل البنك الإسلامي للتنمية، جهودا تنموية كبيرة خاصة من الناحية الكمية والقيمية، إذ بلغ عدد العمليات الممولة بصيغة الاستصناع ما يفوق 300 عملية رصد لها مبلغ 19770مليون دولا أمريكي، بنسبة وصلت 42 %، من الحجم الكلي لتمويل المشاريع في البنك (وهي تشمل فقط الموارد الرأسمالية العادية للبنك).

ويدل هذا على أن البنك نجح إلى حد كبير في تحقيق أهافه التنموية للدول الأعضاء والتخفيف من حدة الفقر. وتتجلى هذه الأهداف في تنوع العمليات التي قام بها خاصة بين الفترة الممتدة من 1432هـ-2011م/ إلى سنة 1436هـ/ 2015م، حيث قام في سنة

1432هـ/2011م: باعتماد 33 عملية، خصص لها البنك الإسلامي للتنمية، مبلغا إجماليا قدر ب: 2076,4 مليون دولار، ومن المشاريع المعتمدة لهذه السنة، نجد[1]:

– مشروع تجديد الطريق الرابط بين "بير الحيط" و"قرطا" بلبنان، رصد له مبلغ: 10 مليون دولار.

– مشروع محطة الجرف الأصفر بالمغرب لإنتاج الطاقة الكهربائية (تحديث مرفأ تحميل الفحم)، رصد له مبلغ: 150 مليون دولار.

– مشروع توسيع شبكة توزيع المياه بالبحرين، رصد له مبلغ: 191 مليون دولار.

وبلغت المداخيل التي حصل عليها البنك الإسلامي للتنمية بفعل استعماله لصيغة الاستصناع هذه السنة ما مجموعه: 112.545 دولار أمريكي.

في سنة 1433هـ/2012م:

عرفت هذه السنة اعتماد 45 مشروعا، خصص له البنك الإسلامي للتنمية من موارده الرأسمالية العادية مبلغا مهما، وصل إلى: 2028.5 مليون دولار، حيث بلغت النسبة المخصصة لهذه الصيغة 46.17%، من مجموع المعتمد لكل الصيغ التي تمول بها المشاريع، ولقد عرفت انخفاضا في حدود 6%، مقارنة بالسنة السابقة التي بلغ فيها مجموع المبالغ المعتمدة لكل الصيغ: 4223.6 مليون دولار أمريكي.

ومن بين المشاريع المعتمدة خلال هذه السنة، نجد[2].

– مشروع البرنامج القومي للصرف الزراعي المغطى –المرحلة الثالثة–بمصر، رصد له مبلغ: 32.3 مليون دولار أمريكي.

– مشروع تطوير البنية التحتية لمدينة صيدا بلبنان، رصد له مبلغ: 20.33 مليون دولار أمريكي.

---

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1432هـ/2011م، ص: 108–118.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1433هـ–2012م، ص: 106–119.

– مشروع التنمية الزراعية المتكاملة لولايتي "الكاف" و"القصرين" بتونس، رصد له مبلغ: 34.60 مليون دولار أمريكي.

أما عن المداخيل التي حصل عليها البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه السنة جراء استخدامه لهذه الصيغة فبلغت ما مجموعه: 156.310 دولار أمريكي.

وفي سنوات(1434هـ/2013م) - (1435هـ/2014م)-(1436هـ/2015م)

رصد البنك لصيغة الاستصناع، مبلغ: 2388.8 مليون دولار، و2458.5 مليون دولار، و2902.9 مليون دولار على التوالي، من مجموع الاعتمادات المخصصة لجميع الصيغ التي بلغت في مجملها خلال السنوات المدروسة، ما مجموعه: 13805.6 مليون دولار، حيث انخفض استعمال هذه الصيغة خلال سنة (1435هـ/2014م)، إلى 48.22%، ليرتفع إلى أعلى معدلاته على الإطلاق سنة 1436هـ، بنسبة وصلت إلى: 59.12%.

ومن المشاريع التي اعتمدها البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه السنوات، نجد[1].

– مشروع ترقية الطريق الرئيس M2، الرابط بين "مِلَشيفا" و"مِتْرُوفستا"، الذي رصد له مبلغ: 20 مليون دولار أمريكي.

أما عن المداخيل التي حصل عليها البنك، خلال هذه السنوات فهي على التوالي: 186.910 دولار سنة: (1434هـ/2013م)، و192.992 دولار أمريكي سنة: (1435هـ/2014م)، و210.384 دولار سنة: (1436هـ/2015م)، وهو ما يوضح بجلاء الارتفاع التدريجي لصافي الدخل مع التقدم في تطبيق هذه الصيغة.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1434هـ/2013م، ص: 23.

المطلب الثالث: صيغة الإجارة.

تطبيقات صيغة الإجارة بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

تعتبر صيغة التمويل بالإجارة في البنك الإسلامي للتنمية من أنجح صيغ التمويل التي يعتمد عليها النك في تمويل مشاريعه الاستثمارية المتوسطة الأجل.

وهي في وثائق البنك الإسلامي للتنمية، اتفاقية (سواء مباشرة أو من خلال مجموعة)، يقوم البنك بموجبها كمؤجر، بشراء موجودات، بناء على طلب العميل، مع الوعد من ذلك العميل بأن يستأجر الأصل من البنك، مقابل أجرة متفق عليها لمدة معينة. ويقوم البنك بتحويل حق استخدام الأصل للمستأجر، مقابل دفع الإيجار على مدة فترة التأجير، وتحويل ملكية الأصل للمستأجر دون مقابل في نهاية فترة الإجارة. كما يحتفظ البنك بملكية الأصل المؤجر خلال فترة الإيجار[1].

وعرفت صيغة التمويل بالإجارة بالبنك الإسلامي للتنمية تطورا ملحوظا؛ حيث كان اعتمادها أول مرة سنة 1397هـ، بتمويل مشروع واحد، بمبلغ: 11.5 مليون دولار أمريكي، بنسبة 4.5% من مجموع تمويلاته[2] وهو رقم متواضع، إذ عرفت ازدهارا كبيرا سنوات 1994م و1995م و1996م، لتتحول لصيغة تمويلية أساسية يعتمد عليها البنك، حيث بلغت مخصصاتها سنة 1995م مثلا ما يناهز 246 مليون دولار أمريكي[3].

ويبين الجدول التالي تطور استخدام الإجارة بالبنك الإسلامي للتنمية، ونسبته من إجمالي تمويلاته (بمليون دولار أمريكي) خلال الفترة المدروسة.

	1432هـ	1433هـ	1434هـ	1435هـ	1436هـ-	1396هـ

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، القوائم المالية للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1435هـ-23 أكتوبر 2014م، (1435هـ-2014م)، ص: 11.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1397هـ/1977م، ص: 38.

3 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1995م، ص: 100.

	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	1436هـ
صافي اعتمادات بالإجارة	982.7	621.2	783.2	1770.0	610.3	10999.3
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	3946.7	4316.0	4284.8	5116.4	4909.5	47454.9
نسبة التمويل بالإجارة	25%	14.40%	18.30%	34.60%	12.43%	23.20%

الجدول رقم: (6) صافي اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالإجارة خلال الفترة المدروسة[1].

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

يتضح من خلال المعطيات المدرجة بالجدول أن تمويل المشاريع بصيغة الإجارة (الموارد الرأسمالية العادية للبنك)، عرف تطورا مهما مقارنة مع بداية استخدام هذه الصيغة، فإذا كان المبلغ أول مرة هو: 11.5 مليون دولار أمريكي، فإنه ارتفع سنة (1432هـ/2011م) إلى ما مجموعه 974.6 مليون دولار، وبنسبة بلغت 25% من إجمالي تمويلات البنك، غير أن هذه النسبة عرفت انخفاضا ملحوظا في السنوات الموالية، بلغت أدناها سنة (1436هـ/2015م)، حيث وصلت 12.43%، وذلك بانخفاض وصل إلى 70% مقارنة بالسنة التي سبقتها، والتي كان فيها معدل الإجارة بين الصيغ الأخرى ما نسبته: 34.60%، وصافي اعتماد على الإطلاق، قدر ب: 1770 مليون دولار.

أما عن الاعتماد التراكمي منذ إنشاء البنك إلى سنة (1436هـ/2015م)، فبلغت نسبة الإجارة بين إجمالي تمويلات البنك 23.18%، برصيد بلغ 10999.3 مليون دولار.

وإذا نظرنا إلى الفترة المدروسة بمعزل عن الاعتمادات المتراكمة، فسنجد أن هذه الصيغة شكلت أولوية لاختيارات البنك في تمويل المشاريع.

1- يشمل إجمالي التمويل جميع الصيغ بما فيها عمليات المساعدة الفنية، وهذه التمويلات خاصة بالموارد الرأسمالية العادية للبنك.

ويبين المبيان أسفله تطور صافي اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية، من استخدام صيغة الإجارة خلال الفترة المدروسة.

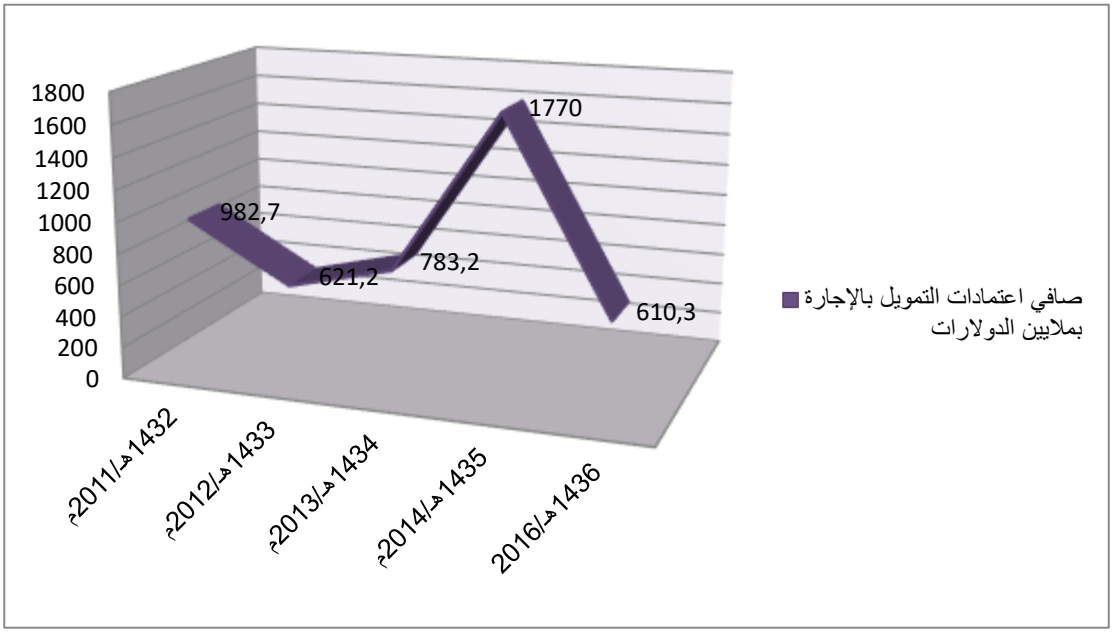

المبيان رقم: (8) تطور صافي الاعتمادات والربح من استخدام صيغة الإجارة بالبنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

خلال سنة 1432هـ/2011م أنجز البنك الإسلامي للتنمية 17 مشروعا بصيغة الإجارة بمبلغ 982.7 مليون دولار، حيث بلغت نسبة الإجارة مقارنة بالصيغ الأخرى المعتمدة من طرف البنك: 24.90%. ومن بين المشاريع التي أنجزها البنك نجد[1].

– مشروع محطة "دير الزور" لتمويل الطاقة الكهربائية بسوريا، رصد له مبلغ: 74.66 مليون دولار.

– مشروع إنشاء محطة كهربائية ذات دورة مركبة، لتوليد الطاقة الكهربائية، يبلغ جهدها 225 ميغاواط، في مقاطعة "بهولا" ببنغلاديش، رصد له مبلغ: 180 مليون دولار.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي**، 1432هـ/2011م، ص: 108-118.

وفي سنة 1433هـ/2012م أنجز البنك 16 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب: 620.4 مليون دولار، من إجمالي مخصصات البنك لتمويل المشاريع بمختلف الصيغ البالغ: 4316 مليون دولار، بنسبة وصلت: 14.39%.

ومنبين هذه المشاريع نذكر منها[1].

- مشروع مؤسسة "فاوجي" الخيرية المحدودة لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح، الشريحة 1، باكستان، رصد له مبلغ: 70 مليون دولار.

- مشروع محطة لتوليد الكهرباء في جنوب حلوان بمصر، (المرحلة الثانية)، رصد له مبلغ: 250 مليون دولار.

وعرفت المداخيل التي حصل عليها البنك من هذه الصيغة، تطورا مهما، إذ زادت نسبتها عن السنة السابقة بكثير، حيث تحصل على مبلغ: 288.47 ألف دولار.

وفي سنتي: 1434هـ-2013م/ 1435-2014م.رصد البنك مبلغ 2553.2 مليون دولار. في الوقت الذي واصلت المداخيل تطورها، إذ ارتفعت إلى 308.6 ألف دولار و300.6 ألف دولار على التوالي[2].

أما سنة 1436هـ/2015م فقد بلغت نسبة الإجارة من إجمالي صيغ التمويل الأخرى المعتمدة 12.43% حيث خصص البنك خلال هذه السنة مبلغا أقل بكثير من السنة السابقة، إذ اكتفى بمبلغ: 610 مليون دولار، وهو أقل اعتماد يخصص للإجارة طيلة السنوات الخمس السابقة، في الوقت الذي زادت فيه مخصصات تمويل المشاريع بجميع الصيغ ووصلت إلى: 4909.5 مليون دولار[3].

---

1 - **البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي**، 1433هـ/2012م، ص: 106-119.

2 - غياب معلومات عن عدد العمليات المعتمدة، وكذا المشاريع المنجزة بالتقريرين السنويين لهاتين السنتين.

3 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1433هـ/2012م، ص:101.

المبحث الثاني:
صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية على أساس عقود المشاركات.

المطلب الأول: صيغة المشاركة.

تطبيقات صيغة المشاركة بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

لقد أصبح تمويل التنمية متزايد التعقيد، بحيث تُلاقي الأطراف المعنية صعوبات متعاظمة لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تتغلب عليها بفعالية. ولذلك صار من الضروري تعزيز المشاركات وتوسيع نطاقها، ولا سيما بين المانحين، حتى يتسنى تذليل الصعوبات الجسيمة بطريقة جماعية. ويتجلى مبدأ هذا الجهد الجماعي والمتضافر في الهدف الثامن من "الأهداف الإنمائية للألفية" الذي يدعو إلى شراكة عالمية من أجل التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للدول أقل نموا والدول جنوب الصحراء والجزر الصغيرة. وتحقيقا لهذا الهدف، جعلت مجموعة البنك الشراكة في صلب استراتيجياتها طويلة المدة[1].

إلا ان الملاحظ على البنك لم يطور هذه الصيغة ويعتمدها بكثافة في تمويل مشاريعه إلا خلال سنة 1432هـ/2011م و1433هـ/2013م بمبلغ 150مليون دولار فقط ووصل مجموع اعتماداتها منذ إنشاء البنك إلى سنة 1436هـ/2015م 332.6 مليون دولار أمريكي مقابل 47454.9 مليون دولار أمريكي بنسبة لا تتجاوز 1 %.

والجدول التالي يبين تطور التمويل المشترك خلال الفترة المدروسة.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقري السنوي 1432هـ /2011م، ص: 35.

السنوات	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ 2015م	الإجمالي
اعتمادات الموارد الرأسمالية العادية بملايين الدولارات الأمريكية	4270	4168	4164	5098	4909	35907
التمويل المشترك بملايين الدولارات الأمريكية (% من الموارد الرأسمالية العادية	1518 (36%)	1286 (%31)	1410 (%34)	1832 (%35)	1783 (%36)	12775 (%35.5)
عدد عمليات التمويل	21	31	17	16	24	217
عدد البلدان الأعضاء	16	20	15	14	18	n/a
الجهات المشتركة في التمويل بملايين الدولارات الأمريكية	4468	2474	1733	4208	5333	32549
تكلفة المشاريع بملايين الدولارات	7863	5733	4290	7823	13725	67814

الجدول رقم: (7) اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالمشاركة خلال الفترة المدروسة[1].

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

وفي سنة 1432هـ/2011م، ساهم البنك في تمويل 21 عملية في 12 دولة عضوا. وقد ركز التمويل على مشاريع البنى التحتية، وقطاع الطاقة وقطاع المياه[2]. وفي سنة 1433هـ/2012م، مُولت 21 عملية في 20 دولة تمويلا مشتركا مع مؤسسات أخرى. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 5.7 مليار دولار أمريكي منها نحو 1.3مليار دولار أمريكي ساهم به البنك[3].

1- **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ/2014م، ص:58.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 36.

3 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1433هـ/2012م، ص:34.

وفي سنة 1434هـ/2013م، مول البنك 18 مشروعا في 15 بلدا تمويلا مشتركا مع مؤسسات أخرى، وبلغت تكلفة هذه المشاريع 4.3 مليار دولار أمريكي ساهم البنك بمبلغ 1.4 مليار دولار أمريكي والمؤسسات الأخرى 1.8 مليار دولار أمريكي، واستحوذ قطاع البنى التحتية (مشاريع الطاقة والنقل أساسا) على ثلثها، في حين كان الجزء المتبقي من نصيب قطاع كل من الزراعة والصحة[1].

وفي سنة 1435هـ/2014م، مول البنك 16 مشروعا في 14 بلدا عضوا تمويلا مشتركا مع شركاء إنمائيين آخرين، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع 7.8 مليار دولار أمريكي ساهم البنك فيها بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي، وساهم غيره من المشاركين في التمويل بمبلغ 4.2 مليار دولار أمريكي، وانصب معظم التمويل على البنى التحتية، ولاسيما مشاريع قطاع الطاقة، وبدرجة أقل قطاعي النقل والمياه[2].

أما سنة 1436هـ/2015م، مول البنك 24 مشروعاً في 18 بلداً عضواً تمويلا مشتركاً مع شركاء إنمائيين آخرين. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع 13.8مليار دولار أمريكي، ساهم فيها البنك بمبلغ 1.8مليار دولار أمريكي (أي بنسبة ،13%) وساهم فيها غيره من المشتركين في التمويل بمبلغ 5.3 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة 39%) منها نحو 558 مليون دولار أمريكي (4% من التكلفة الإجمالية للمشاريع) من أعضاء مجموعة التنسيق، و 4.7 مليار دولار أمريكي (34%) من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية (بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية في غرب أفريقيا، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي ممثلا في الصندوق الاستئمانين للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال البنى التحتية) ووكالات التمويل الثنائية (وكالة التنمية الفرنسية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبنك التعمير الألماني، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والبنك الياباني للتعاون الدولي،) والباقي من البلدان المستفيدة. ومن حيث

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1434هـ/2013م، ص: 26.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ/2014م، ص:53.

حجم التمويل، مثلت مشاريع التمويل المشترك نحو 36%من إجمالي اعتمادات البنك للمشاريع الإنمائية.

وخصصت لقطاع البنى التحتية، ولاسيما المشاريع في قطاع الطاقة، وبدرجة أقل في قطاعي النقل والمياه، التي استقطبت مجتمعة 80%من التمويل المشترك (49%في قطاع الطاقة) و 28% في قطاع النقل، و 3% في قطاع المياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية. ووجهت النسبة المتبقية وهي (20%) لقطاع كل من التعليم (13%) والصناعة والتعدين (6%) والصحة (1%)[1].

والمبيان رقم: (9) يوضح صافي الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل

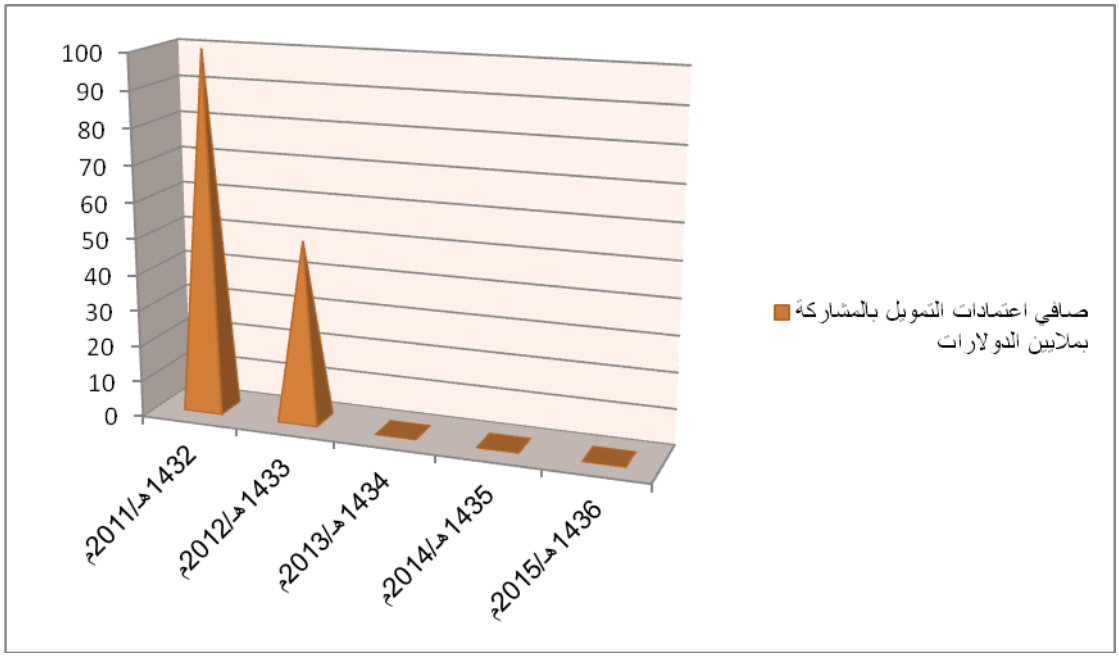

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص58.

المطلب الثاني: صيغة المضاربة.

تطبيقات صيغة المضاربة بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

المضاربة شكل من أشكال الشراكة يشارك فيه أحد الطرفين بالمال ويشارك الطرف الآخر بالخبرة والإدارة. ويقتسم الطرفان ما حصل بينهما من ربح بنسبة متفق عليها، لكن الخسارة لا تكون إلا على رب المال من رأس ماله[1].

في سنة 1432هـ/2011م اعتمد البنك صيغة جديدة لتمويل مشاريع تطوير البنى التحتية عن طريق المؤسسات الوطنية أو الدولية لتمويل التنمية فقد أقرت اللجنة الشرعية مُقترح هذه الآلية الجديدة في أبيرل 2011م[2].

ونلاحظ أن البنك لم يُولي اهتماما كبيرا بصيغة المضاربة إلا سنتي 1434هـ-2013م/ و1436هـ-2015م إذ بلغ صافي الاعتمادات 1040 مليون دولار وبنسبة لا تتجاوز 2.2% من إجمالي الصيغ.

والجدول رقم: (8) يبين صافي اعتمادات صيغة المضاربة بالمقارنة مع باقي الصيغ خلال الفترة المدروسة[3].

---

1 - **الموقع الإلكتروني للبنك** http://www.isdb.org

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2012م، ص: 61.

3- يشمل إجمالي التمويل جميع الصيغ بما فيها عمليات المساعدة الفنية، وهذه التمويلات خاصة بالموارد الرأسمالية العادية للبنك.

	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ 2015م	1396هـ 1436هـ
صافي اعتمادات بالمضاربة	0.0	0.0	440.0	0.0	600.0	1040.0
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	3946.7	4316.0	4284.8	5116.4	4909.5	47454.9
نسبة التمويل بالمضاربة	0.0%	0.0%	10.26%	0.0%	12.22%	2.20%

وخصت صيغة المضاربة لتمويل مشاريع الطاقة خاصة مع دولة تركيا.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

المطلب الثالث: صيغة شركة المزارعة.

تطبيقات شركة المزارعة في البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

شكل قطاع الزراعة العمود الفقري لاقتصادات العديد من البلدان الأعضاء، وذلك لمساهمته الكبيرة في إيجاد فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي. وهو ما جعل البنك يستثمر الكثير في هذا القطاع. وقد استثمر البنك، حتى الآن، في الإنتاج الزراعي، وإدارة وتنمية الموارد الطبيعية، وتوفير المياه والأمن المائي، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الريفية، وإيجاد فرص العمل، والترويج التجاري لصغار المزارعين، وبناء القدرة على الصمود، والتعزيز المؤسسي، والخدمات المالية الشاملة[1].

ويبين المبيان التالي، تطور استثمار البنك الإسلامي للتنمية في قطاع الزراعة، خلال الفترة الممتدة من (1432هـ/2011م) إلى (1436هـ/2015م).

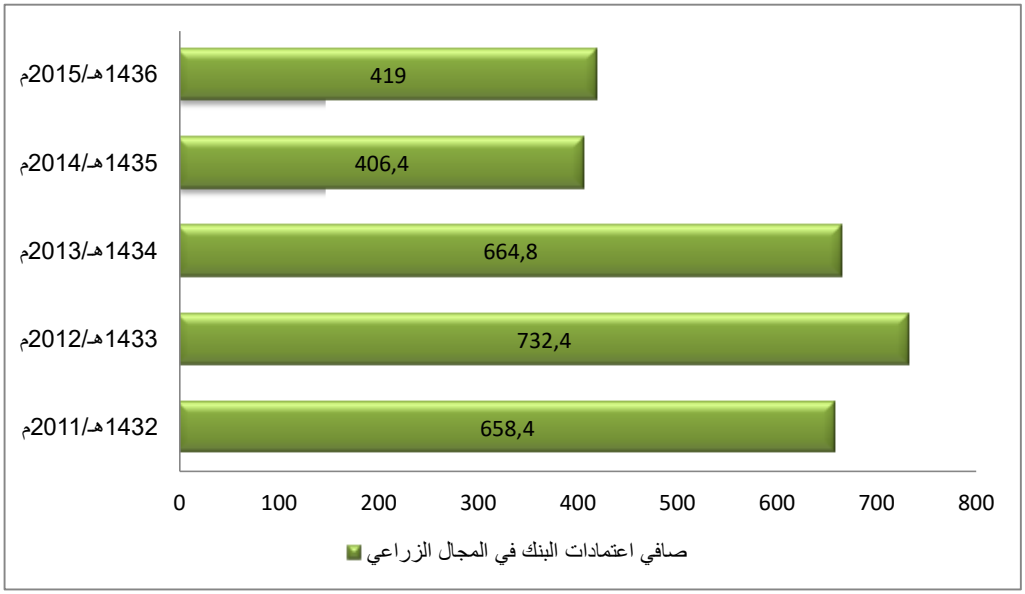

المبيان رقم: (10) تطور استثمار البنك الإسلامي للتنمية في قطاع الزراعة.

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص: 48.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقارير السنوية للفترة المدروسة[1].

شهدت الفترة الممتدة من سنة (1432هـ/2011م) إلى سنة (1436هـ/2015م) اهتماما واضحا للبنك بقطاع الزراعة، حيث بلغ أقصى اعتماد لتمويلها سنة (1433هـ/2012م)، مبلغ: 732.4 مليون دولار أمريكي، لينخفض تدريجيا خلال السنتين المواليتين، إلى أن وصل سنة (1435هـ/2014م)، 419 مليون دولار أمريكي.

وقد اختلفت تدخلات البنك في القطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة من سنة لأخرى:

ففي سنة 1432هـ/2011م:

كانت الأنشطة الاستثمارية والإنمائية في مجال الزراعة موجهة نحو التخفيف من وطأة الفقر والتنمية الريفية، مع الحرص على زيادة الإنتاجية، وتوثيق الصلات بالسوق، وتحقيق القيمة المضافة، وتطوير البنى التحتية، والنهوض بحماية البيئة.

وفي إطار دعم مختلف المبادرات اعتمد البنك 29 عملية في قطاع الزراعة بمبلغ قدره: 658.4 مليون دولار أمريكي.

ومن المشاريع المعتمدة في هذا المجال نجد[2]:

– مشروع المركز الدولي للزراعة الذي دشن مشروعا جديدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعنى بتنويع المزروعات والمواشي وتعهاد الأراضي الفقيرة عن طريق زيادة وتعميم خطط إنتاج أعلاف عالية المردودية، تكون أفضل تكيفا مع الأراضي المالحة والفقيرة.

– مشروع إقامة مجمع سدي على أعالي نهر عبطرة –السودان –بتكلفة 1.5 مليون دولار أمريكي، تشمل بناء سدين، هما: سد "الرميلة" وسد "بردانة". وإنشاء محطة كهربائية قدرها 320

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ–2011م، ص: 49–50؛ التقرير السنوي 1433هـ/2012م، ص: 55–56؛ التقرير السنوي 1435هـ/2013م، ص: 25؛ التقرير السنوي 1435هـ/ 2014م، ص: 46؛ التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص: 49.

2– **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 49–50.

ميغا واط، على سد "الرملية"، ومد خط لنقل الكهرباء. وقد ساهم البنك في هذا المشروع بـ 150 مليون دولار أمريكي، من أصل التكلفة البالغ قدرها 1.5 مليار دولار أمريكي.

– إطلاق مشروع يستغرق 4 سنوات لتنويع المزروعات، وتعهد موارد الأراضي الفقيرة في أربع دول، هي: تركمنستان – طاجيكستان – كازاخستان – أوزبكستان[1].

وفي سنة 1433هـ/2012م:

بلغت اعتمادات تمويل الزراعة خلال هذه السنة 732.4 مليون دولار أمريكي، وهذه الاعتمادات شكلت ضعف ما خصص من اعتمادات سنة 1431هـ. وهي نتيجة تثبت حرص البنك على تعزيز الأمن الغذائي وتنمية الزراعة في دوله الأعضاء، حسب البرامج التالية[2]:

– **برنامج تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار الملاك**. ويرمي هذا البرنامج إلى زيادة إنتاجية الزراعة البعلية والمسقية، بالتوجه لصغار الملاك في بنين وبوكينافاسو والكاميرون ومالي والنيجر، ويتوقع أن يمكن هذا البرنامج –بعد إجهازه–من زيادة متوسط مردودية المحاصيل الأساسية (ومنها الحبوب) بما لا يقل عن 70 %، ودخل صغار الملاك المشاركين بما لا يقل عن 20 % وسيتصدى هذا البرنامج للعوامل الأساسية التي تعوق الإنتاجية الزراعية، وهي: –سلامة التربة؛ –توافر البذور وسهولة الحصول عليها؛ –ولوج الأسواق والحصول على التمويل. وتقدر تكلفة البرنامج الإجمالية مبلغ 157.8 مليون دولار الأمريكي، سيدفع منها البنك 68.5 مليون دولار أمريكي.

– **برنامج تعزيز القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي المتكرر في منطقة السهل الإفريقي**: يرمي هذا البرنامج إلى مساعدة الدول الأعضاء الأكثر عرضة للجفاف في منطقة السهل من غرب أفريقيا، على تعزيز قدراتها الإنتاجية المؤسسية والزراعية من أجل التصدي بطريقة أفضل للجفاف والتقلبات المناخية التي تؤثر على الإنتاج والإنتاجية الزراعيين. وسيمكن هذا البرنامج مما يلي: –توفير الغذاء والعلف في حالة الطوارئ على المدى القصير، –إصلاح وصون المعايش الريفية (دعم الرعاة، والمزارعين، –إقامة منشآت لما بعد الحصاد والتخزين وتجميع مياه

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1432هـ/2010م، ص: 49–50.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1433هـ/2012م، ص: 55.

الأمطار، -دعم نشر المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، ونظم الإنذار المبكر والتنسيق. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج مبلغ 351 مليون دولار أمريكي، يدفع منها البنك الإسلامي للتنمية 176 مليون دولار أمريكي.

البرنامج الإقليمي للأراضي الجافة شرق أفريقيا: يرمي هذا البرنامج -المكرس لجيبوتي والصومال وأوغندا-إلى تخفيف معاناة سكان المناطق الرعوية المعنية به، وتعزيز قدرتهم على الصمود. وسينفذ هذا البرنامج أنشطة تمكن من تقوية مصادر دخل أولئك السكان وزيادة فرص استفادتهم من الخدمات الأساسية عن طريق ما يلي:

-زيادة دخل وموارد الأسر الرعوية المستهدفة، -زيادة معدل التحاق أبنائها بالتعليم الابتدائي؛ -تسهيل استفادتها من الخدمات الصحية؛ -الارتقاء بمداركها وممارساتها في مجال استخدام الموارد الطبيعية؛ -تعزيز قدراتها التجارية ومشاركتها في السوق. وسيساهم هذا البرنامج- بعد إنجازه-في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في دول البنك الإسلامي للتنمية. وتقدر تكلفة البرنامج الإجمالية مبلغ 71 مليون دولار أمريكي، يدفع منها البنك الإسلامي للتنمية 20 مليون دولار أمريكي.

برنامج إعلان جدة للأمن الغذائي:

وفي نهاية سنة 1433هـ، بلغ إجمالي الاعتمادات في إطار إعلان جدة 3.1 مليار دولار أمريكي.

برنامج مشروع تجميع مياه الأمطار في ولاية النيل الأبيض وولاية جنوب كردفانا و ولاية سنار وولاية دارفور بالسودان: كان القصد من المشروع تجميع مياه الأمطار في ولاية النيل الأبيض وولاية جنوب كردفان وولاية سنار و ولاية دارفور بالسودان هو استخدام الإمكانات المتأتية من الأمطار الغزيرة والموسمية في المناطق التي تعان من نقص شديد في المياه، ومعاجلة انعدام الأمن الغذائي، وتسوية النزاعات بني المزارعين والبدو النازحين في مناطق ولاية النيل الأبيض وولاية جنوب

كردفان وولاية سنار و ولاية دارفور ، وذلك بتوفر المياه للناس ومواشيهم والنهوض بالسلم الدائم بني المزارعين والبدو الرحل.

ومن العمليات الكبرى الأخرى اعتماد البنك لمشروع سد ساريني وتوفير المياه في إيران. وستبلغ سعة السد التخزينية 61 مليون متر مكعب من المياه ويمد مدينة بندر عباس والقرى المجاورة لها بالمياه بتكلفة إجمالية قدرها 107.64 مليون يورو، يدفع مليون يورو لبناء السد الرئيس، ومحطة معاجلة المياه، ويتوقع أن يستغرق إنجاز هذا المشروع 4 سنوات.

وفي سنة 1434هـ/2013م:

اعتمد البنك الإسلامي للتنمية مبلغا إجماليا قدره: 664.8 مليون دولار أمريكي، لتمويل 43 مشروعا وعملية وصرف منه 302.9 مليون دولار أمرريكي، وهو ما يمثل 89 %من الهدف السنوي[1].

وخلال هذه السنة نفسها، استفادت 8بلدان في منطقة السهل الأفريقي من برنامج البنك الخاص بمكافحة الجفاف وتعزيز القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي المتكرر في المنطقة، وهو برنامج تبغ تكلفته 412 مليون دولار أمريكي.

كما أطلق برنامج إقليمي في "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"، لتوفير المياه في المناطق الريفية، بمبلغ قدره: 100 مليون دولار أمريكي.

وعلى العموم خصص البنك الإسلامي للتنمية جزءاً كبيراً من تدخلات البنك في القطاع الزراعي، سنة 1434هـ 2013م، للعمليات التالية[2]:

- برنامج الأراضي الجافة في شرق أفريقيا.
- برنامج قرى الألفية.
- برنامج القرى المستدامة.
- برنامج دعم تشغيل الشباب.

---

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1434هـ/2013م، ص: 25.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1434هـ/2013م، ص: 25.

- برنامج التنمية المجتمعية.

وفي سنة 1435هـ/2014م:

واصلت عمليات البنك في القطاع الزراعي للبلدان الأعضاء الاهتمام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية واالتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، حيث اعتمد البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه السنة 30 عملية بمبلغ قدره: 406.4 مليون دولار أمريكي موزعة كالتالي:

يدير البنك 155 مشروعا زراعيا بمبلغ إجمالي قدره 5 مليارات دولار أمريكي في 45 بلداً عضواً، اكتمل إنجاز 18 مشروعاً منها سنة 1435هـ. حيث سجلت عمليات البنك في مجال تذوير الموارد المائية نموا كبيرا ، إذ اشترك البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في تمويل مشروع زيادة إمداد منطقة بيروت الكبرى بالمياه، بتكلفة 617 مليون دولار، ساهم فيه البنك بمبلغ 128 مليون دولار أمريكي.[1]

ومول البنك كذلك مشروع إمداد وادي ضيفة بالمياه في سلطنة عمان وهو مشروع يرمي إلى تحسين الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية بتعزيز فرص حصولهم على الإمدادات الكافية والمستمرة من مياه الري قبل سنة 2035م، بتكلفة إجمالية قدرها 204.6 مليون دولار، ساهم فيه البنك بمبلغ 176 مليون دولار أمريكي[2].

ومول البنك أيضا مشروع بناء سد "الروصيرص" بالسودان بتعاون مع صناديق أخرى، بلغت تكلفة المشروع 450 مليون دولار أمريكي، ساهم فيها البنك بـ 90 مليون دولار أمريكي، ويتوقع أن يمكن هذا المشروع من رفع طاقة تخزين المياه إلى 4.4 مليار م^3، ستُستخدم في زراعة مساحة

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ /2014م ص 46-47.

2 - المرجع نفسه.

قدرها 1.7 مليون هكتار وتوليد طاقة كهرمائية إضافية قدرها 566 غيغاواط ساعة في السنة، وهو مايساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمواطنين[1].

واعتمد البنك أيضا 87.7 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج مشترك بينه وبين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا " يتعلق بإمداد المناطق الريفية في بلدان هذا الاتحاد " وهي(بنين، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجير، والسينغال، وتوغو) بالماء والكهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، وهي نظم ستوفر المياه الصالحة للشرب، والمياه للمواشي والإنتاج الزراعي (الزراعة المغطاة أو البساتين المحلية) وسيمكن هذا البرنامج من توفير أنواع شتى من "مراكز النمو المتعددة الخدمات التي تعمل بالطاقة الشمسية "[2].

أما سنة 1436 هـ/2015م:

اعتمد البنك 31 مشروعاً في قطاع الزراعة بمبلغ قدره 290 مليون دينار إسلامي (419 مليون دولار أمريكي،) وذلك في بلدان أعضاء من منطقة آسيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبلغت المحفظة الإجمالية لقطاع الزراعة والتنمية الريفية منذ إنشاء البنك 5 مليارات دينار إسلامي (7.4 مليار دولار أمريكي.) كما بذل البنك جهودا حثيثة خلال هذه السنة المالية في سبيل إكمال وإغلاق المشاريع الزراعية التي تأخر تنفيذها، وفي الوقت نفسه واصل جهوده الرامية إلى تحويل اهتمامه لاعتماد مشاريع جديدة ودعم تنفيذها[3].

ويحد ارتفاع عدد الالتزامات التراكمية غير المصروفة من قدرة البنك على دعم بلدانه الأعضاء في قطاع الزراعة. ولذلك كثف البنك أنشطته الداعمة لتنفيذ المشاريع، وأعد برنامجاً لتعزيز المصروفات السنوية تدريجياً. وقد ركزت عملية تعزيز المحفظة على تحسين تقدير المشاريع، وتعزيز فعالية التوريد، والصرف والتنفيذ، وإعادة هيكلة المشاريع المتعثرة. وعمل البنك على تجويد المحفظة

---

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ /2014م ص 47.

2 – المرجع نفسه.

3 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ /2015م ص: 48.

المتعلقة بالبلدان الأعضاء الأكثر استفادة من عملياته، وأعطى الأولوية للمشاريع الضخمة التي تتقدم ببطء. وبفضل هذه الجهود، تمكن البنك من صرف ما مجموعه 185.8مليون دينار إسلامي (275.6مليون دولار أمريكي) في قطاع الزراعة والتنمية الريفية خلال سنة 1436هـ، محققاً بذلك 98% من الهدف المحدد لهذه السنة المالية[1].

ومنذ الانتهاء من مرحلة اعتماد مبادرة "إعلان جدة"، ضاعف البنك جهوده في سبيل تحسين تنفيذ العمليات المعتمدة بتفعيل "برنامج مكثف" استحدث سنة 1435هـ. وفي إطار المسارات الثلاثة لهذا البرنامج–وهي تكثيف دعم تنفيذ المشاريع وتعزيز التواصل المباشر مع العملاء؛ وتحسين جاهزية المشاريع للتنفيذ؛ وتنظيف المحفظة–أوفد البنك 43 بعثة إشرافية، ونظم 14إشرافاً مضادًا، وأجرى مراجعات للمحفظة في أربعة بلدان.

أضف إلى ذلك أن البنك نظم أربع ورشات لإطلاق مشاريع جديدة، ونظم في جدة ورشتين لبناء قدرات وحدات إدارة المشاريع. وفي أثناء تنظيف المحفظة، أعيدت هيكلةُ 14مشروعاً أو أعيد تحديد نطاقها، وألغي مشروع شديد التعثر. وقد مكن تنفيذ البرنامج المكثف من تجويد المحفظة قبل نهاية سنة 1436هـ. وخلال هذه السنة، نجح البنك–بفضل برنامجه المتعلق بالمساعدة الفنية، وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة–في إنجاز مشروع "النهوض بالأمن الغذائي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي شمل ثمانية بلدان أعضاء في هذه المنطقة وركز على تحسين إنتاجية الحبوب والموارد المائية بتشجيع استخدام الوسائل التكنولوجية المحسنة. وأشار تقييم مستقل للمشروع إلى أن الوسائل التكنولوجية المستخدمة أدت إلى زيادة متوسط المحصول بنسبة،28% وتحسين فعالية استخدام المياه بنسبة 72% [2].

تنمية **الثروة الحيوانية والبستنة** :زاد البنك من دعمه لتنمية قطاع الثروة الحيوانية في البلدان الأعضاء، مركزا على سلسلة القيمة والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية وموارد المراعي. وعقد شراكة مع "هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو–غورما" من أجل دعم تنمية موارد الثروة الحيوانية في ثلاث

---

[1] - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ /2015م ص: 49. بتصرف.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص: 49.بتصرف.

دول بالسهل الأفريقي هي بوركينافاسو والنيجر ومالي. وسيساعد هذا المشروع بعد إنجازه، نحو 80%من سكان هذه البلدان، الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم وأمنهم الغذائي.

وفي سنة 1436هـ، وافق البنك على مشروع للتنمية المتكاملة للموارد الحيوانية، ومنها المواشي، بمبلغ قدره 19.6مليون يورو. وهو مشروع سيمكن من تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلاد بالتوجه مباشرة للمناطق الغربية الفقيرة من السهل الأفريقي وهي: كايي وسيغو وكوليكورو. وهذه العملية، التي تتوخى تطوير سلسلة قيمة اللحوم الحمراء، ستستثمر في تطوير البنى التحتية الأساسية وتنمية رأس المال البشري، في الوقت نفسه الذي تدعم فيه وتشجع التمويل الأصغر الإسلامي. ويعمل البنك على توسيع نطاق محفظته في قطاع الثروة الحيوانية والثروة السمكية. وهو على وشك الانتهاء من إعداد منحة مساعدة فنية لتعزيز قدرات جمعيات الصيد المحلية في المناطق الساحلية في بروناي دار السلام وماليزيا إندونيسيا. كما يمول البنك-بالتعاون مع البنك الدولي-مشروعاً لإنتاج وتجهيز اللحوم الحمراء الحلال في جمهورية قرقيزستان[1].

تنمية الموارد المائية والري: خصص تمويل البنك في قطاع المياه لتنمية الري المتكيف مع تقلبات المناخ، وإمداد المناطق الريفية بالمياه، والإدارة المستدامة للموارد المائية، والسدود المتعددة الأغراض. وغلب على هذه المشاريع أنها لم تكتف بتطوير البنى التحتية، بل شجعت أيضاً ممارسات الإدارة الفعالة والمستدامة للمياه والوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة لتحسين فعالية استخدام المياه. وفي سنة 1436هـ، اعتمد البنك ثلاثة مشاريع لإمداد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب هي: (1) إمداد المناطق الريفية بالمياه في ولاية بنزرت بتونس؛ (2) إمداد المناطق الريفية بالمياه في ثمانية أقاليم بالكاميرون؛ (3) مشروع تحسين إمداد منطقة ألماتي بالمياه. وبلغ مجموع التمويل في إطار مشروع البنك المتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي 33.5 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك توفير المياه الصالحة للشرب لنصف مليون نسمة في 60 قرية بالمناطق الريفية في الكاميرون، وزيادة نسبة الحصول على مياه الشرب من 40%إلى 95%في 31 منطقة ريفية في قازاقستان. ويستفيد

1 - المرجع نفسه.

البنك، في تنفيذ هذه المشاريع، من معرفة وخبرة وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للزراعة الملحية[1].

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص: 49. بتصرف

المبحث الثالث:

صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية على أساس عقود التبرع.

المطلب الأول: صيغة الوقف.

تطبيقات صيغة الوقف بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

في سنة 2001م، أنشأ البنك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لسد الحاجات الإنمائية لقطاع الأوقاف. وهو صندوق يؤدي عنه البنك دور المضارب. ويرمي هذا الصندوق إلى استغلال أراضي الأوقاف العاطلة وتجديد مباني الأوقاف القائمة، ومن ثم تحويلها إلى أصول مدرة للعائدات. وفي الآونة الأخيرة، شرع الصندوق في تمويل شراء مباني قائمة لتحويلها إلى ممتلكات أوقاف جديدة. وتُستخدم هيئات الأوقاف والمؤسساتِ الخيرية العائدات المتأتية من مشاريع الصندوق لتمويل ودعم أنشطتها في المجالين الاجتماعي والخيري لفائدة الفقراء، وفي المجالين الديني والثقافي لفائدة عامة الناس[1].

ويمتلك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في الوقت الراهن رأسمالا قدره 76.4 مليون دولار أمريكي، ساهمت فيه 15جهة مشاركة معظمها هيئات وقفية وبنوك إسلامية، منها البنك الإسلامي للتنمية. أضف إلى ذلك أن البنك وضع تحت تصرف الصندوق خطاً تمويلياً بقيمة 100مليون دولار أمريكي لدعم أنشطته. واعتمد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، منذ تأسيسه، 53مشروعاً في 31 بلداً عضوا وغير عضو. وشملت هذه الاعتمادات 36 مشروعاً لبلدان أعضاء بمبلغ إجمالي قدره 300.3مليون دولار أمريكي، و17 مشروعاً لبلدان غير أعضاء بمبلغ

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص:37.

قدره 141.3مليون دولار أمريكي. أما عن صيغ التمويل المستعملة، فقد اعتمد 38مشروعاً بصيغة الإجارة، و10مشاريع بصيغة الاستصناع، ومشروعان بصيغة المساهمة في رأس المال، و3 مشاريع بصيغة المرابحة[1].

والجدول التالي يبين اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالوقف خلال الفترة المدروسة.

	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ 2015م	1396هـ 1436هـ
صافي اعتمادات صندوق تثمير ممتلكات الوقف	33.5	42.8	83.7	63.8	89.1	441.6
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	83.1	86.9	190.6	136.2	122.7	33048.8
نسبة التمويل بالوقف	40.31%	49.25%	44%	47%	72.61%	1.34%

الجدول رقم(9): اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالوقف خلال الفترة المدروسة[2].

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م). ص101.

من خلال الجدول تبين أن الاعتمادات المخصصة لتثمير الوقف عرفت ارتفاعاً ملحوظاً وصل سنة 1436هـ/2015م 89.1 مليون دولار مقارنة مع سنة 1432هـ/2011م إذ

1 المرجع نفسه، ص:38.

2- يشمل إجمالي التمويل صندوق حصص الاستثمار، عمليات المعونة الخاصة، التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة " (عمليات تمويل الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية).

وصل مبلغ تثمير الوقف 33.5 مليون دولار أمريكي وخلال الفترة المدروسة عرف صندوق الوقف مجموعة من المشارع ساهمت في تنمية مداخيله من أجل المساهمة في التنمية.

ففي سنة 1432هـ/2011م، اعتمدت 6 مشاريع في البحرين وبنغلادش وجنوب أفريقيا وتركيا وليبيا وموريشيوس، وبلغت تكلفتها 179 مليون دولار أمريكي. وتتمثل المشاريع في مبان تجارية وسكنية ومجمعين تجاريين. وستسخر عائداتُ هذه المشاريع لأغراض اجتماعية، منها الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني[1].

وفي سنة 1433هـ/2012م، اعتمدت 5 مشاريع بقيمة 133.1 مليون دولار أمريكي. وتتعلق ثلاثة من هذه المشاريع بتمويل بناء شقق سكنية وتجارية في المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية) والشارقة (الإمارات العربية المتحدة) وكمبالا (أوغاندا). ويتعلق مشروع واحد ببناء شقق تجارية ومفروشة لفائدة " الاتحاد العالمي لكشاف المسلم" في جدة (المملكة العربية السعودية). وقُدم خط تمويل ل"بنك البوسنة الدولي" من أجل استحداث مشاريع وقفية في البوسنة والهرسك. ووقعت مذكرات تفاهم أخرى لتطوير قطاع الأوقاف في النيجر والجزائر وليبيا[2].

وفي سنة 1434هـ/2013م، أنجزت 8 مشاريع بمبلغ قدره214 مليون دولار أمريكي. وشملت هذه المشاريع تمويل إقامة مبان سكنية أو تجارية أو مكاتب في كل من مصر وإندونيسيا ومقدونيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وشراء مبنى إداري قائم في ألمانيا. كما وُقِّعت مذكرات تفاهم مستقلة مع الأطراف المعنية لتطوير قطاع الأوقاف في كل من بوركينافاسو والسودان والإمارات العربية المتحدة[3].

وفي سنة 1435هـ/2014م، أنجزت 9 مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 236.7 مليون دولار أمريكي. وتهم هذه المشاريع تمويل إقامة مبان سكنية أو تجارية أو مكاتب في كل من الإمارات

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 79.
2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 85.
3 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 16.

العربية المتحدة وإثيوبيا وغينيا والمملكة المتحدة وسويسرا، وشراء مبان إدارية قائمة في بلجيكا وكينيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. كما وقع صندوق تثمير الأوقاف مذكرات تفاهم مع منظمات في المملكة المتحدة وقطر لدعم أنشطتها الخيرية[1].

أما سنة 1436هـ/2015م، اعتمد الصندوق 11مشروعاً بتكلفة قدرها 63 مليون دينار إسلامي (89 مليون دولار أمريكي) وتهم هذه المشاريع تمويل إقامة مبان سكنية أو تجارية أو مكاتب في الأردن وموريتانيا والمالديف وملاوي والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، وشراء مبان إدارية قائمة في كينيا والمملكة العربية السعودية. كما وقع الصندوق مذكرتي تفاهم مع منظمتين بهدف التعاون المتبادل على تطوير قطاع الأوقاف ودعم أنشطتهما الخيرية. أضف إلى ذلك أن ثلاث مساعدات فنية اعتمدت خلال السنة المالية قيد النظر دعماً لتطوير مشاريع وعمليات الأوقاف في غينيا (التعريف بأهمية الوقف،) والبلقان (تقييم الاحتياجات ووضع خطة عمل لترميم ممتلكات الأوقاف القديمة في خمسة بلدان هي ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا وكوسوفو والبوسنة)[2].

واعتمد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، منذ تأسيسه، 53مشروعاً في 31بلداً عضوا وغير عضو. وشملت هذه الاعتمادات 36 مشروعاً لبلدان أعضاء بمبلغ إجمالي قدره 300.3 مليون دولار أمريكي، و17 مشروعاً لبلدان غير أعضاء بمبلغ قدره 141.3مليون دولار أمريكي[3].

والمبيان التالي يوضح تطور صافي اعتمادات صندوق تثمير الوقف بملايين الدولارات.

1- **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص: 37.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص:38.

3 - المرجع نفسه.

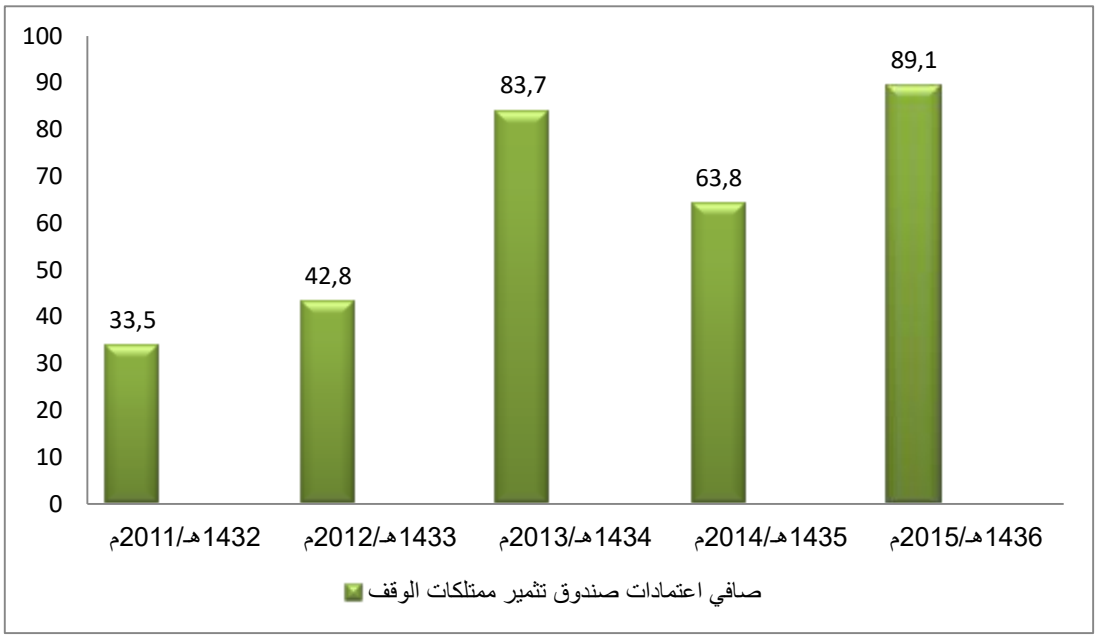

مبيان رقم: (11) تطور صافي اعتمادات صندوق تثمير الوقف بملايين الدولارات.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

المطلب الثاني: صيغة التامين التعاوني.

تطبيقات صيغة التأمين التعاوني بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

تقوم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتوسيع نطاق المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمارات بين بلدانها الأعضاء. فتقدم للمصدرين وللمؤسسات المالية وللمستثمرين خدمات شرعية في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار، وذلك بقصد التأمين من مخاطر عدم دفع مستحقات الصادرات الناجم عن المخاطر التجارية (مخاطر المشتري) أو غير التجارية (المخاطر القطرية) والمخاطر السياسية. كما تقدم خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء[1].

والمبيان التالي يبين تطور التأمين التكافلي في البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة.

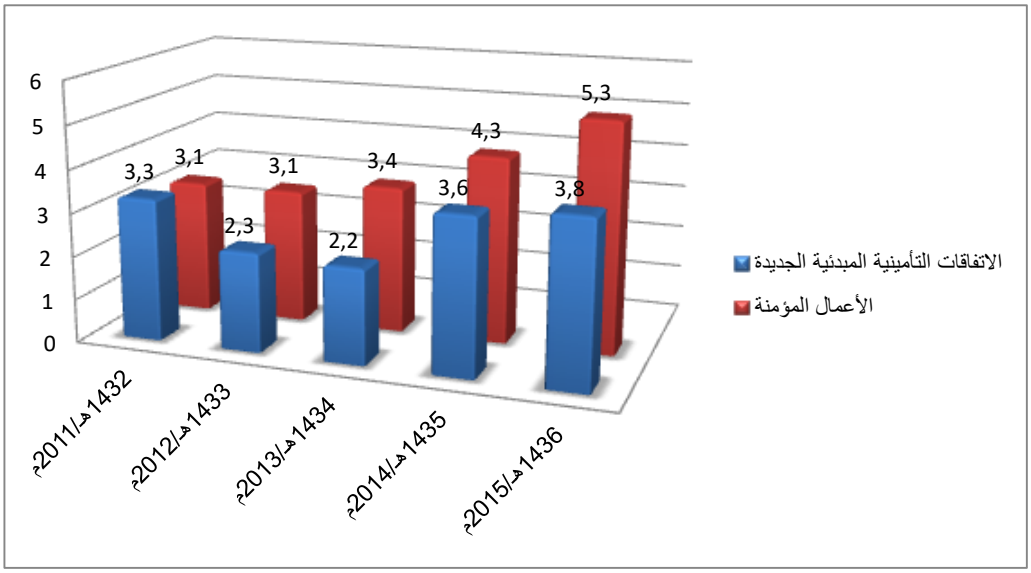

المبيان رقم: (12) تطورات الأعمال المؤمنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال الفترة المدروسة بملايير الدولارات الأمريكية.

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1436هـ/2015م، ص:35.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

من خلال المبيان يتضح أن التأمين التكافلي عرف تطورا ملحوظا ابتداء من 1432هـ/2011م، حيث نما قطاع التكافل العالمي كثيرا خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع إجمالي المساهمات العالمية في التكافل من 5.3 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى 7 مليار دولار أمريكي سنة 2009م، وهو ما يمثل معدل نمو يقارب 31%.

وفيما يتعلق بمجالات عمل التكافل، مثل التأمين العائلي والطبي نحو 55% من المساهمات في منطقة " مجلس التعاون الخليجي" 80% من المساهمات في "منطقة جنوب شرق آسيا"، يليه تأمينُ السيارات والممتلكات والتأمين من الحوادث، والتأمين البحري والجوي[1].

وفي سنة 1433هـ/2012م، واصل قطاع التكافل نموه بسرعة حثيثة، ولو أن معدل النمو السنوي انخفض من 31% سنة 2008م إلى 19% سنة2009م-2010م، إذ بلغت المساهمات العالمية 8.3 مليار دولار أمريكي سنة 2010م. وبلغت قيمة عمليات تأمين الأعمال التي نفذتها " المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" 3.1 مليار دولار امريكي 1433هـ/2012م.

وعلى العموم، شهدت منطقة "مجلس التعاون الخليجي" نموا بطيئاً، في حين ظلت المملكة العربية السعودية أكبر سوق للتكافل بمساهمات بلغت 4.3 مليار دولار أمريكي. غير أن منطقة "المشرق العربي" ظلت أعلى المناطق نموّاً، مسجلة معدلاً سنوياً قدره 102% سنة 2010م.

وشكل التكافل الطبي النشاط الغالب في منطقة " التعاون الخليجي" في حين يشكل التكافل العائلي النشاط الأبرز في ماليزيا. أما نشاط التكافل البحري والجوي، فظل محدودا في جميع المناطق الإقليمية[2].

---

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1432هـ/2011م، ص:83.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1433هـ/2012م، ص:80.

وفي سنة 1434هـ/2013م، زادت عمليات تأمين الأعمال التي نفذتها " المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات " بنسبة 9% لتبلغ 3.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.1 مليار دولار امريكي 1433هـ/2012م، في حين سجلت الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة تراجعا طفيفا نسبته 3% أي من 2.3 مليار دولار أمريكي سنة 1433هـ/2012م إلى 2.2 مليار دولار أمريكي سنة 1434هـ/2013م، وفي سنة 1434هـ/2013م دعمت هذه الأنشطة معاملات تجارية تبلغ قيمتها 4.8 مليار دولار أمريكي وتدفقات استثمارية تبلغ قيمتها 1.9 مليار دولار أمريكي. وبلغ مجموع اعتمادات التأمين منذ إنشاء "المؤسسة" 20.22 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي حجم الأعمال المؤمنة 17.86 مليار دولار أمريكي. أما نسبة مطالَبات التأمين الإجمالية (مطالبات التأمين المدفوعة نسبة إلى أقساط التأمين المحصلة،) وهي المؤشر الرئيس لأداء عمليات تأمين الائتمان، فبلغت، 25% وهي أقل كثيرا من نسبة هذه الصناعة[1].

وفي سنة 1435هـ/2014م: زادت عمليات تأمين الأعمال التي نفذتها " المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات " بنسبة 26.5% لتبلغ 4.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.4 مليار دولار امريكي سنة 1434هـ/2013م وحققت الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة زيادة مهمة قدرها 63.6% لتبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي سنة 1434هـ/2013م، وفيما بين 1417هـ/1435هـ بلغت اعتمادات التأمين ما مجموعه 23.8 مليار دولار أمريكي وبلغت قيمة الأعمال المؤمنة 22.2 مليار دولار أمريكي. أما نسبة مطالبات التأمين الإجمالية (مطالبات التأمين المدفوعة نسبة إلى أقساط التأمين المحصلة)، وهي المؤشر الرئيسي لأداء عمليات تأمين الائتمان، فبلغت 22%. وفي إطار ما تبذله "

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1434هـ/ 2013م، ص:14.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات " من جهود تصبح مؤسسة إعادة التأمين الرائدة في منطقة " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أنشأت خلال سنة 2009م "اتحادا لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين من المخاطر التجارية وغير التجارية" (اتحاد أمان).

وترمي هذه المؤسسة إلى تعزيز التعاون بين " وكالات ائتمان الصادرات" في مجال المعلومات الائتمانية، وتحصيل الديون، وإعادة التأمين الوارد، والتأمين المشترك، والتدريب والمساعدة الفنية[1].

أما سنة 1436هـ/2015م: عرفت عمليات تأمين الأعمال التي نفذتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات زيادة مهمة بنسبة 22.3% لتبلغ 3.7 مليار دينار إسلامي (5.3 مليار دولار أمريكي) مقابل 2.9 مليار دينار إسلامي (4.3 مليار دولار أمريكي) سنة 1435هـ. أما الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة، فبلغت 2.7 مليار دينار إسلامي (3.8 مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7.6%عن رقم السنة الماضية البالغ 2.4 مليار دينار إسلامي (3.6 مليار دولار أمريكي)، وقد بلغت الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة–منذ إنشائها وحتى سنة 1436هـ –ما مجموعه 18.4مليار دينار إسلامي (27.6 مليار دولار أمريكي،) وبلغ إجمالي أعمالها المؤمنة 18.3 مليار دينار إسلامي (27.5 مليار دولار أمريكي.) أما نسبة مطالَبات التأمين الإجمالية (مطالبات التأمين المدفوعة نسبة إلى أقساط التأمين المحصلة،) وهي المؤشر الرئيس لأداء عمليات تأمين الائتمان، فبلغت، 19%وهي أقل كثيرا من نسبة هذه الصناعة[2].

والمبيان التالي يبين تطور نسب الأعمال المؤمنة خلال الفترة المدروسة

1 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1435هـ/2014م، ص:35.

2– **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي، 1436هـ/2015م، ص:36.

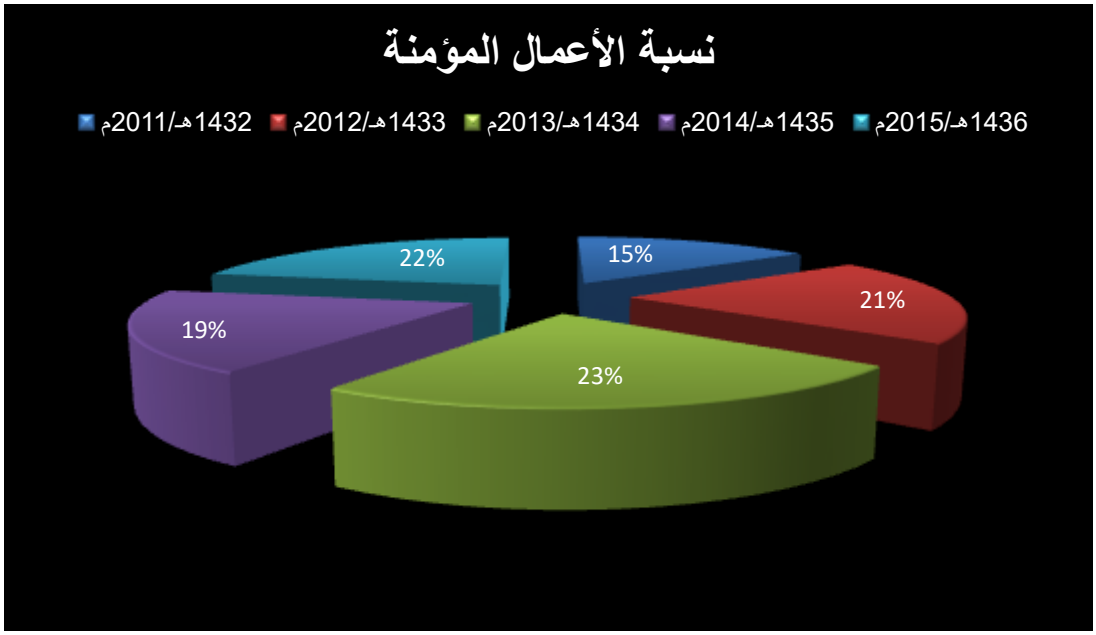

مبيان رقم: (13) تطور نسب الأعمال المؤمنة خلال الفترة المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

المطلب الثالث: صيغة القرض الحسن.

تطبيقات صيغة القرض بالبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة المدروسة من سنة (1432هـ/2011م)، إلى (1436هـ/2015م).

القرض صيغة تمويلية طويلة الأمد، استحدثت مع البداية الفعلية لعمل البنك الإسلامي للتنمية سنة 1976هـ، من أجل تمويل المشاريع التنموية، الزراعية وكذا المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية؛ وهي صيغة ميسرة بطبيعتها، وتختلف عن التي يستخدمها غيره من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف، وتقدم للدول الأعضاء لتمويل المشاريع[1].

ويتم سداد القروض على أساس الدينار الإسلامي، إلا إذا رأى البنك خلاف ذلك. أما الدفع، فيجوز أن يكون بأي عملة قابلة للتمويل يقبلها البنك[2].

وفيما يخص الرسوم التي يفرضها البنك على الجهة المقترضة، فهي تشكل غالبا نسبة مئوية سنوية، تختلف بحسب مدة القرض، وتتراوح بين 2.5%، و3%، وتستحق من تاريخ الالتزام[3].

ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية من الأبناك التي تولي أهمية قصوى لدور القروض، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث خصص لهذا النوع من الأنشطة، مبالغ هامة بلغت منذ نشأته حوالي: 7343.4 مليون دولار، لاعتماد أزيد من 970 عملية[4].

والجدول التالي يبين اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالقرض خلال الفترة المدروسة.

---

1 – **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، 38 عاما في خدمة التنمية، جمادى الأولى 1432هـ/2012م، ص: 29.

2 – **البنك الإسلامي للتنمية**، اتفاقية التأسيس، المادة 26، ص: 15.

3 – **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق ص: 816.

4 – **البنك الإسلامي للتنمية**، التقرير السنوي 1435هـ-2014م، ص: 89.

	1432هـ 2011م	1433هـ 2012م	1434هـ 2013م	1435هـ 2014م	1436هـ 2015م	1396هـ 1436هـ
صافي اعتمادات بالقرض	383.2	375.9	396.5	346.8	330.9	7343.4
إجمالي التمويل بجميع الصيغ	3946.7	4316.0	4284.8	5116.4	4909.5	47454.9
نسبة التمويل بالقرض	9.70%	8.70%	9.25%	6.78%	6.74%	15.48%

الجدول رقم: (10) اعتمادات البنك الإسلامي للتنمية لعمليات تمويل المشاريع بالقرض خلال الفترة المدروسة[1].

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

يتبين من خلال هذا الجدول، أن البنك حافظ على مخصصاته للأنشطة الإقراضية، بمعدل معقول، لم ينزل عن عتبة 330 مليون دولار، وكان ذلك خلال عام (1436هـ/2015م). ولم يتجاوز 400 مليون دولار، وكان أعلى رصيد خصصه البنك لهذا النوع من الأنشطة، عام (1434 هـ/2013م)، بمبلغ: 396.5 مليون دولار.

ويبين الرسم المبياني التالي، تطور هذه الأرصدة خلال هذه الفترة.

1- يشمل إجمالي التمويل جميع الصيغ بما فيها عمليات المساعدة الفنية، وهذه التمويلات خاصة بالموارد الرأسمالية العادية للبنك.

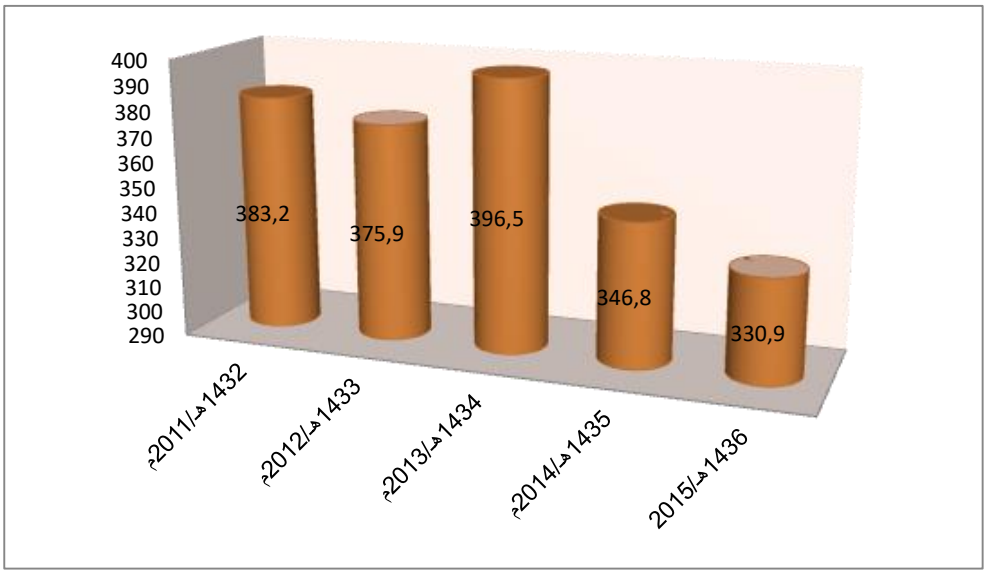

مبيان رقم: (14) تطور أرصدة البنك من خلال التمويل بصيغة القرض خلال الفترة المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي (1436هـ/ 2015م)، ص101.

ففي سنة: 1432هـ/2011م:

خصص البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه السنة من تمويلاته الإقراضية، مبلغا إجماليا وصل إلى ما مجموعه: 383 مليون دولار، لاعتماد 40 مشروعا، موزعة على البلدان الأعضاء، خاصة الأقل نموا منها.

ومن المشاريع المعتمدة هذه السنة نجد[1]:

-مشروع الطريق الرابط بين "ستفيلد" و"سوكوتا" بغامبيا، خصص له مبلغا قدره: 1.54 مليون دولار.

-مشروع تعزيز إمداد مدينة "صنعاء"، بالمياه، ساهم البنك فيه بمبلغ: 21 مليون دولار.

[1] - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، 1432هـ/2011م، ص: 108- 118.

-مشروع دعم البرنامج الوطني للطرق الريفية بالمغرب، ساهم البنك فيه بمبلغ قدره: 11.06 مليون دولار.

في سنة: 1433هـ/2012م:

اعتمد البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه السنة لإنجاز 62 مشروعا، مبلغا قدره 375.9 مليون دولار.

ومن المشاريع المعتمدة عن طريق النشاط الإقراضي هذه السنة نجد[1]:

-مشروع تجميع مياه الأمطار في ولاية النيل الأبيض، "جنوب كردفان"، و"ولاية سينار"، و"ولايات دارفور" بالسودان، ساهم فيه البنك بمبلغ قدره: 20.32 مليون دولار.

-مشروع التنمية الزراعية في إقليم "كانغا" بمالي، ساهم البنك فيه بمبلغ: 1 مليون دولار.

-مشروع تعزيز بيئة التعلم في المدارس القرآنية ببنغلاديش، ساهم البنك من خلاله بمبلغ: 10.47 مليون دولار .

في سنوات:(1434هـ/2013م)-(1435هـ/2014م) (1436هـ/2015م).

خصص البنك خلال هذه السنوات مبلغا مهما، لإنجاز عمليات متنوعة [2]، رصد لها البنك أعلى مبلغ في السنوات الخمس المدروسة، وصل إلى: 396.5 مليون دولار، ثم استقر عند أدنى مستوى له خلال الست سنوات الأخيرة، برصيد: 330.9 مليون دولار، وكان ذلك عام 1436 هـ/2015م.

[1] **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، 1433هـ/2012م، ص: 106- 119.

[2] - غياب معلومات عن عدد العمليات وكذا المشاريع المبرمجة خلال السنتين، بالتقريرين السنويين لهاتين السنتين.

الفصل الثالث:

أثر صيغ التمويل للبنك الإسلامي للتنمية في إحداث التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة.

لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة، وخاصة في جانبها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومحاربة الفقر، اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنك الإسلامي للتنمية؛ فقد حرصوا منذ قيام البنك على الاهتمام بالجوانب التنموية، وتطوير الإنسان المسلم، وتنمية بيئته المحيطة به، ليتمكن من الإسهام في التنمية المستدامة في مجتمعه.

في هذا الفصل أتطرق بشيء من التحليل لأثر السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية على الجوانب التي من خلالها تتحقق التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة بتلك السياسة، وذلك عبر مبحثين:

المبحث الأول: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية الموارد.

المبحث الثاني: الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان المستهدفة.

المبحث الأول:
الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاقتصادية وعلى تنمية الموارد:

استهدفت السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية؛ تمويل العمليات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية، وتلك المتعلقة بتنمية الموارد البيئية، وفيما يلي أقف على الآثار المترتبة على تلك السياسة في هذين الجانبين.

المطلب الأول: أثر تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة:

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الاقتصادية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: تمويل المشروعات:

يعّزز "البنك الإسلامي للتنمية" عمليات التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيه بمنحها القروض والمنح التي تمكنها من تمويل قطاعاتها الاقتصادية الأساسية، وكذلك المساعدات الإنمائية (التي يمولها من موارده الرأسمالية العادية)، وبرامجه المتعلقة ببناء القدرات، والتمويل المشترك والشراكة واتفاقيات التعاون الجديدة والمساهمة في صناعة خدمات المالية الإسلامية[1].

وقد دأب البنك على تمويل برامج التنمية في القطاعين العام والخاص، في الدول الأعضاء على امتداد العقود الماضية، كما قدم لها مساعدات فنية، ويقدم البنك بحكم مهمته التمويل التنموي عن طريق ثلاثة أنواع رئيسة من العمليات هي: العمليات العادية، وتشمل تمويل المشاريع والمساعدات الفنية، وعمليات تمويل التجارة، وصندوق الوقف (عمليات المعونة الخاصة)، وقد ظهرت نتائج تمويلات البنك للمشروعات، من خلال ارتفاع حجم المساعدة الإنمائية التي يقدمها البنك للدول الأعضاء وللمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء من 7مليارات دينار

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1436هـ (2015م،) ص :41.

إسلامي (10.7مليار دولار أمريكي) سنة 1435هـ إلى8.5مليار دينار إسلامي (12.1مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ (2015م،) أي بنسبة 13%.

وكانت الإنجازات التي حققها البنك في القطاعات الاقتصادية الأساسية للبلدان الأعضاء سنة 1436هـ كما يلي:

مثلت البنى التحتية الحصة الكبرى من صافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بنسبة 78.4%، تليها الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 8.5%، فالتعليم بنسبة 6.9%، فالصحة بنسبة 4%، ثم قطاعات أخرى بنسبة 2.1%. [1]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أغلب هذه التمويلات قد تمت عن طريق الصيغ التمويلية الإسلامية، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا مما يُحسب للبنك الإسلامي للتنمية؛ رغم بعض الملاحظات الموجودة، التي تسبب بها ضغط الرأسمالية العالمية، وعدم تطبيق النظام المالي الإسلامي في كثير من البلدان الأعضاء في البنك؛ ورغم ذلك فإننا نجد أن البنك قد حقق كثيراً من الانجازات في هذا المجال؛ بفضل الله ثم بفضل الصلاحيات المتاحة له، للعمل داخل حدود السيادة للدول الأعضاء في البنك.

ثانياً: تمويل البنى التحتية:

لا يزال تطوير البنى التحتية محرك النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في "البنك"، حيث يلاحظ أن نحو 80%من طلبات التمويل التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى "البنك" تتعلق بقطاع البنى التحتية (من طاقة ومياه ونقل واتصالات سلكية ولا سلكية)، وهو واقع يدل على معاناة البلدان الأعضاء من نقص شديد في تمويل البنى التحتية وتنامي الإدراك بأن تطوير البنى التحتية ضروري للحد من الفقر وتحسين حياة الناس.

لهذا يعطي "البنك" الأولوية القصوى لتطوير البنى التحتية الأساسية في بلدانه الأعضاء، وقد مول "البنك" منذ إنشائه عمليات تتعلق بالبنى التحتية في البلدان الأعضاء بنحو 21.3 مليار

---

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1436هـ (2015م،) ص :14.

دينار إسلامي (31.6 مليار دولار أمريكي)، قدم 80% منها (أي 25.2 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من (1427هـ - 1436هـ/2006م- 2015م) وتعكس هذه الأرقام عن الزيادة الكبيرة في التدخل المباشر لمساعدة البلدان الأعضاء على سد احتياجاتها التمويلية المتزايدة في مجال البنى التحتية وتمكينها من المنافسة الفعالة في سياق عولمة متعاظمة والاستفادة من المبادرة الجديدة لمجموعة العشرين. وتضم محفظة "البنك" الجارية المتعلقة بالبنى التحتية 203 مشروعاً بمبلغ قدره 15.6مليار دولار أمريكي، صرفت 35% منه حتى عام 1436هـ، وعلى سبيل المثال اعتمد "البنك"في سنة 1436هـ 54 عملية في مجال البنى التحتية بمبلغ 2,8مليار دينار إسلامي (3.9 مليار دولار أمريكي)، مولت به البنى التحتية المتعلقة بتوليد ونقل الكهرباء والمواصلات والمياه والصرف الصحي، كما صرف "البنك" في نفس السنة 1.1 مليار دولار أمريكي لمشاريع البنى التحتية الجارية والمستمرة، وهو ما يدل على حرص "البنك" الشديد والمستمّر على المساهمة في إيجاد بيئة مواتية في بلدانه الأعضاء، وفي سنة 1435هـ أيضاً تلقى قطاع الطاقة أكبر مخصص في مجال تمويل البنى التحتية بنسبة 44,9%يليه قطاع النقل بنسبة 33%فالمياه والصرف الصحي بنسبة 16,1%فالصناعة والتعدين بنسبة 5% ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 51%.[1]

ثالثاً: تمويل قطاع النقل والمواصلات:

يظل قطاع النقل من أولى أولويات البلدان الأعضاء في "البنك"، لأنه محفز لا غنى عنه لتسريع النمو والتنمية الاقتصادية، وتساهم المشاريع التي يعتمدها "البنك" في هذا القطاع مساهمةً فعالةً في الازدهار الاقتصادي، وتحسين الأحوال الاجتماعية للبلدان الأعضاء، وتؤدي دوراً استراتيجيا في انفتاح المناطق والبلدان المعزولة على الخارج.

إن التمويل الذي قدمه "البنك" لقطاع النقل ساعد البلدان الأعضاء إلى حد كبير على اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وصار قطاع النقل نفسه مكوناً مهماً من مكونات

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص :45. بتصرف.

النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان الأعضاء، ولما كان هذا القطاع مجالاً استراتيجياً خاضعاً لمسؤولية الحكومات، فقد أدت مشاريع هذا القطاع دوراً بارزاً في تسهيل التنقل وتوفير خدمات النقل والاستفادة منها، وأكد "البنك" على غرار غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف (منذ اجتماع ريو+ 20 في سنة 2012م) التزامه باستدامة النقل، وذلك بالحرص على أن تكون مشاريع البنى التحتية للنقل التي يمولها آمنة وفعالة وغير مضرة بالبيئة وقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية. وظل التخفيف من وطأة الفقر وتسريع تطوير البنى التحتية للنقل في البلدان الأعضاء أولوية استراتيجية لدى "البنك"، ووفقاً لأولويات تطوير البنى التحتية لدى "مجموعة البنك"، أدت جميع المشاريع التي مولها البنك في قطاع النقل (البري، والبحري، والجوي، والسككي) دورا بارزا في تسهيل التنقل وتوفير خدمات النقل والاستفادة منها. والهدف من ذلك هو النهوض بالتكامل الإقليمي بين البلدان المتجاورة. ولذلك بلغ مجموع ما اعتمد سنة 1436هـ من مشاريع قطاع النقل 19مشروعاً بمبلغ قدره 1.2 مليار دينار إسلامي (1.6مليار دولار أمريكي) في 12 بلداً عضوًا[1].

ولو أخذنا عينة من تمويلات "البنك" لقطاع النقل لكي نحصل على نتائج بعض هذه التمويلات: فإنه في دولة البحرين على سبيل المثال ساهم "جسر سترة" الجديد الذي موله "البنك الإسلامي للتنمية" في تعزيز البنى التحتية الطُرقية، والشبكة الوطنية بإنشاء طريق بتصميم حديث، يربط بين المنامة و"جزيرة سترة"، وهي المكون الأكثر أهمية في شبكة الطرق السريعة في البحرين، كما أنّها تشكل ممراً خدميّاً لنقل أنابيب المياه والغاز والكابلات التي تبلغ قدرتها 220كيلو فولت، والغاز وغيرها من الخدمات، من المنامة إلى "جزيرة سترة."

ومن ناحية أخرى فتح الجسر الذي موله "البنك الإسلامي للتنمية" منفذاً ثالثاً إلى جزيرة "المحرق"، وهو منفذ ذو طريق معبد مزجوج بثلاثة مسارات في كل اتجاه، وقد حسن هذا الجسر من إمكانات الوصول إلى " جزيرة المحرق" إذ يستوعب في الوقت الحالي 29%من المتوسط اليومي

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص. 46.

لحركة المرور، أو 33%من حركة المرور في أوقات الذروة بين المنامة و "جزيرة المحرق"، وقد اجتذب كلا الجسرين استثمارات صناعية وسكنية ضخمة، وساهما في تحقيق رؤية الحكومة المتمثلة في جعل البحرين مركزاً للإمداد يساهم في الازدهار الاقتصادي، كذلك، و أدى "ميناء خليفة بن سلمان" إلى بناء 16مبنى ذي طاقة استيعابية قدرها 2,5 مليون حاوية من فئة عشرين قَدماً، ومستوى استخدام يبلغ % 43 سنة 2014م[1]. ولو أخذنا عينةً أخرى من تمويلات البنك لهذا القطاع: فإننا نجد أن المشاريع التي مولها "البنك الإسلامي للتنمية" في غامبيا مكنتهُ من بناء أكثر من 185كلم من الطرق المعبدة التي تربط بين المدن الكبرى والمناطق الريفية، والبلدان المجاورة أيضاً، وقد ترتبت على بناء هذه الطريق نتائج عديدة تمثلت في: خفض مدة السفر بنسبة 50%؛ وخفض تكاليف استخدام المركبات؛ والحد من حوادث المرور؛ وتسهيل وصول منتجات المزارعين والصيادين إلى الأسواق؛ وإنشاء أعمال تجارية صغيرة وعقارات بمحاذاة الطرق، كما مكنت تلك المشاريع الممولة من تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والسياحة وتيسير المبادلات التجارية مع البلدان المجاورة[2]. ويظهر أن البنك قد حقق إنجازاً كبيراً في مجال تمويل البنى التحتية، والقطاعات التي تندرج تحتها؛ كقطاع المواصلات والنقل وغيرها، وذلك بفضل الأولوية الاستراتيجية التي خطها البنك لنفسه؛ وذلك أن كثيراً من هذه الدول الأعضاء تعاني من ضعف وتخلف شديد في بناها التحتية الأساسية، خصوصاً تلك الدول التي تقع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

رابعاً: تشجيع التجارة:

يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصا لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، هي برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي أنشئ عام (1414هـ /1994م) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حيث تنهض هذه المؤسسة بتمويل المبادلات التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بتمويل الواردات والصادرات وتيسير تنمية تجارة بلدانها الأعضاء.

1 –**التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م)، ص:65. بتصرف.

2 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م)، ص66.

وخلال السنوات الثماني الماضية، سجلت المؤسسة زيادة كبيرة في عملياتها، باعتمادات تربو على الثلاثة أضعاف، من 1.3مليار دينار إسلامي (2.2 مليار دولار أمريكي) سنة 1429هـ إلى 4.5مليار دينار إسلامي (6.4مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ والشكل التالي يبين تزايد حجم التمويلات خلال خمس سنوات (1432هـ-1436هـ/ 2011م-2015م).

المبيان رقم: (15) يوضح حجم التطورات في صافي اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال خمس سنوات (1432هـ – 1436هـ/ 2011م–2015م)

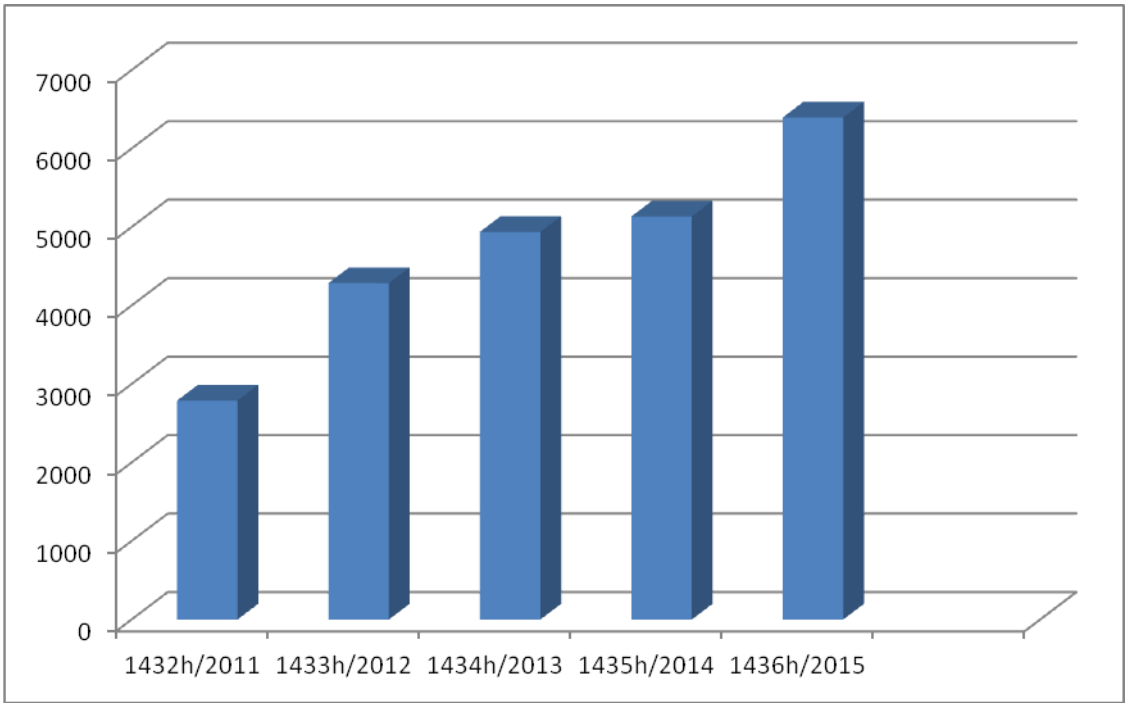

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2015م.

وزادت مصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بما يربو على أربعة أضعاف من 0.7 مليار دينار إسلامي (مليار دولار أمريكي) سنة 1429هـ إلى 3.1 مليار دينار إسلامي (4.5 مليار دولار أمريكي) سنة 1436هـ. وتعني الزيادة الهائلة في الاعتمادات خلال سنة 1436هـ أن "المؤسسة" بحاجة إلى تعبئة الموارد من شركاء خارجيين من أجل بلوغ مستوى أعلى في تمويل التجارة. ومن ثم، بلغت الأموال المعبأة من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في الأسواق الدولية 4.2 مليار دولار أمريكي سنة 1436هـ.

وتقدم المؤسسة التمويل لكلا القطاعين العام والخاص، مستخدمة صيغة المرابحة على الخصوص. غير أنها تستخدم صيغاً أخرى مثل "تمويل التجارة المهيكل،"الخصم الإسلامي" وفتح أو تعزيز خطاب "الاعتماد." وتشمل أنشطتها التمويلية قطاع (الطاقة والنفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، والأسمدة، والمواد البلاستيكية، والمنسوجات، ووسائل الإنتاج الزراعية، والمواد الغذائية، والسكر، والبن،) إلخ. وتقدم "المؤسسة-" إضافة إلى عملياتها المباشرة مع العملاء (ومنهم البلدان الأعضاء الأقل نموا) خطوطاً تمويلية للبنوك المحلية في شكل "مرابحة مركبة" من أجل تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء من الحصول على التمويل. وواصلت المؤسسة-عن طريق "برنامج التعاون والتعزيز التجاري-" بذل جهودها في سبيل تنفيذ مشاريع عديدة بالتعاون مع شركائها في إطار برنامجها الأول لتطوير التجارة الإقليمية "(مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.)" وهو برنامج شراكة بين 22 بلدا عربياً ومؤسسات تجارية إقليمية ودولية. ومن المشاريع الهامة التي استفادت من موارد "مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية" تنظيم الدورات التدريبية والندوات والورشات، والمساهمة في تحسين المنافسة الإقليمية برفع الحواجز غير الجمركية، وتعزيز مهارات العاملين في قطاعات منتقاة من قطاعات التصدير في بعض البلدان الأعضاء. ويشكل برنامج جسر التجارة بين البلدان العربية والأفريقية برنامجاً آخر لتطوير الشراكات، وضعته (المؤسسة بالتعاون مع بعض الشركاء الإقليميين "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، وأعضاء مجموعة التنسيق العربية، وبرنامج الصادرات السعودية) بغية تعزيز التجارة الإقليمية، ولاسيما بين المنطقتين الأفريقية والعربية. ومكن هذا البرنامج من تشجيع الاتصال فيما بين الشركات التجارية، وإقامة المعارض الدولية، وبعض أنشطة بناء القدرات. وفي سنة1436هـ، دعم معرضان دوليان (نظم أحدهما بمصر، والآخر بالأردن) في إطار هذه المبادرة. وقد جمعت هاتان الفعاليتان مؤسسات تجارية وشركات أفريقية من المنطقة العربية من أجل إقامة شراكات تجارية فيما بينها[1].

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1436هـ /2015م، مرجع سابق، ص: 34، بتصرف.

وكمثال على نجاح البنك في مجال تمويل التجارة فإن نتائج تمويلاته للتجارة في غامبيا كانت كالتالي: استخدمت "شركة البترول الوطنية الغامبية" تمويلاً من "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، في استيراد زيت الوقود الثقيل اللازم لتوليد الطاقة، وفي توفير النفط المكرر لأجل الاستهلاك المحلي، وذلك لمساعدة البلاد على تلبية الطلب المحلي، ومكن هذا التمويل "شركة الفول السوداني الغامبية" من توفير السيولة اللازمة لشراء الفول السوداني نقداً بدلاً من الاقتراض، وبذلك استطاع المزارعون الحصول على أسعار معقولة عن محاصيلهم، واستطاعت "شركة الفول السوداني الغامبية"شراء المزيد من الفول السوداني، كما مكن ذلك التمويل من تيسير شراء وتجهيز وتصدير الفول السوداني[1].

خامساً: تشجيع الاستثمارات البينية:

قام البنك بتنظيم عدد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار لخلق الوعي بين المستثمرين المحتملين حول الفرص المتاحة، كذلك نظم البنك اجتماعات لمجموعة من الخبراء لتحديد المعوقات الكبرى التي تحول دون تعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين الدول الأعضاء، وإلى جانب ذلك يقدم البنك خطوط تمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، ويتعاون مع اتحاد هذه المؤسسات في الدول الأعضاء، ويتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛ بل ومع البنوك الإسلامية الأخرى من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات البيئية، وقد بذل البنك جهوداً كبيرة لتسهيل سن إطار عمل قانوني ملائم؛ أملاً في تحسين احتمالات جذب الاستثمارات بين الدول الأعضاء[2].

وقد أنشأ البنك المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، التي تعتبر ذراعه اليمنى في تنمية التجارة وتشجيعها؛ خصوصا التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتعمل المؤسسة على تيسير تعبئة

---

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1435هـ، ص: 66، بتصرف.

2 – **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**،" حمزة عبد الحليم، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي)، 3-4ديسمبر 2012م، جامعة قالمة بالجزائر، ص:272 (بتصرف).

الموارد من القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق الهدف الخاص المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التجارة.

سادساً: المساهمة في قطاع المالية الإسلامية والأعمال المصرفية الإسلامية:

يقوم البنك –باعتباره مؤسسة مالية إسلامية رائدة–، بدور نشط ومحفز في تشجيع وتقوية البنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، وعلى الصعيد العالمي؛ وقد حدد الإطار الاستراتيجي للبنك تنشيط صناعة الصيرفة الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية، كواحد من أهدافه الاستراتيجية لدعم التنمية في الدول الأعضاء، والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وفي أعقاب إنشاء البنك منذ ثلاثين عاماً، تطورت صناعة الصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية إلى قطاع كبير، يضم أكثر من 300 مؤسسة، ويدير أرصدة تتراوح بين 880 بليون، وواحد تريليون دولار أمريكي. ولم تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية تقدماً ونمواً ملحوظاً فحسب؛ بل أظهرت احتمالات مشجعة في السنوات القادمة، وقد زادت أصول وودائع ورأس مال البنوك الإسلامية زيادة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، وقامت البنوك العالمية التقليدية بإنشاء نوافذ تمويل إسلامية.

وقد قام البنك بمساهمة كبيرة في تطوير البنوك الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد، وكذلك إنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير؛ من أجل دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية، في الاقتصاد والنظام المالي العالمي[1].

ولقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في تطوير آلية لوضع معايير تنظيمية مقبولة دوليا للصناعة المصرفية الإسلامية كافية بأن تدعم علاقاتها مع البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وأن تضفي على البنوك الإسلامية منزلة مشابهة لمنزلة البنوك التقليدية السائدة.

---

1 – **تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية**"، د. بشير عمر محمد فضل الله، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، 13ربيع الأول 1427هـ، الموافق 11أبريل 2006م، ص: 19.

ومن أجل مساعدة البنوك الإسلامية على أن تصبح أكثر قدرة تنافسية في البيئة العالمية الجديدة، يحرص البنك على إمدادها بالمبادرات الجديدة، وتحديد إطار عمل مقنن للصناعة المالية الإسلامية؛ والهدف من هذه المبادرات هو: المساهمة في توحيد المعايير للمنتجات المالية الإسلامية، وجعل الصناعة الإسلامية تنافسية وشفافة وقابلة للبقاء والاستمرارية، ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك في تيسير قيام البنوك الإسلامية بوظيفتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية[1].

من نتائج دعم "البنك الإسلامي للتنمية" لقطاع المالية الإسلامية: تبرز العمليات التي أنجزت في قطاع المالية الإسلامية في دولة البحرين والتي اتخذت أساساً شكل استثمارات في أسهم بنوك تجارية واستثمارية إسلامية، لاسيما "بنك البحرين الإسلامي" (58 مليون دولار أمريكي لشراء حصته الحالية البالغة، 17.65%)، " وبيت التمويل الخليجي" (24 مليون دولار أمريكي لشراء حصته الحالية البالغة، 0.55%) " وبنك إيلاف" (استثمار من "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" قيمته 10ملايين دولار أمريكي لشراء حصتها الحالية البالغة ، 2.3%)، وأسس "البنك الإسلامي للتنمية" في سنة 1979م أول بنك تجاري إسلامي في البحرين، والذي يشكل في الوقت الحالي ثاني أكبر بنك إسلامي من حيث رسملة السوق، وشبكة أجهزة الصراف الآلي وأكثر من 100000 حساب مفعل في فروعه الثلاثة عشر في البحرين، أما "بيت التمويل الخليجي" فكان أول بنك إسلام يُدرَج في سوق الأسهم في المنطقة، وتُتَداول أسهمه في شكل إيصالات ودائع عالمية في "بورصة لندن"، وساهم "بيت التمويل الخليجي" في تنمية اقتصاد البلدان الأعضاء التي نفذ إليها باستثماراته الكبيرة لإقامة مشاريع عقارية عملاقة في المنطقة، وعمل على تعزيز البنى التحتية المالية للبلدان الأعضاء، بإنشاء بنوك استثمار إسلامية في كل من لبنان وقطر وماليزيا، والاستثمار في مؤسسة للتكافل في الأردن، كما ساهم "بيت التمويل الخليجي" في تطوير صناعة

---

1 – **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**،" مرجع سابق، ص: 272.

الخدمات المالية الإسلاميّة؛ بإصدار الصكوك، وابتكار منتَج إسلامي فريد من نوعه يسمى: "آلية التمويل بالمرابحة القابلة للتحويل[1].

سابعاً: تنمية قدرات الدول الأعضاء:

يعمل "البنك" على سد احتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بإعمال عدد من البرامج، وهذه البرامج هي "برنامج التعاون الفني"، و"برنامج العلوم والتكنولوجيا"، و"برنامج المنح الدراسية"، و"برنامج المنظمات غير الحكومية"، و"برنامج مساهمة المرأة في التنمية"، و"برنامج تبادل المعارف والخبرات"، و"البرنامج المتعلق بمنظمة التجارة العالمية،" وفيما يلي بيان التقدم الذي تحقق في تنفيذ بعض هذه البرامج:

1-**برنامج التعاون الفني** : هو برنامج تعاون بين بلدان الجنوب يدعم نقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنية بين البلدان الأعضاء ويقوم على ثلاثة أطراف : مانح فني، ومستفيد، ومسير هو "البنك الإسلامي للتنمية"، ويُعنى بتنظيم حلقات دراسية؛ وإقامة دورات تدريب أثناء العمل؛ والاستعانة بخبراء من أجل تنمية القدرات؛ وتعزيز مهارات الموظفين الفنيين والمهنيين وإثراء خبراتهم.

خلال الفترة ما بين 1403هـ و1435هـ مول "برنامج التعاون الفني" 2166 عملية بمبلغ قدره 51.2 مليون دولار أمريكي، اتخذت 675 عملية منها شكل عمليات إقليمية بمبلغ قدره 19,8 مليون دولار أمريكي، في حين استفادت البلدان الأعضاء مباشرة من 1491 عملية بمبلغ إجمالي قدره 31,3 مليون دولار أمريكي، وفيما يتعلق بالاعتمادات (التي انصبت أساساً على مجال كل من الصحة والتعليم والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد والمالية الإسلاميين)، أعطيت الأولوية لأقل البلدان الأعضاء نمواً والبلدان التي لا تستفيد من نوافذ التمويل الأخرى المتاحة في "البنك." وعلى سبيل المثال: فقد اعتمد "برنامج التعاون الفني" في سنة 1436 هـ، اعتمدت 67 عملية في إطار هذا البرنامج، ونُفذت عمليات بمبلغ تراكمي قدره 1.7مليون

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م)، ص:65.

دولار أمريكي، منها 15عملية للاستعانة بخبراء، و13عملية للتدريب أثناء العمل، و39 ندوة ومؤتمرا واجتماعاً. وهي عمليات أطلق معظمها المكتبُ الوسيط القطري في تركيا. وقد أصبح هذا المكتب مركزا مهماً لتحديد المشاريع الجديدة لبناء القدرات، وإقامة الشراكات، وتعبئة الأموال، ودعم تنفيذ المشاريع[1].

2- **برنامج تطوير العلوم والتكنولوجيا** :يدرك البنك مدى تدني مستوى الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا في دوله الأعضاء، ولذلك فهو يشجع على استخدامهما من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي. والبرنامج الذي وضعه البنك للتشجيع على استخدام العلوم والتكنولوجيا يتم من خلال تقديم المساعدة للعلماء، والمنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا، والبحوث والتعاون مع الدول الأعضاء، لتبادل الخبرات والمعرفة، وقد قام البنك خلال عام 1425هـ، بتمويل 14 عملية؛ بمبلغ قدره 0,31 مليون دينار إسلامي (0,45 مليون دولار أمريكي)، ويواصل البنك دعمه للمؤسسات في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التميز والإبداع؛ لذا قام منذ عام 1423هـ بتخصيص جائزة باسم البنك في العلوم والتكنولوجيا قيمتها 100ألف دولار أمريكي، تمنح لثلاث مؤسسات كل عام، وإلى جانب هذه الجائزة توجد مبادرة أخرى، هي: برنامج دعم شباب الباحثين، استحدثه البنك لتنمية الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا، والغرض منه هو تخفيف الآثار السلبية لظاهرة هجرة العقول التي يتعرض لها شباب العلماء، ولتسهيل عودتهم إلى بلادهم للاستفادة من خبراتهم ،كذلك يقدم البرنامج منح دراسية لعدد مختار من المتقدمين من الدول الأعضاء، تتراوح قيمتها ما بين 8000 و 15000 دولار أمريكي، بمبلغ إجمالي قدره 30 ألف دولار أمريكي، ويستفيد حاليا خمسة عشر باحثا من هذا البرنامج[2].

ويحث هذا البرنامج على التعاون بين البلدان الأعضاء من أجل نقل المعارف والتكنولوجيا والشراكة في البحث العلمي. وتشجع على اكتساب المعارف ونشرها اعتمادا على أنشطة، منها

---

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، لعام:** 1436هـ (2015م)، ص:50.

2 - **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية،**" مرجع سابق، ص:273.

الاستعانة بخبراء في إطار مهام قصيرة المدة، وتبادل العلماء، والتواصل بين الجمعيات العلمية، وتنظيم دورات التدريب أثناء العمل، وعقد المؤتمرات.

وفيما بين سنتي 1425و1436هـ، اعتمدت 232 عملية في إطار برنامج العلوم والتكنولوجيا بمبلغ قدره 11.6مليون دولار أمريكي. وفي سنة 1436هـ، اعتمدت9 عمليات بمبلغ إجمالي قدره 450000 دولار أمريكي. أضف إلى ذلك أن البنك وافق على دعم مالي لدورة تدريبية وورشة عن الربط الشبكي لفائدة مديري وموظفي مجمعات العلوم والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء. وهما فعاليتان ستنظمهما وتستضيفهما شبكة الدول الإسلامية لمجمعات العلوم والتكنولوجيا في الربع الأول من سنة 1437هـ. وقد أنشئت هذه الشبكة في يناير 2012م بموجب القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرابع عشر للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك،) الذي عقد في مجمع كيلان للعلوم والتكنولوجيا بمدينة رشت (محافظة كيلان، إيران.) وهذه الدورة التدريبية والورشة جزء من برنامج ثلاثي السنوات يرمي إلى رفع قدرات مجمعات العلوم والتكنولوجيا القائمة في البلدان الأعضاء، بدعم مالي من حكومة إيران (ممثلة في وزارة العلوم والأبحاث والتكنولوجيا)؛ وحكومة محافظة كيلان[1].

ويقدم "برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة" منحاً دراسية للباحثين من البلدان الأعضاء الراغبين في إجراء بحوث الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه في جامعات بعينها، وفي إطار هذا البرنامج وقع "البنك" مذكرات تفاهم مع العديد من الجامعات منها جامعات "كامبردج" و "أو كسفورد" و"نوتنغهام" و"بيرمنغهام" و"يونفرسيتي كوليدج" في لندن، عاصمة المملكة المتحدة، ومع "مجموعة باريس التقنية" في فرنسا، ومع "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا" في المملكة العربية السعودية، وقد استفاد 132باحثاً من هذا البرنامج في الجامعات المذكورة منذ توقيع مذكرات التفاهم تلك، وفي سنة 1435هـ حصل 100باحث على منح دراسية، ومنذ بدء هذا البرنامج سنة (1413هـ-1992م) مُنحت 1051منحة دراسية؛ منها

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص: 50.

23 منحة دراسية رُصدت لطلاب الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وهو ما يمثل نحو 5%من مجموع ما خصص لهذا البرنامج فيما بين سنتي 1428هـ و1433هـ.

وتجاوز عدد الخريجين المستفيدين من هذه البرامج الثلاثة 8600خريج من أبناء البلدان الأعضاء وأبناء الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وحصل 98%من الخريجين من الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء على فرص عمل مجزية، كما أن 70%من حملة الماجستير في العلوم، يعملون في بلدانهم فيسدون بذلك حاجات "البلدان الأعضاء الأقل نمواً " من الموارد البشرية ذات المستوى المتوسط في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وعاد 90%من الخريجين، في إطار "برنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة" إلى بلدانهم؛ للعمل في مؤسساتها.

كما يتيح "البنك" للطلاب فرصة ممارسة أنشطة موازية خلال مدة دراستهم، وذلك ضمن برنامج خاص يسمى "أنشطة التوجيه والإرشاد"، وهناك متابعة لتلك الأنشطة عن طريق "أنشطة ما بعد الدراسة" التي تتمثل في خدمة المجتمع، وكانت هذه الأنشطة مقصورة على المستفيدين من هذا البرنامج من أبناء الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء حتى سنة 1429هـ؛ غير أنها وُسِّع نطاقها ليشمل عدداً من خريجي بقية برامج المنح الدراسية ابتداءً من سنة 1430هـ[1].

3-جوائز "البنك" للعلوم والتكنولوجيا:

إضافة إلى ما سبق من الأنشطة ونتائجها فقد استحدث البنك "جائزة القيادة المتميّزة" سنة 1430هـ؛ وهي جائزة مخصصة لخريجي "برامج المنح الدراسية" الثلاثة، وتوجه الدعوة إلى الخريجين المتميزين –سواءً بإنجازاتهم المهنية أو بخدماتهم المجتمعية–؛ للمشاركة في برنامج لتطوير مهارات المديرين في مقر "البنك" يستغرق ثلاثة أيام، كذلك، و يُنظم "البنك" وُرَشاً في مجال التنمية المجتمعية لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة، وفي سنة1434هـ نُظّمت أربعُ وُرَش استفاد منها أكثر من 150قائداً. وفي سنة 1436هـ، نُظمت ورشة واحدة استفاد منهاً 30 قائدا.

---

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص: 48.

وفي سنة 1436هـ مُنحت جوائز "البنك" للعلوم والتكنولوجيا (الدورة الثالثة عشرة)، التي تشجع على التميز في البحث والتطوير وفي التعليم العلمي، لثلاث فئات هي:

3-1-المساهمة البارزة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالعلوم والتكنولوجيا.

3-2-التميز في تخصص علمي معين.

3-3-المركز الأفضل أداءً في العلوم والتكنولوجيا في بلد من "البلدان الأعضاء الأقل نمواً"، وتبلغ كل جائزة 100000دولار أمريكي[1].

وفي سنة 1436هـ، فُحصت الترشيحات لجوائز البنك الإسلامي للتنمية للعلوم والتكنولوجيا في دورتها الثالثة عشرة، فكانت الجهات الفائزة بها هي: مركز البحث في داء الخيطيات وغيرها من أمراض المناطق المدارية-الكاميرون (الفئة 1)، والمركز الوطني لبحوث التكنولوجيا الدقيقة بجامعة بيلكنت-تركيا (الفئة 2)، وكلية العلوم بجامعة الأزهر-فلسطين (الفئة 3).[2]

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1436هـ (2015م،) ص: 50.

2 - المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أثر تمويل تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة:

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية الموارد البيئية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: إدارة النفايات الصلبة:

فقد اعتمد البنك 18,5مليون دينار إسلامي (28,4 مليون دولار أمريكي) لمشروع تطوير إدارة النفايات الصلبة الحضرية في السنغال كمثال على مساهمة البنك في هذا المجال، ويرمي هذا المشروع إلى دعم ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل إنشاء نظام فعال ومستدام؛ لإدارة النفايات الصلبة الحضرية، وذلك ببناء ثلاثة مكبات ومحطات نقل للنفايات الصلبة الحضرية، و 90 مركزاً مراقبا لجمع النفايات، وسيسد هذا المشروع عند اكتماله الحاجة إلى التخلص من النفايات في الحواضر المستهدفة (داكار، كاولاك، تيفاوان وتوبة) التي تقع في المنطقتين الغربية والوسطى من السنغال، وتضم أزيد من 4,5 مليون نسمة، ويتوقع أن يؤثر تأثيراً شديداً على البيئة[1].

ثانياً: في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة وتعزيز أمن الطاقة:

يواصل البنك العمل بمقتضى رؤية عام 1440هـ على زيادة فرص الحصول على طاقة فعالة وغير مكلفة، كما أن إدراك تأثير الطاقة في البيئة استرعى الانتباه إلى ضرورة استغلال موارد الطاقة المتجددة المحلية، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الطاقة[2]. إن الحصول على طاقة مستقرة وغير مكلفة، شرط أساسي للتحديث والتصنيع والحد من الفقر، والطاقة عامل مهم في توفير المياه النظيفة، والاتصالات، والصحة، والتعليم، ووسائل النقل، أضف إلى ذلك أن ازدياد الوعي بتأثير الوقود الأحفوري على البيئة (في ظل انعدام آليات كافية للحماية) أثار اهتمام متجددٍ بالحاجة الماسة إلى تطوير موارد الطاقة المتجددة المحلية، وتشجيع مبادرات تعزيز فعالية الطاقة؛ ولذلك يشكل دعم مشاريع الطاقة المستدامة وغير المضرة بالبيئة أولوية أساسية من أولويات "البنك،" وقد

---

1 – **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**،" مرجع سابق، ص:276

2 – المرجع نفسه.

حصل قطاع الطاقة خلال السنوات التالية (2012م- 2013م -2014م) على نحو 50%من إجمالي التمويل المخصص للبنى التحتية. حيث كشف التزايد السريع لطلب الكهرباء في مصر عن الحاجة إلى استثمارات ضخمة في هذا القطاع لتحفيز النمو الاقتصادي للبلاد. وقد وجه البنك دعمه في قطاع الكهرباء لإقامة منشآت توليد جديدة تمكن هذا البلد من تلبية الطلب المتزايد للكهرباء. هكذا مول البنك محطات كهربائية جديدة تقارب طاقتها الإنتاجية الإجمالية 7300 ميغاواط، وذلك بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الدولي، فضلا عن البنوك المحلية. ولما كان البنك شديد الاهتمام بالتكامل الإقليمي بين بلدانه الأعضاء، فإنه وافق في الآونة الأخيرة على تمويل مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر، الذي سيمكن من الوصل بين أكبر شبكتين كهربائيتين في المنطقة العربية. وسيدعم هذا المشروع البنى التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية. وسيضطلع بدور أساسي في تزويد البلدين باحتياجاتهما الفورية من الكهرباء عن طريق تقاسم الأحمال الكهربائية، ولاسيما في الفترات التي يبلغ فيها الطلب ذروته. وركز أغلب التمويل الذي اعتمده البنك في هذا القطاع على المحطات الكهربائية الجديدة التي تعمل بالغاز المحلي، ومنها مشروع محطة أبو قير الحرارية بقدرة 1300ميغاواط، ومحطة كهرباء جنوب حلوان بقدرة 1950 ميغاواط، ومحطة كهرباء بنها ذات الدورة المركبة بقدرة 750ميغاواط، ومحطة كهرباء السويس بقدرة 650 ميغاواط، ومحطة كهرباء دمياط ذات الدورة المركبة بقدرة 250 ميغاواط، ومحطة كهرباء شمال القاهرة بقدرة 750 ميغاواط، ومحطة كهرباء أسيوط الحرارية بقدرة 650 ميغاواط، ومحطة كهرباء غرب القاهرة بقدرة 650 ميغاواط. أضف إلى ذلك أن البنك دعم صناعة تكرير البترول بتمويل "مشروع تحديث شركة أسيوط لتكرير البترول[1].

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1436هـ (2015م،) ص: 46.

وفي سنة 1435هـ على سبيل المثال اعتمد "البنك 16 "مشروعاً من مشاريع الطاقة (منها مشروعان يُنفذان في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص")، بمبلغ إجمالي قدره 1،2مليار دينار إسلامي (1،9مليار دولار أمريكي)، لفائدة 10بلدان أعضاء هي المغرب، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبنين، والكاميرون، ومصر، وباكستان، والسنغال، وموريتانيا، وأوغندا، ويحظى تطوير مشاريع الطاقة في أفريقيا باهتمام خاص من أجل الحد من الفقر في الطاقة[1].

وقد تمثلت مخرجات ونتائج المشاريع التي مولها "البنك الإسلامي للتنمية" في دولة غامبيا على سبيل المثال فيما يلي: طاقة مركبة قدرها 13,16ميغاواط، وبناء وإصلاح 412كلم من خطوط النقل، و78 محولاً ومحطة فرعية في قطاع الكهرباء في غامبيا، وقد مكن مشروع الكهربة من توفير الخدمة لنحو 7000مستهلك، وإفادة 152000قاطن أي 9,5%من مجموع السكان[2].

و كمثال آخر على دعم البنك لهذا القطاع الحيوي والبيئي المهم: فقد مكنت المشاريع التي مولها "البنك الإسلامي للتنمية" في قطاع الطاقة في دولة البحرين، من توسيع شبكات النقل أساساً بإنشاء 52 محطة جديدة، تبلغ قدرتها 66كيلو فولط، و 7 محطات فرعية جديدة، تبلغ قدرتها 220كيلوفولط، ومن توسيع 29محطة قائمة، تبلغ قدرتها 66كيلو فولط، و 5محطات فرعية قائمة، تبلغ قدرتها 220كيلو فولط، كذلك، وقد مكنت المشاريع التي مولها "البنك الإسلامي للتنمية" من مد 645 كلم من الكابلات المطمورة، و 11كلم من الكابلات المغمورة، وقد ساهمت هذه الانجازات في تعزيز نقل الطاقة التي تنتجها محطات الكهرباء إلى مراكز التحميل في ربوع مملكة البحرين، وزادت القدرة على نقل الكهرباء بما قدره 2275 ميغا فولط أمبير، أضف إلى ذلك أن عمليات "البنك الإسلامي للتنمية" أدت إلى الحد من إهدار حِمل المحطات الفرعية القائمة، ومن ثمَّ إلى التقليل من انقطاع الكهرباء وقت الحِمل الذروي، وإلى تعزيز إمداد المستهلكين، وساهمت عمليات "البنك الإسلامي للتنمية" أيضاً في تعزيز جودة وفعالية نظام الطاقة الكهربائية في البحرين، ومكنت الحكومة من إمداد المشاريع الكبرى: (كالمشاريع السكنية، وتوسيع

---

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1435هـ (2014م،) ص: 42.

2 – المرجع نفسه، ص:66.

المطار، وأعمال التطوير الإضافية في "جزيرة الأمواج"، و"جزيرة درة البحرين"، و"ميناء سلمان" بكل ما تحتاجه من حِمل كهربائي[1].

وقد أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" برنامجاً أطلق عليه: برنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر، وهو برنامج يقوم على أساس أن عدم الحصول على الطاقة تمثل مشكلة كبرى تواجه البلدان الأعضاء في "البنك"، وقد عمل "البنك" على المساهمة في حل هذه المشكلة، فأطلق في سنة 1435هـ مبادرة جديدة تدوم ثلاث سنوات، يُخصص لها مبلغ قدره 180 مليون دولار أمريكي، تسمى "الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر"، وإطار شراكة يسمى "تحالف الطاقة المتجددة من أجل الفقراء،" وقد أقيم حفل التدشين في داكار، عاصمة السنغال، وحضره ممثلو العديد من البلدان الأعضاء في "البنك".

وفي سنة 1435هـ اعتمد "البنك" مشروع كهربة المناطق الريفية بالطاقة الشمسية في بوركينافاسو، وهو أول مشروع من نوعه في إطار مبادرة "الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر"، وسيساهم هذا المشروع في تحسين ظروف عيش سكان المناطق الريفية؛ بتمكينهم من الحصول على الكهرباء، بفضل حلول كهربة مختلطة ولا مركزية (شبكات مصغرة، وأنظمة شمسية منزلية).[2]

ثالثاً: قطاع المياه والصرف الصحي والموارد المائية:

الماء عنصر ضروري لحياة الإنسان ومعاشه وأمنه الغذائي، ولذلك ظل أولوية من الأولويات، وفي إطار اتفاقية التمويل المشترك اعتمد البنك 96,6مليون دينار إسلامي (150مليون دولار أمريكي،) من أصل تكلفة تقديرية إجمالية قدرها 1,5مليار دولار أمريكي، لإنشاء سد الرميلة بالسودان، ويتوقع أن يكون له تأثير كبير على المجالات المتمثلة في إدارة المياه والطاقة[3]. وقد اهتم "البنك الإسلامي للتنمية" اهتماماً بالغاً بقطاع المياه والصرف الصحي، كجزء من اهتمامه بتمويل

---

1 – المرجع نفسه، ص:64.

2 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، لعام: 1435هـ (2014م،) ص: 43.

3 – **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**،" مرجع سابق، ص:276.

المشروعات الخاصة الموارد البيئية في دوله الأعضاء؛ وكمثال على نتائج تمويلاته لهذا القطاع؛ فإن المشاريع المنجزة في قطاع المياه والصرف الصحي لسنة 1436هـ - 2015م كانت كالتالي:

اعتمد البنك ثلاثة مشاريع لإمداد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب هي:

1) إمداد المناطق الريفية بالمياه في ولاية بنزرت بتونس.

2) إمداد المناطق الريفية بالمياه في ثمانية أقاليم بالكاميرون.

3) مشروع تحسين إمداد منطقة ألماتي بالمياه. وبلغ مجموع التمويل في إطار مشروع البنك المتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي 33.5 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك توفير المياه الصالحة للشرب لنصف مليون نسمة في 60 قرية بالمناطق الريفية في الكاميرون، وزيادة نسبة الحصول على مياه الشرب من 40%إلى 95%في 31 منطقة ريفية في قازاقستان. ويستفيد البنك، في تنفيذ هذه المشاريع، من معرفة وخبرة وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للزراعة الملحية.

4) توفير المزيد من المياه وخدمات الصرف الصحي لسكان المناطق الحضرية.

5) تعزيز معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة في المناطق الحضرية.

6) الحرص على بناء قدرات البلديات ونشر الوعي بين السكان المحليين.

وبعبارة أخص، ستسفر هذه العمليات عن المخرجات الرئيسة التالية:

1-بناء محطتين لمعالجة المياه، تبلغ طاقتهما الإنتاجية التراكمية 200000م^3 في اليوم، ومد 900 كلم من أنابيب نقل المياه.

2-بناء ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية 40000م^3 في اليوم، ومد 200كلم من شبكات الصرف الصحي.

3-ربط 000 100 بيت بشبكات الإمداد بالمياه.

4-إنشاء 23 شبكة لإدارة النفايات الصلبة؛ وتتسق المخرجات الإنمائية المتوخاة تمام الاتساق مع الهدف المؤسسي للبنك المتمثل في التخفيف من وطأة الفقر بفضل التنمية البشرية

الشاملة. ويتوقع أن تسهم هذه المخرجات مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في الآونة الأخيرة، ولاسيما الهدف السادس المتمثل في "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع." والهدف الحادي عشر المتمثل في"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة." ويتوقع أن تفيد عددا من سكان المناطق الحضرية يقدر إجماليهم بنحو 1.5 مليون نسمة[1].

وسجلت عمليات "البنك" في مجال تطوير الموارد المائية نمواً كبيراً، ففي سنة 1435هـ اشترك "البنك الإسلامي للتنمية"، و"البنك الدولي" في تمويل مشروع زيادة إمداد منطقة "بيروت الكبرى" في لبنان بالمياه، وذلك من أجل تزويد 3,5 مليون شخص في منطقة "بيروت الكبرى وجبل لبنان" بمياه نظيفة ورخيصة قبل سنة 2035م. وتبلغ تكلفة هذا المشروع 617 مليون دولار أمريكي، يساهم "البنك" فيها بمبلغ 128مليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن يستغرق إنجاز هذا المشروع 5سنوات؛ وهو ما يشمل المكونات التالية: البنى التحتية للإمداد بالمياه، وسد "بِسْرِي"، ومحطة معالجة المياه، ونظام القنوات وحماية البيئة.

كما مول "البنك" كذلك مشروع إمداد "وادي ضيقة" بالمياه في سلطنة عمان، وهو مشروع يرمي إلى إدامة إمداد مدينة "مسقط" بالمياه قبل سنة 2035م، وتحسين الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية بتعزيز فرص حصولهم على الإمدادات الكافية والمستمرة من المياه الصالحة للشرب ومياه الري، وتبلغ تكلفة هذا المشروع 204,6 مليون دولار أمريكي، يساهم فيها "البنك" بمبلغ 176مليون دولار أمريكي تُسدد بها تكاليف بناء نُظُم معالجة ونقل المياه.كذلك مول "البنك" مشروع بناء سد الروصيرص في السودان بالتعاون مع "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي"، و"صندوق أوبك للتنمية الدولية"، و"صندوق أبو ظبي للتنمية"، و"الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، و"الصندوق السعودي للتنمية،" وبلغت تكلفة هذا المشروع الذي اكتمل إنجازه سنة 1435هـ 450 مليون دولار أمريكي، ساهم "البنك"

[1] - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:64 (بتصرف)

فيها بمبلغ 90 مليون دولار أمريكي ، ويُتوقع أن يمكن هذا المشروع من رفع طاقة تخزين المياه إلى 4,4 مليار م^3، ستُستخدم في زراعة مساحة قدرها 1,7مليون هكتار، وتوليد طاقة كهرومائية إضافية قدرها 566 غيغاواط ساعة في السنة، وهو ما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمواطنين[1].

رابعاً: قطاع الزراعة والتنمية الريفية:

1-تعزيز الزراعة والأمن الغذائي

يشكل قطاع الزراعة العمود الفقري لاقتصادات العديد من البلدان الأعضاء، وذلك لمساهمته الكبيرة في إيجاد فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي. وهو ما جعل البنك يستثمر الكثير في هذا القطاع. وقد استثمر البنك، حتى الآن، في الإنتاج الزراعي، وإدارة وتنمية الموارد الطبيعية، وتوفير المياه والأمن المائي، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الريفية، وإيجاد فرص العمل، والترويج التجاري لصغار المزارعين، وبناء القدرة على الصمود، والتعزيز المؤسسي، والخدمات المالية الشاملة.

وفي سنة 1436هـ، اعتمد البنك 31 مشروعاً في قطاع الزراعة بمبلغ قدره 290 مليون دينار إسلامي (419 مليون دولار أمريكي،) وذلك في بلدان أعضاء من منطقة آسيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبلغت المحفظة الإجمالية لقطاع الزراعة والتنمية الريفية منذ إنشاء البنك 5 مليارات دينار إسلامي (7.4مليار دولار أمريكي) كما بذل البنك جهودا حثيثة خلال هذه السنة المالية في سبيل إكمال وإغلاق المشاريع الزراعية التي تأخر تنفيذها، وفي الوقت نفسه واصل جهوده الرامية إلى تحويل اهتمامه لاعتماد مشاريع جديدة ودعم تنفيذها ويحد ارتفاع عدد الالتزامات التراكمية غير المصروفة من قدرة البنك على دعم بلدانه الأعضاء في قطاع الزراعة. ولذلك كثف البنك أنشطته الداعمة لتنفيذ المشاريع، وأعد برنامجاً لتعزيز المصروفات السنوية تدريجياً. وقد ركزت عملية تعزيز المحفظة على تحسين تقدير المشاريع، وتعزيز فعالية التوريد، والصرف والتنفيذ، وإعادة هيكلة المشاريع المتعثرة. وعمل البنك

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:46-47 بتصرف.

على تجويد المحفظة المتعلقة بالبلدان الأعضاء الأكثر استفادة من عملياته، وأعطى الأولوية للمشاريع الضخمة التي تتقدم ببطء. وبفضل هذه الجهود، تمكن البنك من صرف ما مجموعه 185.8مليون دينار إسلامي (275.6 مليون دولار أمريكي) في قطاع الزراعة والتنمية الريفية خلال سنة 1436هـ، محققاً بذلك 98%من الهدف المحدد لهذه السنة المالية.[1]

1- إعلان جدة للأمن الغذائي:

منذ الانتهاء من مرحلة اعتماد مبادرة "إعلان جدة"، ضاعف البنك جهوده في سبيل تحسين تنفيذ العمليات المعتمدة بتفعيل "برنامج مكثف" استحدث سنة 1435هـ. وفي إطار المسارات الثلاثة لهذا البرنامج وهي:

1-1-تكثيف دعم تنفيذ المشاريع وتعزيز التواصل المباشر مع العملاء.

1-2-تحسين جاهزية المشاريع للتنفيذ.

1-3-تنظيف المحفظة، حيث أوفد البنك 43بعثة إشرافية، ونظم 14إشرافاً مضادا، وأجرى مراجعات للمحفظة في أربعة بلدان.

إضافة إلى ذلك نظم البنك أربع ورشات لإطلاق مشاريع جديدة، ونظم في جدة ورشتين لبناء قدرات وحدات إدارة المشاريع. وفي أثناء تنظيف المحفظة، أعيدت هيكلةُ 14مشروعاً أو أعيد تحديد نطاقها، وألغي مشروع شديد التعثر. وقد مكن تنفيذ البرنامج المكثف من تجويد المحفظة قبل نهاية سنة 1436هـ. وخلال هذه السنة، نجح البنك-بفضل برنامجه المتعلق بالمساعدة الفنية، وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة-في إنجاز مشروع "النهوض بالأمن الغذائي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي شمل ثمانية بلدان أعضاء في هذه المنطقة وركز على تحسين إنتاجية الحبوب والموارد المائية بتشجيع استخدام الوسائل التكنولوجية المحسنة. وأشار تقييم مستقل للمشروع إلى أن الوسائل التكنولوجية المستخدمة أدت إلى زيادة متوسط المحصول بنسبة،28% وتحسين فعالية استخدام المياه بنسبة 72 %.

---

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:46-47، بتصرف.

2- تنمية الثروة الحيوانية والبستنة :

زاد البنك من دعمه لتنمية قطاع الثروة الحيوانية في البلدان الأعضاء، مركزا على سلسلة القيمة والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية وموارد المراعي. وعقد شراكة مع "هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو-غورما" من أجل دعم تنمية موارد الثروة الحيوانية في ثلاث دول بالسهل الأفريقي هي بوركينافاسو والنيجر ومالي. وسيساعد هذا المشروع، بعد إنجازه، نحو 80%من سكان هذه البلدان، الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم وأمنهم الغذائي. وفي سنة 1436هـ، وافق البنك على مشروع للتنمية المتكاملة للموارد الحيوانية، ومنها المواشي، بمبلغ قدره 6.19مليون يورو. وهو مشروع سيمكن من تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلاد بالتوجه مباشرة للمناطق الغربية الفقيرة من السهل الأفريقي وهي: كايي وسيغو وكوليكورو. وهذه العملية، التي تتوخى تطوير سلسلة قيمة اللحوم الحمراء، ستستثمر في تطوير البنى التحتية الأساسية وتنمية رأس المال البشري، في الوقت نفسه الذي تدعم فيه وتشجع التمويل الأصغر الإسلامي.

ويعمل البنك على توسيع نطاق محفظته في قطاع الثروة الحيوانية والثروة السمكية. وهو على وشك الانتهاء من إعداد منحة مساعدة فنية لتعزيز قدرات جمعيات الصيد المحلية في المناطق الساحلية في بروناي دار السلام وماليزي وإندونيسيا. كما يمول البنك-بالتعاون مع البنك الدولي- مشروعاً لإنتاج وتجهيز اللحوم الحمراء الحلال في جمهورية قرقيزستان.

4-تنمية الموارد المائية والري :خصص تمويل البنك في قطاع المياه لتنمية الري المتكيف مع تقلبات المناخ، وإمداد المناطق الريفية بالمياه، والإدارة المستدامة للموارد المائية، والسدود المتعددة الأغراض. وغلب على هذه المشاريع أنها لم تكتف بتطوير البنى التحتية، بل شجعت أيضاً ممارسات الإدارة الفعالة والمستدامة للمياه والوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة لتحسين فعالية استخدام المياه[1]. كذلك عمل "البنك" على تيسير إنشاء "منظمة الأمن الغذائي" في كنف "منظمة التعاون الإسلامي"، فقدم مساعدة فنية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ويتمثل الهدف من تلك

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:46-47، بتصرف.

المنظمة في التصدي الفعال لمشكلات الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية بتعزيز أطر "منظمة التعاون الإسلامي" وآلياتها المؤسسية اللازمة لتحسين تنسيق وتنفيذ الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي.

وستوفر "منظمة الأمن الغذائي" الخبرة العملية والفنية للدول الأعضاء في مختلف جوانب الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتكنولوجيا الأحيائية، كما ستتصدى للمشكلات التي يطرحها التصحر، وإزالة الغابات وانجراف التربة وستعمل على توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

وفي إطار اتفاقية شراكة جديدة، وقّع "البنك" مذكرة تفاهم مع مؤسسة "أفري كير" تنص على أن يُعد الطرفان منتجات وتوجيهات، وينظما ندوات وورش عمل في مجالات المعرفة المشتركة، كما عقد "البنك" في نوفمبر 2014م الاجتماع الخامس للأطراف المعنية بخطة عمل "منظمة التعاون الإسلامي "المتعلقة بالقطن، واستغلت البلدان الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة ل"منظمة التعاون الإسلامي" هذا الاجتماع لمناقشة خطة العمل المتعلقة بتطوير قطاع القطن، وقد قدمت "مجموعة البنك"431 مليون دولار أمريكي لفائدة 17بلداً منذ إطلاق البرنامج سنة 2007م، وناقش هذا الاجتماع واعتَمد مشروعاً جديداً بمبلغ 50مليون دولار أمريكي لفائدة موزمبيق[1].

وقد تمثلت مخرجات ونتائج تمويلات "البنك" للقطاع الزراعي في غامبيا على سبيل المثال ما يلي: تدريب 382 مرشداً زراعياً، واستغلال 550 هكتاراً من الأراضي المنخفضة منها:1457 هكتاراً من الأراضي لزراعة الأرز، و 93 هكتاراً للبستنة موزعة على 20 موقعاً يضم كل منها بئراً و ألواحاً شمسية وخزانات معلقة. ومكن إنتاج البستنة من تعدد المحاصيل في السنة الواحدة، وتعزيز المؤسسات المحلية، وزيادة دخل المستفيدين الذي بلغ 700 دولار أمريكي للمستفيد الواحد في كل دورة إنتاجية، ومكن "مشروع 100مأخذ مياه" من تزويد 100 منطقة ريفية بالمياه الصالحة

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:46-47.

للشرب، (90منها مجهزة بمضخات يدوية، و 10 مجهزة بمضخات شمسية، ولكل منها خزان معلق)، ومكن "مشروع الإمداد بالمياه" من حفر7 آبار، وبناء 5 صهاريج تخزين معلقة وأرضية، ومحطتين لمعالجة المياه، و 55 صنوبراً عمومياً، ومول دين كهربائيين احتياطيين، وقد استفاد نحو 60000 شخص من هذه المشاريع بزيادة فرص حصولهم على المياه الصالحة للشرب، وتحسن أحوالهم المعيشية، وتحسن صحتهم العامة، بانخفاض الأمراض المنقولة بالمياه[1].

1 – المرجع نفسه، ص: 66.

المبحث الثاني:
الأثر المترتب على تمويل المشروعات الاجتماعية في البلدان المستهدفة:

نقف في هذا المبحث على آثار تمويلات البنك لكل من مشروعات محاربة الفقر، ومشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول التي استهدفتها عمليات البنك الإسلامي للتنمية، وسياساته التمويلية.

المطلب الأول: أثر تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة:

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشروعات محاربة الفقر في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: تخفيف ومكافحة الفقر:

ظل تخفيف الفقر موضوعا رئيسياً يرد في كافة مبادرات البنك؛ كالخطة الاستراتيجية للبنك، ورؤية البنك حتى عام 1440هـ، وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى ضوء هذه الرؤية، وبناءً على توجيهات مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث، الذي عُقد في ديسمبر 2005م في مكة المكرمة؛ أضحى تخفيف حدة الفقر الهدف الرئيس لعمليات البنك ونشاطاته في الدول الأعضاء[1]. ولهذا السبب يقدم البنك المساعدة للدول الأعضاء، وبصفة خاصة للدول الأعضاء الأقل نموا، عن طريق تنفيذ البرامج التي تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقوية القدرات المؤسسية، وسوف توجه المساعدة المستقبلية للبنك إلى الدول الأعضاء؛ لتنمية القطاعات الاجتماعية، كما أشارت إلى ذلك الخطة الاستراتيجية؛ وذلك بتمويل مشروعات في قطاعات الصحة، والتعليم، وإمداد المياه والصرف الصحي، والزراعة، كذلك يُخطط البنك لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية، وفي البنية الأساسية، وفي خلق فرص عمل وتنمية القطاع

1 - **البنك الإسلامي للتنمية**، سياسات مكافحة الفقر (ربيع الأول 1428هـ)، ص:4، بتصرف.

الخاص على أساس أنها المجالات الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر، وقد حظيت الدول الأعضاء الأقل نموا باهتمام خاص في أنشطة وعمليات البنك، حتى أن صافي إجمالي المبالغ التي اعتمدها البنك في الفترة (1396هـ - 1427هـ) حوالي 6.8 مليار دينار إسلامي، أي حوالي 9.1 مليار دولار أمريكي، لصالح 1464عملية، كذلك أنشأ البنك صناديق وبرامج تهدف جميعها إلى التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء، وبخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً؛ فأنشأ حسابا خاصا للدول الأعضاء الأقل نمواً لتمويل المشروعات من أجل توفير الخدمات الأولية فيها، مثل: بناء المدارس الأولية، والرعاية الصحية، وتوفير مياه الشرب الآمنة والكافية، والمشروعات المتناهية الصغر في المناطق الريفية، وتم اعتماد مبلغ 13,9مليون دينار إسلامي (19مليون دولار أمريكي)، لثماني عمليات من هذا الحساب خلال عام 1425هـ، وبلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في إطار الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نموا حتى نهاية عام 1425هـ، حوالي 193مليون دينار إسلامي (263 مليون دولار أمريكي)، وقد انخرط البنك في تقديم التمويل الميسر- ولاسيما لدوله الأعضاء الأكثر فقراً –بحجم تراكمي يجاوز 4,2 مليار دولار أمريكي، وُجِّه نصفه للنشاطات التي تخدم الفقراء[1].

وعلاوة على ذلك فقد قام البنك بالآتي[2]:

1-خصص البنك 50%من إجمالي تمويلاته للمشاريع التي تخدم الفقراء في الدول الأعضاء الأقل نمواً، هذا، فضلاً عن مضاعفة مخصصات البنك للقطاعات الاجتماعية، من معدل 11%من إجمالي القروض قبل 15أو 20سنة، إلى نحو 24%في العقد الأخير.

2-منح البنك تلبية "الحاجات الأساسية" أولوية قصوى، بما في ذلك تمويل فرص العمل وتوفير منافذ للسوق (وخاصة للفقراء في الريف،) وتحسين البنى التحتية الأساسية في الأرياف

---

1 - **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**"، مرجع سابق، ص273، بتصرف.

2 - **البنك الإسلامي للتنمية، سياسات مكافحة الفقر** (ربيع الأول 1428هـ)، ص:5، بتصرف

وضواحي المدن (من إمداد بمياه الشرب، ومَدٍّ للتيار الكهربائي، وتوسيع للمرافق التعليمية والصحية).

3-أنشأ البنك "وحدة دور المرأة في التنمية) "،WID(وقد ظهرت هذه الوحدة إلى الوجود عام 1999م، مع "وحدة المنظمات غير الحكومية" لتنفيذ سلسلة من برامج تدريب المرأة وتعزيز قدراتها في سبيل الارتقاء بمشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والحد من الفقر .

4-انصب اهتمام البنك على خمسة قطاعات أساسية تشكل لُبَّ الجهود المبذولة للحد من الفقر، وهي: التعليم والصحة والتنمية الريفية والزراعية، والإمداد بالمياه والصرف الصحي، والنقل والطاقة.

ثانياً: برنامج "البنك" للتمويل الأصغر:

في إطار هذا البرنامج يشارك "البنك الإسلامي للتنمية" في مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز شمول التمويل الإسلامي، ومن هذه الأنشطة تقديم المساعدة الفنية من أجل تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، والمساعدة على إقامة أو تعزيز مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالمساهمة في رأسمالها ووضع الأنظمة الرامية إلى تحسين البيئة المواتية لعملها. وتستفيد من هذا البرنامج ثمانية بلدان هي: بنغلاديش وإندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان، ففي السودان مثلاً، ساهم " البنك الإسلامي للتنمية" في إنشاء "مؤسسة إرادة للتمويل الأصغر" (بالشراكة مع "بنك الخرطوم") و"بنك الإبداع" (بالشراكة مع "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية)"، وهما مؤسستان مستقلتان تعملان في مجال التخفيف من وطأة الفقر بتقديم التمويل الأصغر الإسلامي، وفي أربعة بلدان أنهى "البنك الإسلامي للتنمية" دراسات جدوى ستمكنه من تحديد الطريقة التي يفضل أن يتعاون بها مع كل من هذه البلدان في مجال تطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي.

وفي سنة 1436هـ، وجه البنك أنشطته لتنفيذ النتائج والتوصيات المنبثقة من دراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع. وهو الآن في مرحلة متقدمة من إبرام شراكات مع شركاء محليين بغية

إنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا وبنغلاديش وتونس والسنغال. وفي الوقت نفسه، يعمل البنك مع الأطراف المعنية على تحديد شركاء محليين في باكستان وطاجكستان ومصر.

وفي إطار الاعتراف بمساهمات هذا البرنامج، سيعمل البنك على تعزيزه وتطويره إلى برنامج حقيقي للشمول المالي، يضطلع بمهمة أوسع نطاقاً في مجال دعم الفئة المحرومة من المجتمع. ومن ذلك تطوير عمليات التكافل الأصغر والزكاة المنظمين من أجل تحسين فرص الاستفادة من المالية الإسلامية[1].

ثالثا: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المناطق الريفية، والخدمات المالية الإسلامية:

يرمي برنامج البنك المتعلق بالاستثمار في التمويل الأصغر إلى وضع آلية للتمويل الأصغر الشامل، تخدم الفقراء والعاطلين عن العمل من الرجال والنساء، وتمكن المزارعين والأسر غير الزراعية في المناطق الريفية من الحصول على خدمات الدعم المالي والتجاري المتكاملة. وفي إطار هذا البرنامج، مول البنك برامج التمويل الأصغر للمناطق الريفية، وبناء القدرات، وحوار السياسات في بلدانه الأعضاء.

وفي سنة 1436هـ، اعتمد البنك 100مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعين في مجال الإقراض الاستثماري (50 مليون دولار أمريكي لكل مشروع) وهما: مشروع تطوير ريادة الأعمال في المغرب، والمرحلة الثانية من البرنامج المتكامل لدعم التمويل الأصغر في بنين. ويرمي هذان المشروعان إلى تحسين القدرات الفنية والمالية للمؤسسات المالية الشريكة حتى يستطيع السكان المستضعفون (الأسر الفقيرة، والنساء، والشباب) الاستفادة من برنامج التمكين الاقتصادي. كما اعتمد البنك العديد من مشاريع التنمية الزراعية المتكاملة الأخرى في إطار البرنامج الذي اتخذ الحصول على الخدمات المالية مكوناً أساسياً من مكوناته. ومن هذه المشاريع مشروع بينسا

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:64-65، بتصرف.

وليبتوغو للتنمية الزراعية في بوركينافاسو، والمرحلة الثانية من مشروع إصلاح شبكة ري منطقة شوكوي بموزمبيق، والمرحلة الثانية من مشروع جبل مبابيت للتنمية الريفية في الكاميرون. وفيما يتعلق بالخدمات المعرفية في إطار هذا البرنامج، قدم البنك المشورة في مجال السياسة العامة والدعوة من أجل النهوض بالخدمات المالية الإسلامية الشاملة التي تمكن الفقراء من الحصول على التمويل. وأعد البنك دليلا خلال نفس السنة 1436هـ للبلدان الأعضاء بشأن "تمكين الفقراء عن طريق التمويل الأصغر الإسلامي لسلسلة قيمة مجموعة البنك" الذي يشرح مفهوم البنك للتمويل الأصغر والطريقة التي يشجعه بها في البلدان الأعضاء، ويعرض أمثلة على الكيفية التي ينبغي أن توفر بها المالية الإسلامية "تمويلا ذكياً" للمستفيدين النهائيين. كذلك، شارك البنك مع البنك الدولي في تنظيم مؤتمر "فتح الباب أمام الجميع للنهوض بالنمو الشامل في مصر،" الذي عقد في 27 أكتوبر 2014م بالقاهرة. كما شارك في ندوة "الإدماج المالي والتنمية البشرية" التي نظمها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في 12 يناير 2015م بالصخيرات (المغرب.) كذلك، وقدم البنك تصوره للتمويل الأصغر الإسلامي خلال مؤتمر "الشمول المالي المسؤول من أجل الإدماج الاجتماعي والاستقرار،" الذي نظمته " شراكة دوفيل المنبثقة عن مجموعة السبع" في 28 أبريل 2015م. وقد تناول المؤتمر على الخصوص طرائق النهوض بإيجاد فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويسر تبادل المعلومات بشأن مواضيع، منها إطار البنك المتعلق بالتمويل الأصغر. وأتاح هذا المؤتمر للشركاء فرصة الاطلاع على الطريقة التي اعتمدها البنك في إطار برنامجه المتعلق بآلية دعم تشغيل الشباب. ومن منظور تبادل المعارف والخبرات، أيد البنك بقوة نقل المعرفة بين البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ التمويل الأصغر الإسلامي ونموذج عمله[1].

وخلال سنة 1435هـ نظم "البنك" بنجاح مباراة عالمية بعنوان: "مسابقة التمويل الأصغر الإسلامي: ما بعد المرابحة،" وذلك بالتعاون مع "المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء"، و"مجموعة البركة المصرفية"، و"مؤسسة القفزة الثلاثية"، و"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،" والهدف من هذه

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:64-65، بتصرف.

المباراة التي تبلغ قيمة جائزتها 100,000دولار أمريكي، هو تقدير ومكافأة الابتكار، بانتقاء نموذج التمويل الأصغر الإسلامي الأكثر نجاحاً واستدامةً وقابليةً للتطوير والتعميم، وقد مُنحت الجائزة لـ"مؤسسة واصل" وهي مؤسسة للتمويل الأصغر مقرها باكستان، عن "مجموعة التمويل الزراعي" المتمثلة في منتجي السَّلَم والإجارة والموجهة لصغار المزارعين[1].

وفيما يلي: مثال لجهود البنك فيما يتعلق بتعزيز الممارسات الفضلى في مجال التمويل الأصغر الإسلامي بفضل "تبادل المعارف والخبرات"[2]: في مايو 2014م نظم "البنك" ورشة تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع "بنك الخرطوم-السودان،" وشارك في هذه الورشة 26خبيراً يمثلون مختلف الوكالات المنفذة في البلدان الأعضاء، لدراسة طريقة "التمكين الاقتصادي، باستخدام التمويل الأصغر الإسلامي" التي يعمل بها " بنك الخرطوم." لقد وضع "بنك الخرطوم" منهجية مبتكرة بدعم من "البنك الإسلامي للتنمية" ألا وهي منهجية تمويل "سلسلة القيمة العالمية،" وبفضل الله ثم بفضل هذه المنهجية استطاع "بنك الخرطوم" أن يوفر لما يفوق 100000فقير في السودان سبل تحسين أحوالهم المعيشية، وَوُضعت مشاريع كبرى شارك فيها المئات بل الآلاف من المستفيدين الفقراء، وبلغ الاستثمار في كل مشروع نحو 3 ملايين دولار أمريكي، واعتُبرت هذه المنهجية أكثر استدامة وأكثر فعالية في التخفيف من وطأة الفقر، وقد استطاع "بنك الخرطوم" على مر السنين، أن يكتسب خبرة في مجال تنمية الزراعة والثروة الحيوانية. ويساعد "بنك الخرطوم" -كأي مؤسسة كبيرة تدار بطريقة احترافية- المزارعين الفقراء على تلقي تدريب، يمكنهم من إدارة وامتلاك المشاريع في غضون خمس سنوات، وقد نجح "البنك الإسلامي للتنمية" بمساهمته مع "بنك الخرطوم" في إنشاء بنك إنمائي مصغر في الوقت نفسه، ويعكف "بنك الخرطوم" – بالشراكة مع الفقراء- على وضع وتعميم مشاريع اجتماعية مربحة، ويجري إعداد نشرة عن الممارسات الفضلى المتعلقة بهذا النموذج من أجل الترويج للتمويل الأصغر الإسلامي.

---

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:57.

2 - المرجع نفسه، ص:58.

وحظي هذا الابتكار باهتمام كبير من شركاء آخرين، حيث شارك "البنك" في ورشة نظمتها "الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" في الأردن، وفي مؤتمر نظمه "البنك الدولي" في مصر، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى ترويج هذه المنهجية المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي[1].

رابعا: برامج المعونة الخاصة المتعلقة بمكافحة الفقر.

تنصب أنشطة "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالمعونة الخاصة على إغاثة البلدان الأعضاء وغير الأعضاء، ودعم خدمات التعليم والصحة في البلدان غير الأعضاء، ومبادرات تعزيز القدرات بواسطة التدريب، وخلال السنة المالية قيد النظر 1436هـ، اعتمد البنك 36 عملية معونة خاصة في 7 بلدان أعضاء و29 بلدا غير عضو بمبلغ قدره 14.4مليون دولار أمريكي. وكانت 10من هذه العمليات عمليات مساعدة إغاثة في 7 بلدان أعضاء و3 بلدان غير أعضاء بمبلغ قدره 6 ملايين دولار أمريكي. وكان أغلب هذه العمليات مخصصاً لتوفير الخدمات الأساسية في قطاعي التعليم والصحة. وفي نفس السنة، بدأ البنك تنفيذ برنامج عمليات خاصة في الهند–وهو واحد من ثلاثة برامج–بمبلغ قدره 480000 دولار أمريكي، إسهاماً منه في النهوض بتعليم الجاليات المسلمة في الهند. كما نفذ وقدم مساعدة إغاثة للمتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث التي تسبب فيها الإنسان في أفغانستان (200000 دولار أمريكي) ومصر (200000 دولار أمريكي) والعراق (200000 دولار أمريكي) وليبيا (400000 دولار أمريكي) والسودان (200000 دولار أمريكي) وسوريا (600000 دولار أمريكي) واليمن (1.5مليون دولار أمريكي[2].

وفي سنة 1435هـ مُوِّلَت 25 عملية معونة خاصة، بمبلغ إجمالي قدره 4,7 مليون دولار أمريكي لفائدة الجاليات المسلمة، فضلاً عن البرنامج الخاص بالهند الذي تبلغ قيمته 400 مليون دولار أمريكي؛ لتنفيذ مشروعين في مجال كل من التعليم والتدريب، والصحة، وبناء القدرات،

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:58.

2 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:67، بتصرف.

والمساعدة الإغاثية، واعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" مشاريع لفائدة ثلاثة بلدان: هي إيطاليا، وليسوتو، وفانواتو، لأول مرة في إطار برنامجه المتعلق بالمعونة الخاصة.

وفي سنة 1435هـ قدم "البنك الإسلامي للتنمية" – في إطار أنشطته الإغاثية – مبلغاً قدره 4.9 مليون دولار أمريكي؛ منها 1,5مليون دولار أمريكي للصومال، و 300,000 دولار أمريكي لليمن، ومليون دولار أمريكي لجمهورية أفريقيا الوسطى، و 1,8مليون دولار أمريكي لفلسطين، و 100,000دولار أمريكي لميانمار، و 200,000 دولار أمريكي للعراق، أما البلدان التي استفادت من موازنة التنمية خلال سنة 1435هـ فهي: البوسنة، والنمسا، والهند، ونيوزيلندا، وبوروندي، وإيطاليا، وتايلاند، وترينيداد، وتوباغو، وفانواتو، وملاوي، و كينيا، وسريلانكا، وفيجي، وغوايانا، وإثيوبيا، وألمانيا، ورواندا، وليسوتو، وكمبوديا[1]. وقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ مشاريع شتى، لفائدة أكثر من 81جالية مسلمة في بلدان غير أعضاء، موزعة بين آسيا، وأوقيانوسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

وفي سنة 1435هـ على سبيل المثال مولت 25عملية معونة خاصة، بمبلغ إجمالي قدره 4,7 مليون دولار أمريكي، لفائدة الجاليات المسلمة[2]. ومن الأمثلة على مساهمة "البنك الإسلامي للتنمية" في برامج المعونة الخاصة: المساعدة الطارئة من "البنك" لهاييتي؛ فقد قدم "البنك الإسلامي للتنمية" منحة قدرها 5 ملايين دولار أمريكي من صندوق الوقف"؛ لتمويل مشروع مساعدة طارئة في هايتي، (وهي بلد غير عضو في "البنك الإسلامي للتنمية")؛ من أجل إعادة بناء المدارس والمراكز التعليمية التي دمرها زلزال 2010م، وقد عُهد بتنفيذ هذا المشروع إلى "منظمة الإغاثة الإسلامية"، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها المملكة المتحدة. وقد مكنت تلك المنحة من تمويل إعادة بناء أربع مدارس، جعلت 8000 طفل يواصلون تعليمهم في "ثانوية جاك الأول"، (وانتهت الأشغال فيها في أبريل 2014م)، وفي "مدرسة إيمّاكولي كونسيبسيون للبنات"، (وانتهت الأشغال فيها في يوليو 2014م)، وفي "مدرسة جان ماري فانسان"، و"مدرسة شارلوتان

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:60، بتصرف.

2 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:61.

ماركاديو"، (وانتهت الأشغال فيهما معاً في أكتوبر 2014م،) وقد أعيد بناء هذه المدارس جميعا بطريقة تمكنها من مقاومة الزلازل والأعاصير[1].

خامسا: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية صندوق خاص أنشئ على جهة الوقف برأسمال أصيل متوقع قدره 10مليارات دولار أمريكي، وذلك عملا بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في ديسمبر 2005م بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية) وهو صندوق مخصص للحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما البلدان الأعضاء الأقل نموا، بتوفير القروض الميسرة والمنح التي تمكن من دعم النمو الذي يخدم الفقراء، والتنمية البشرية ولاسيما تحسين الرعاية الصحية والتعليم. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغت المساهمات في رأسمال "الصندوق2.7 "مليار دولار أمريكي، تعهد 44 بلداً عضوا بالمساهمة فيه بمبلغ قدره 1.7مليار دولار أمريكي، وتعهد "البنك" بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي. وبلغت المساهمات الفعلية حتى الآن 2.4 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك "850 مليون دولار أمريكي"، ودفعت البلدان الأعضاء 1.6مليار دولار أمريكي. وفي سنة 1436هـ، حقق الصندوق دخلا صافياً قدره 69مليون دولار أمريكي، وهو دخل ناشئ من عائدات الاستثمار والأرباح المحتجزة. وفي إطار الحرص على حل مشكلة تدني مستوى تعهدات البلدان الأعضاء، اعتمد مجلس محافظي الصندوق الإسلامي للتنمية، في اجتماعه السنوي الرابع الذي عقد في يونيو 2011م بمدينة جدة، قرارا يرمي من ورائه إلى تحديد المقدار المناسب لتبرع كل بلد عضو للصندوق. ويستند ذلك إلى معيار متوسط ترجيحي لثلاثة مؤشرات هي: إجمالي الناتج المحلي للبلد، وصادراته من السلع والخدمات، وقيمة احتياطاته من العملة الصعبة. كما دعا قرار المجلس البلدان الأعضاء إلى

1 – المرجع نفسه.

وقف أوقاف مناسبة (كقطعة أرضية في منطقة راقية) على "الصندوق،" يمكنه استغلالها من أجل تحقيق عائدات تعزز موارده[1].

وكذلك بلغ مجموع اعتمادات الصندوق في نهاية سنة 1436هـ، 293.8 مليون دينار إسلامي (442.4 مليون دولار أمريكي) ومجموع مصروفاته 97.3 مليون دولار أمريكي. وقد استفادت البلدان الأعضاء الأقل نموًا من نحو 80%من تلك الاعتمادات، واستحدث الصندوق برامج رائدة جديدة، مثل برنامج الحد من الفقر في الوسط الحضري، وبرنامج الطاقة المتجددة من أجل الحد من الفقر، وبرنامج إنقاذ الأمهات. وأسهم بمنحة قدرها 100مليون دولار أمريكي في برنامج جديد يدعى صندوق الحياة والمعيشة، وهو آلية للتمويل المدعوم وضعها البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل ومليندا غيتس. ولن تكتفي مساهمة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في صندوق الحياة والمعيشة بالمساعدة على مكافحة الفقر المدقع في البلدان الأعضاء الأقل نموا فحسب، بل ستحقق للبلدان الأعضاء موارد ميسرة قدرها 500مليون دولار أمريكي كذلك. ويزمع الصندوق إنشاء صناديق استئمانية خاصة لمكافحة الفقر. وستحشد هذه الصناديق أموالا خارجية تمكن من تمويل الخدمات الأساسية لفائدة الفقراء، كالتعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية، والتمويل الأصغر، والزراعة والتنمية الريفية، والطاقة، والإغاثة الطارئة، وبناء القدرات المؤسسية[2].

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص: 37، بتصرف.

2 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:37، بتصرف.

المطلب الثاني: أثر تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية المستهدفة.

يمكن إبراز أثر مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية في الدول الإسلامية المستهدفة من خلال ما يلي:

أولاً: قطاع الصحة والارتقاء بالخدمات الصحية:

في سنة 1436هـ، انصبت جهود البنك في قطاع الصحة على مجالين محوريين هما:

1) درء ومكافحة الأمراض السارية وغير السارية.

2) تعزيز النظم الصحية من أجل تحسين خدمات الرعاية الصحية كماً ونوعاً.

3) آليات بديلة لتمويل الصحة تسمح – قدر الإمكان– بتذليل العوائق التي تحول دون الحصول على الموارد المالية المتاحة، وحسن الاستفادة منها، وتعبئة المزيد منها لقطاع الصحة. ونتيجة لذلك، اعتمد البنك 12عملية في قطاع الصحة، منها 6مشاريع، تشمل منحتين في شكل مساعدة فنية تخصان مجالات درء ومكافحة الأمراض السارية وتعزيز النظم الصحية، بمبلغ قدره 138.6مليون دينار إسلامي (198.3مليون دولار أمريكي) وبلغ مجموع اعتمادات البنك في قطاع الصحة منذ إنشائه 258 عملية بمبلغ إجمالي قدره 1.6 مليار دينار إسلامي (2.4مليار دولار أمريكي).[1] وخلال سنة 1436هـ، صب البنك اهتمامه على مكافحة الأمراض استجابة للتوجيهات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بتعزيز الأمن الصحي عن طريق تعزيز الالتزام بالأنظمة الصحية الدولية (2005م) وتوخت المشاريع المعتمدة درء الحمى الصفراء والقضاء على شلل الأطفال، وهما مرضان وبائيان خطيران لا يزالان يظهران في بعض البلدان الأعضاء، فضلا عن مرض فيروس إيبولا. ولذلك اعتمد البنك 20 مليون يورو لمشروع "دعم إنتاج لقاح الحمى الصفراء" في السنغال، الذي يضمن حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الوقائية الجيدة في السنغال والمنطقة. وبعبارة أدق، إن هذا المشروع يسد الحاجة الإقليمية والعالمية إلى لقاح الحمى

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:44-45، بتصرف.

الصفراء بفضل زيادة الطاقة الإنتاجية لمعهد مؤسسة باستور في داكار من 4.5 مليون إلى ما بين 15و 30 مليون جرعة في السنة. وواصل البنك ما يبذله من جهود في سبيل القضاء على شلل الأطفال في البلدان الأعضاء، فاعتمد منحة في شكل مساعدة فنية بمبلغ قدره 000 300 دولار أمريكي لدعم الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى "التصدي لتفشي شلل الأطفال" في الصومال. وستسهل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الحصول على 1.7 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال الفموي من أجل تطعيم 1.5 مليون طفل تتجاوز أعمارهم 5سنوات في إطار حملة التطعيم الواسعة النطاق. واعتمد البنك أيضاً مشروع "دعم صحة الأمهات والمواليد والأطفال" في الكاميرون بمبلغ قدره 27.8 مليون دولار أمريكي، وذلك للحد من وفيات الأمهات والمواليد والرضع في هذا البلد. وكانت الأهداف من هذا المشروع هي: تجويد خدمات صحة الأمهات والمواليد والأطفال في 34 منطقة صحية؛ وتعزيز خدمات صحة الأمهات والمواليد والأطفال بالعمل على إقامة "التكافل الأصغر" (الذي يصدر عن البر والتضامن) عن طريق تشجيعِ المجتمعات المحلية على الاكتتاب فيه، وتدريب العاملين الصحيين، واعتماد الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة وفي سيراليون، اعتمد البنك مشروعاً لتعزيز النظام الصحي بمبلغ قدره 10 ملايين دولار أمريكي. وكان الهدف العام من هذا المشروع هو المساهمة في تحقيق غاية الخطة الاستراتيجية الوطنية في قطاع الصحة، ألا وهي الحد من وفيات الأمهات والمواليد بتعزيز نظام الصحة. أما الهدف الخاص منه، فهو زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية النفاسية وتجويدها بإنشاء وتجهيز مركزين جديدين أساسيين للرعاية التوليدية والوليدية الطارئة الأساسية، وتجهيز 8 مراكز قائمة مماثلة، وإنشاء مدرسة لتدريب القابلات، وتحسين نظام الإحالة بين مراكز الرعاية الصحية على مختلف مستويات نظام الرعاية الصحية، وذلك كله قبل نهاية سنة 2019م. كما سيمكن هذا المشروع من تجهيز مدرسة العلوم السيرية، ودعم تدريب وإدارة العاملين الصحيين المحليين. وسيعود المشروع، بعد إنجازه، بالنفع المباشر على أزيد من 000 300 شخص من سكان منطقة كوينادوغو والمناطق المجاورة لها، وعلى جميع سكان سيراليون عموماً. وفي الغابون، اعتمد البنك

مشروع خدمات الرعاية الصحية الأولية بمبلغ قدره 122.3 مليون دولار أمريكي. وكان الهدف العام منه هو الإسهام في تعميم التغطية الصحية وتجويد الرعاية الصحية في البلاد. أما الهدف الخاص منه، فهو تحسين تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية ببناء وتجهيز 10 مستشفيات محافظية، ومركز صحي حضري، ومعهد وطني جديد للتدريب في مجال النشاط الصحي والاجتماعي، وتقديم دعم لتدريب الموظفين الطبيين ومساعدي الأطباء والمدربين في المجال الصحي[1].

وفي نفس السنة 1436هـ، نجح البنك في إطلاق تقديم الدعم لتجهيز مراكز الإشراف الصحي الوبائي الحكومية بالمعدات المختبرية في الكاميرون والنيجر، وذلك بتنظيم ورشات لإطلاق المشاريع في البلدين المستفيدين

ثانياً: تطوير قطاع التعليم:

عزز البنك عزمه على تنمية رأس المال البشري بتوجيه تدخلاته إلى المجالات الأساسية إلى كل من:

1-التعليم الأساسي، ولاسيما التعليم ثنائي اللغة والتعليم في المدارس التقليدية.

2-تعليم العلوم والرياضيات.

3-العلوم والتكنولوجيا .

4-التدريب المهني والتعليم الفني.

5-التعليم غير النظامي ومحو الأمية الوظيفية عن طريق "برامج محو الأمية المهنية[2].

لقد عمد البنك الإسلامي للتنمية إلى تطوير برامجه وتنوعها في مجال تنمية التعليم، وتطوير الخدمات الاجتماعية، لتتناسب والواقع في الدول الأعضاء وكذلك المجتمعات الإسلامية وخارجها؛ فكانت هناك العديد من المشاريع والبرامج التي تتناسب وواقع هذه المجتمعات، ولقد عمد البنك

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:37، بتصرف.

2 - **38 عاماً في خدمة التّنمية**"، مرجع سابق، ص:13.

إلى دعم جهود الدول الأعضاء لتطوير الموارد البشرية، وذلك بتمويل برامج التدريب والتعليم، وذلك بهدف خفض معدل الأمية، وزيادة فرص حصول الأبناء والبنات على التعليم الابتدائي؛ ليترتب على ذلك تحقيق نوع من النمو الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الجهل والبطالة، وقد تنوعت صور دعم البنك لمشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية من أجل تحقيق هذه الرؤية التنموية، حيث اعتمد البنك منذ عام 1980م وحتى سنة 2010م، حوالي 250 مشروعاً ومنحة ومساعدة فنية، بمبلغ 1.19 مليار دولار أمريكي لدعم مختلف مشروعات التعليم، وساهمت معونات البنك في التعليم بإنشاء 4600 مدرسة ابتدائية، و 600 مدرسة ثانوية، و 205 مركز تدريب مهني، و 60جامعة وكلية وغيرها من المرافق التعليمية الأخرى، ويستهدف البنك بدعمه لقطاع التعليم أنواع التعليم كافة، بما فيها التدريب المهني، وقد زاد البنك من اعتماداته ومشاريعه في هذا القطاع المهم؛ إذ نجدها زادت زيادة كبيرة بدءًا من سنة 1420هـ، في غالبية المشروعات الممولة في نطاق التعليم للجميع (الابتدائي والثانوي والمهني ومحو الأمية)، كما أفاد من مساهمات البنك في قطاع التعليم ثلاثة ملايين طالب وطالبة، في حين يقدر أن نحو ثمانية آلاف طالب وطالبة من جميع أنحاء العالم استفادوا من منح الدراسات العليا، واستفاد أكثر من ثمانية عشرة ألف متدرب ومتدربة من المنح وبرامج التدريب، حيث كلفت عمليات التدريب المهني مبلغ 32 مليون دولار أمريكي، واستهدفت هذه العمليات 12 دولة من الدول الأعضاء (نصفها من الدول الأقل نموا)، اشتملت على بناء مدارس أولية في بنجلاديش، وجيبوتي، واليمن، ومراكز للتدريب المهني في كل من العراق وسيراليون، وتوسيع مدارس المرحلة الثالثة والنهوض بها في تشاد، وإندونيسيا، وماليزيا، كذلك يقدم البنك توكيلا قدره 43 مليون دولار أمريكي؛ لتحديث جامعة العلوم بماليزيا، وقد ركزت جهود البنك في تنمية التعليم على الدول الأعضاء ذوات الدخل المنخفض، وذلك بتقديم القروض لدعم مشاريع التعليم، وبدرجة كبيرة الوسائل الملموسة والمحددة (بناء وتجهيزات،) وبدرجة أقل على الأشياء التي تساعد على تحسين المهارات الأساسية، كما جرى تمويل عدد قليل من برامج تعليم القراءة والكتابة وتعليم الكبار، وتهدف سياسة البنك إلى تمويل مشروعات تعليمية، استجابة

لحاجات يتم الحكم عليها بناء على معايير معينة، كما يشمل دعم البنك للتعليم: التنمية المؤسسية، وبناء القدرات البشرية، والمساعدة الفنية، ونشر اللغة العربية عن طريق دعم التعليم مزدوج اللغة[1]. وفي نهاية سنة 1432هـ، بلغت الاعتمادات التراكمية المخصصة للتدخل في قطاع التعليم 1,7 مليار دينار إسلامي (2,5 مليار دولار أمريكي) لتمويل 455 عملية، وخلال هذه السنة، اعتمد " البنك38 " عملية في قطاع التعليم بلغت قيمتها 219,2 مليون دينار إسلامي (340 مليون دولارأمريكي[2].

وفي سنة 1436هـ، اعتمد البنك 17عملية في قطاع التعليم بمبلغ قدره 239.4مليون دينار إسلامي (339.2 مليون دولار أمريكي،) وهو ما يمثل زيادة بنسبة 75% عن اعتمادات السنة السابقة التي بلغت 126.1 مليون دينار إسلامي (194 مليون دولار أمريكي). فقد مثل هذا المشروع وحده 45% من إجمالي اعتمادات السنة المالية قيد النظر. وهي عملية مولت بنسبة 90% من موارد البنك غير الميسرة. ومن حيث حجم التدخلات، الذي تحدده صيغة التمويل (التمويل الميسر مقابل التمويل غير الميسر) على الخصوص، مثل التعليم العالي 46% من اعتمادات سنة 1436هـ، يليه التعليم الفني والمهني والتدريب بنسبة،23% فالتعليم الثانوي بنسبة، 18%ثم التعليم الأساسي بنسبة، 13% وبلغ الاستثمار الإجمالي في قطاع التعليم في البلدان الأعضاء 2.5مليار دينار إسلامي (3.5 مليار دولار أمريكي،) جله من الموارد غير الميسرة. واعتمد مشروع التعليم العالي في بنين بمبلغ قدره 106.1مليون دينار إسلامي (151.5مليون دولار أمريكي) من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية بمقدار 10000 طالب. ويمكن هذا المشروع من توفير احتياجات، منها إقامة منشآت جديدة ذات مساحة مبنية قدرها 182237 م^2، وتأثيث وتجهيز هذه المنشآت، وتحديث المناهج الدراسية، وتدريب المحاضرين، وتعزيز القدرات البحثية. وسيمكن هذا المشروع من تعزيز تنافسية البلاد بتخريج قوى عاملة مؤهلة ذات مهارات مناسبة يحتاجها اقتصاد البلاد لحفز النمو والإنتاجية. وهو يمول بتوليفة من الموارد

1 – **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**، مرجع سابق، ص:275.

2 – **38 عاماً في خدمة التّنمية"**، مرجع سابق، ص:13.

الميسرة % 9وغير الميسرة % 91 ويبشر هذا المشروع-بصفته نموذجاً يمكن أن تقتدي به بقية البلدان ذات الدخل المنخفض-بتحول نوعي من الاقتصار على الاستثمار في القطاعات المنتجة محركة النمو، إلى الاستثمار أيضاً في البنى التحتية الاجتماعية أساس بناء الموارد البشرية اللازمة لتحسين الإنتاجية والنمو.

وفي إطار برنامج التعليم الثنائي اللغة الذي يدعم تكامل نظام التعليم الرسمي مع نظام التعليم العتيق، ويتكفل بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس على الخصوص، اعتمد البنك في سنة 1436هـ أربع عمليات للتعليم الثنائي اللغة، يتوقع أن ترفع الطاقة الاستيعابية للمدارس إلى أكثر من 100000تلميذ. وسيوفر لهؤلاء التلاميذ الكتبُ المدرسية والمواد التعليميةُ الكافيةُ ، والبيئة التعليميةُ المواتية، والمدرسون المؤهلون، وذلك استيفاء للمعايير الوطنية. بما يتعلق بمبادرة التعليم من أجل التنافسية، اتفق البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، في السنة المالية قيد النظر، على إقامة تعاون بينهما بشأنها، وذلك لدعم تحسين النظم التعليمية في البلدان الأعضاء، ومن ثم تعزيز تنافسية اقتصاداتها. وتمكن "مبادرة التعليم من أجل التنافسية" من بناء رأس المال البشري الوطني الذي يعزز التنافسية العالمية على المدى الطويل؛ كما تمكن من تأكيد تغير في طريقة العمل بالتخطيط الصاعد للتدخلات المتعلقة بالتعليم، والاستناد إلى عملية تشاورية معمقة مع البلدان، واستخدام آليات التمويل المبتكرة القائمة على النتائج. ولهذه المبادرة ثلاث ركائز هي: التعليم من أجل التعلم المستمر، والتعليم من أجل التشغيل، والتعليم من أجل التغيير. وتعكف هاتان المؤسستان على التخطيط لأنشطة مستقبلية تمكن من دعم كل من ركائز هذه المبادرة بالتشاور مع البلدان المعنية[1].

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:42-43-44، بتصرف.

ثالثاً: دعم منظمات المجتمع المدني:

يعد إشراك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية أمراً حيوياً؛ لضمان نوعية الخدمات على المستوى الشعبي، وتوصيلها إلى مستحقيها، ويرى البنك أن المنظمات غير الحكومية شريك أساسي في عملية التنمية، التي تتمثل في تقديم الخدمات للفئات المحرومة من السكان، ومساعدة المجتمعات المحلية في الدول الأعضاء، وقد ظل البنك يمول نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويعزز قدراتها لتتمكن على نحو أفضل من تلبية احتياجات المجتمعات التي تعمل في إطارها، كما يعكف البنك مع المنظمات غير الحكومية على التصدي لمشكلة العمى في إفريقيا، وذلك بتيسير إجراء جراحات المياه البيضاء، ومول البنك منذ عام (1421هـ - 2000م) 125 مشروعا تخص منظمات غير حكومية في الدول الأعضاء، بلغت قيمتها 4ملايين دولار أمريكي[1].

وقد اعتُمد في إطار هذا البرنامج 243مشروعاً بمبلغ قدره 12.8مليون دولار أمريكي في شكل منح تتكون من الدعم المباشر للمجتمعات المحلية وتنمية القدرات من أجل تحسين فعالية المنظمات غير الحكومية المحلية، ومن ثم تمكينها من خدمة السكان في البلدان الأعضاء على نحو أفضل. ويشمل نطاق هذه العمليات أنشطة التدريب والإعلام والتعليم والتواصل، وتوفير المعدات.

وفي سنة 1436هـ، اعتمد البرنامج 7 عمليات بمبلغ إجمالي قدره 450000 دولار أمريكي لفائدة ستة بلدان (هي المملكة العربية السعودية وتركيا والكويت والبحرين ومالي والسنغال) وخصصت هذه العمليات لتنمية القدرات في قطاع الصحة، والحملة الوطنية للأطفال المعاقين بصرياً، وبرنامج التدريب المهني، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، وتمكين المرأة في القطاع الاجتماعي ويوضح الشكل التالي توزيع الاعتمادات الغير الحكومية لسنة 1436هـ/2015م.

المبيان رقم: (16) توزيع اعتمادات برنامج المنظمات غير الحكومية في سنة 1436هـ.

[1] - **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**، مرجع سابق، ص:274.

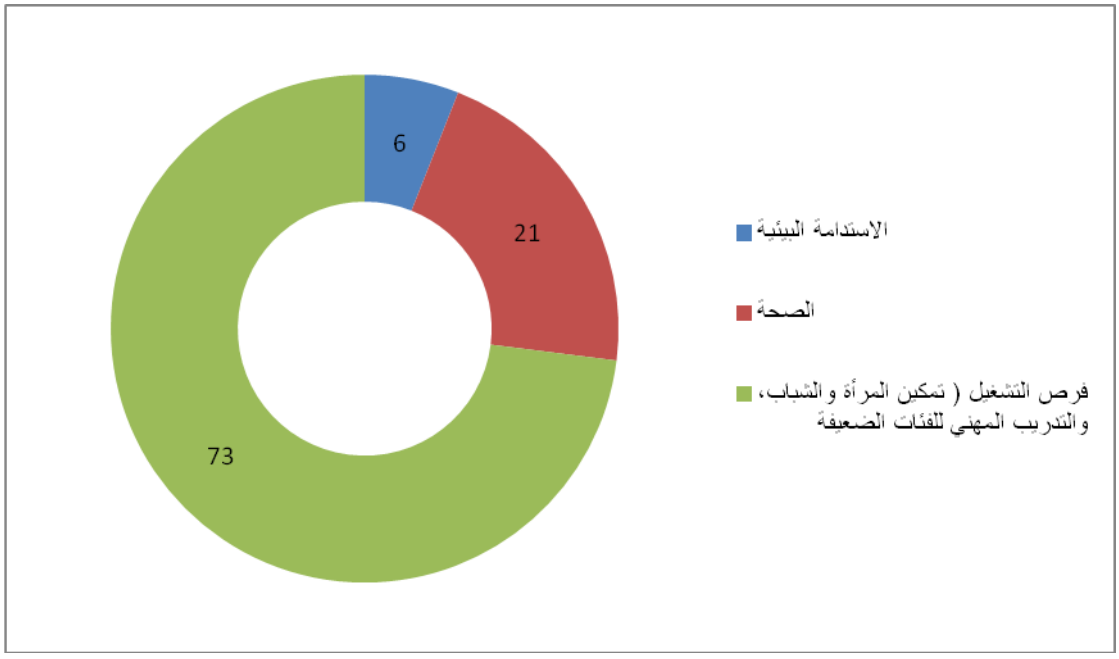

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2015م ص:52.

ويبحث البرنامج أوجه التآزر مع مختلف الصناديق في مجموعة البنك، وذلك لمواكبة تزايد طلب الدعم من المنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، تعاون برنامج المنظمات غير الحكومية مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على دعم مشاريع علاج ناسور الولادة، فوافق للصومال وباكستان وبنغلاديش في سنة 1436هـ على ثلاث عمليات إضافية بمبلغ قدره 300 000دولار أمريكي، مما يرفع مجموع عدد المشاريع الممولة في إطار هذه المبادرة إلى 12 مشروعاً. أضف إلى ذلك أن البنك أجرى تقييماً للمشاريع المنجزة في مجال علاج ناسور الولادة في غامبيا ونيجيريا. كما ساهم في المؤتمر الإقليمي لناسور الولادة الذي عقد في باكستان[1]. وفي سنة 1435هـ اعتمد "البنك 8 عمليات، بمبلغ إجمالي قدره 450000 دولار أمريكي، لفائدة بوركينافاسو، والكويت، وقيرقيزستان، والسنغال، وأوغندا، واليمن، ومشاريع إقليمية لبلدان عربية (في منطقة شمال أفريقيا، ومنطقة الخليج)، وانصبت هذه العمليات على مبادرات التنمية الاجتماعية: كالنهوض بتعليم الأطفال المعاقين، والصحة، والممارسات السليمة للنظافة العامة، وتعزيز فرص العمل للشباب. و

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:41-42، بتصرف.

مكن "برنامج المنظمات غير الحكومية"، بالتعاون مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، من تقديم الدعم لجهود علاج مرض ناسور الولادة، وفي سنة 1435هـ اعتَمد 3 عمليات إضافية لفائدة أفغانستان، وغينيا، والسنغال، بمبلغ وقدره 390,000 دولار أمريكي، وفي إطار هذه المبادرة أقام "البنك" شراكة مع مؤسسة "أمريف هيلث أفريكا" (المؤسسة الأفريقية للطب والبحث سابقاً)، و"صندوق الأمم المتحدة للسكان"، ومؤسسة "إنجندر هيلث"، و"مؤسسة مكافحة ناسور الولادة"، لحشد الموارد المالية والفنية، وقد رفعت هذه العمليات حجم محفظة "البنك"، و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلقة بمرض ناسور الولادة إلى 9 عمليات، بمبلغ إجمالي قدره 1,2مليون دولار أمريكي[1].

رابعاً: دعم الخدمات الاجتماعية في إطار برنامج المعونة الخاصة:

إن الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء عموماً متخلفة عن غيرها في مجال التعليم والحصول على الخدمات الصحية، وتلك عقبة لابد من تذليلها لتمكين هذه الجاليات من تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على هويتها الثقافية والدينية، والمساهمة مساهمة حقيقيةً في تنمية بلدانها. وفي هذا السياق، يسعى "البنك الإسلامي للتنمية" – في إطار استراتيجيته المتعلقة بنشر التنمية في العالم – إلى تعزيز رأس المال البشري للجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء بواسطة أنشطة المعونة الخاصة، وتنصب هذه الأنشطة – منذ تأسيسه – على تطوير وتعزيز المؤسسات في مجال كل من التعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، وتنمية رأس المال البشري، وهكذا نفذت مشاريع شتى لفائدة أكثر من 81 جالية مسلمة في بلدان غير أعضاء، موزعة بين آسيا، وأوقيانوسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الشمالية، وأوروبا[2].

---

1 – **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:51.

2 – **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز**، نشرة البنك الإسلامي للتنمية، لعام: 1433هـ/2012م، ص: 14.

وحتى نهاية عام 1432هـ، مول البرنامج 1415عملية باعتمادات بلغت 723,4مليون دولار أمريكي؛ منها 511 عملية في الدول الأعضاء، بمبلغ 444 مليون دولار أمريكي، و904 عمليات للمجتمعات والمنظمات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، بمبلغ 279,4 مليون دولار أمريكي[1]. وفي يونيو 2015م، أطلق البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل وملينداً غيتس رسمياً آلية منحة قدرها 500 مليون دولار أمريكي، عرفت باسم "صندوق الحياة والمعيشة." وهي شراكة عالمية لمكافحة الفقر والمرض في البلدان الأعضاء في البنك. وستمكن هذه المنحة البنكَ الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل وملينداً غيتس والجهات المانحة من دعم برامج لمكافحة الفقر قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي خلال خمس سنوات في مجال كل من الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض، وزراعة الحيازات الصغيرة، والبنى التحتية الريفية الأساسية في البلدان الأعضاء في البنك، ولاسيما في البلدان الأعضاء الأقل نموا. وقد أعلن ذلك الدكتور أحمد محمد علي (رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والسيد بيل غيتس (أحد رؤساء مؤسسة بيل وملينداً غيتس) في لقاء رفيع المستوى خصص لهذا الغرض في مابوتو، عاصمة موزمبيق، التي استضافت الاجتماع السنوي الأربعين لمجموعة البنك الذي عقد في يونيو 2015م. وسيدشن صندوق الحياة والمعيشة بملياري دولار أمريكي من موارد البنك الرأسمالية العادية لتوسيع نطاق دعم البرامج التي تخدم الفقراء في البلدان الأعضاء في البنك بشروط ميسرة. وتعهدت مؤسسة بيل وملينداً غيتس بتقديم (20% أي 100مليون دولار أمريكي) من رأسمال صندوق الحياة والمعيشة. أما صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، فسيساهم بمبلغ 100مليون دولار أمريكي من التمويل بالمنح خلال خمس سنوات. ويسعى البنك ومؤسسة بيل وملينداً غيتس في جمع تمويلات بالمنح قدرها 300 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة لاستيفاء رأسمال صندوق الحياة والمعيشة. ويأتي إطلاق صندوق الحياة والمعيشة بعد نجاح الشراكة بين البنك ومؤسسة بيل وملينداً غيتس في باكستان، حيث تعاونا على

1 – المرجع نفسه.

دعم برنامج باكستان المتعلق القضاء على شلل الأطفال بأن قدم البنك تمويلا قدره 227 مليون دولار أمريكي ودفعت مؤسسة بيل وملينداغيتس تكلفة هذا التمويل كاملة[1].

خامسا: دعم وتمكين المرأة:

يعد إشراك المرأة في عمليات التنمية في أي بلد عنصراً حيويا لتخفيف الفقر؛ فقد أنشأ البنك جائزة سنوية تعرف باسم: (جائزة مساهمة المرأة في التنمية،) وتمنح لأكثر النساء إنجازاً في مجال التنمية، وكذلك لأفضل المجموعات النسائية أو المنظمات النسوية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في غير الدول الأعضاء، التي تحقق انجازات ومساهمات ملحوظة، والهدف من الجائزة؛ الاعتراف بمنجزات المرأة البارزة، ومكافأتها، وتشجيعها على المساهمة في عمليات التنمية، بحيث تكون تلك المنجزات قادرة على تحسين الأوضاع البشرية والاجتماعية للمرأة[2]. وتسلط هذه الجائزة الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في عملية التنمية، وذلك بتقدير ومكافأة مساهمة المرأة في مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد خصصت "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة المرأة في التنمية"-في دورتها العاشرة لسنة 1436هـ/2015م-لموضوع "مساهمة المرأة في إدارة الموارد المائية." واختيرت ثلاث فائزات لتسلم هذه الجائزة. فمنحت الجائزة، في فئة الأفراد للدكتورة ليلى ماندي، البروفيسورة في جامعة القاضي عياض بالمغرب (وذلك لعملها على إمداد السكان المحرومين في المغرب بوسائل تكنولوجية وحلول مبتكرة ومنخفضة التكلفة تمكنهم من معالجة مياه الصرف الصحي والمياه المنزلية المستعملة وإعادة استخدامها)[3]. وخُصصت الجائزة -في دورتها التاسعة لسنة 1435 هـ/2014م-لموضوع "مساهمة المرأة في الأمن الغذائي"، واختيرت أربع فائزات لتسلم هذه الجائزة، فقُسمت جائزة فئة الأفراد مناصفةً بين السيدة جاهان سلينا (بنغلاديش)، والسيدة فاطمة آيت موسى (المغرب). [4]

1 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1436هـ (2015م،) ص:29-30.

2 - **دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية**، مرجع سابق، ص:275.

3 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام:1436هـ (2015م،) ص:53.

4 - **التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية**، الصادر عام: 1435هـ (2014م،) ص:49.

الخاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع، تم التركيز على دراسة التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية، ومن تم الإجابة على الإشكالات التي تم طرحها في مقدمة هذه الأطروحة.

وفي اعتقادي حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال هذا البحث الذي توصلت فيه إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1-إن التمويل هو عملية الإمداد بالمال، والذي يعبر بدوره عن كل الأشياء التي لها قيمة بين الناس سواء كانت مادية أو معنوية، وهذا ما يتفق عليه الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى اشتراط هذا الأخير أن تكون هذه الأشياء المادية والمعنوية متقومة أي تجيزها الشريعة الإسلامية وهذا رأي جمهور الفقهاء.

2-إن جوهر الاختلاف بين مصادر التمويل في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي يكمن في استبعاد هذا الأخير لمصادر التمويل ذات الفائدة المحددة مسبقا مثل القروض والأسهم الممتازة، واستبدالها بمصادر التمويل بالمتاجرة وكذا المشاركة في الربح والخسارة.

3-تتمثل عوائد التمويل في الاقتصاد التقليدي في الفائدة كعائد لرأس المال والأجر كعائد للعمل والريع كعائد للأرض والربح كعائد للتنظيم، بينما يحصرها الاقتصاد الإسلامي فقط في الربح والأجر والجعالة في بعض الحالات الخاصة، فهو بذلك يستبعد الفائدة كعائد لرأس المال بالإضافة، إلى اختلاف جمهور الفقهاء في مشروعية الريع.

4-تعدد صيغ التمويل الإسلامي متفوقة بذلك على التمويل التقليدي الذي يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

5-لصيغ التمويل الإسلامي أهمية بالغة في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة القائمة على التكافل كالزكاة مثلا: لأن حصيلتها تشمل كل الأموال القابلة للنماء بغض النظر عن طبيعة مالكها، الأمر الذي يضخم من وعائها الذي ينفق جل مصارفه الثمانية المحددة على تنمية

الإمكان الاجتماعي الذي قوامه الإنسان، هذا الأخير الذي يعتبر القاعدة الأساسية لانطلاق التنمية الاقتصادية الذاتية الصحيحة.

6- تعتبر صيغ التمويل الإسلامي التي بحثها في هذه الدراسة أجدى أسلوب لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

7- إن المفاهيم العصرية للتنمية الاقتصادية قد فشلت في تحقيق ما كان منتظرا منها وقد بينت أن سبب فشلها هو ابتعادها عن القيم الحقيقية للشعوب وتركيزها على الجانب المتمثل في رأس المال المادي، مهملة دور الإنسان الذي أعتقد أنه أساس التنمية وبالتالي فقد كانت هذه المفاهيم بمثابة الجسد بدون روح.

8- إخفاق تجارب التنمية المفروضة من أعلى و التي أهملت الهوية و التوجه الحضاري للشعوب النامية .

9- يوجد في الإسلام منهج للتنمية الاقتصادية؛ و قد كشفت الدراسة العديد من أوجه التفوق لهذا المنهج مقارنة بالمناهج الوضعية.

10- إن خصائص التنمية في المنهج الإسلامي تختلف عن خصائص التنمية في المنهج الوضعي في عدد من الجوانب الهامة، أهمها ما يتعلق بالجانب الروحي و الأخلاقي و كذلك ما يتعلق بدور الدولة.

11- إن عمارة الأرض أو التنمية بالمصطلح الحديث واجب إسلامي على الفرد و الجماعة و الدولة.

12- إن هدف التنمية هو الإنسان بحيث ينبغي ترقيته من الناحية المادية و الخلقية و الروحية ليكون خليفة في الأرض.

13- معيار التنمية في الإسلام هو الدخل الحقيقي لكل فرد، و ليس في المتوسط، بحيث يتم توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع.

14- إن التنمية الإسلامية هي مستمرة (مستدامة)، تحافظ على البيئة حيث ينهى الإسلام عن الإفساد مهما قل أو صغر.

15- إن تنمية الإنتاج و الاستفادة من الطبيعة إلى أقصى حد يعتبر من المبادئ الأساسية في المنهج الإسلامي، و هي النقطة التي يتفق فيها الإسلام مع سائر المذاهب المادية .

16- ارتقى الإسلام بالإنتاج إلى درجة العبادة، و جعله فرض كفاية.

17- هدف الإنتاج في الإسلام هو تحقيق حد الكفاية بالنسبة للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الأمة الإسلامية ككل و ليس على المستوى القطري.

18- الإسلام يهدف إلى تنمية الإنتاج كهدف وسيط لتحقيق رفاهية المجتمع مع عدالة التوزيع، و هو يختلف عن المذهب الرأسمالي الذي يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء المادي و بشكل منفصل عن التوزيع.

19- تتوزع مسؤولية الإنتاج في الإسلام بين الدولة و الأفراد، فلا يمكن للدولة أن تتخلى عن دورها في الإنتاج لتحقيق المصلحة العامة .

20- الإسلام لم يترك عملية الإنتاج بدون ضابط، بل وضع لها الضوابط و القيم التي تحكمها، بحيث يتم الالتزام بالأحكام الشرعية، و تكون الوسائل مشروعة و الغايات مشروعة

21- لقد كرم الإسلام الإنسان و جعله حرا و سخر له الكون من أجل أن يعمر الأرض و يقوم بتنمية دائمة مستمرة. كما حث على تأهيل هذا الإنسان تأهيلا دينيا و علميا و عمليا .

22- جعل الإسلام العمل واجبا على كل فرد قادر و هو حق له، و على الدولة أن تنفذ هذا الحق، و جعل له حوافز مادية و روحية بحيث ارتفع به إلى مرتبة العبادة

23- معيار العمل في الإسلام الصلاحية، بمعنى أن يكون العمل صالحا في كل جوانبه

24- اهتم الإسلام بالعلم و جعله فريضة على كل مسلم و ليس حقا فقط كما هو في المنهج الوضعي

25- تتكفل الدولة في الإسلام بطلبة العلم، و العلماء، و الباحثين و توفر لهم كافة احتياجاتهم ليتفرغوا للبحث العلمي.

26- توزيع العادل في نظر الإسلام ركن أساسي من أركان التنمية، فلا إنتاج و لا استمرار فيه طالما لم تتحقق عدالة التوزيع، و لا قيمة للتنمية و لا معنى لها إن لم تعم كل فرد في المجتمع.

27- يمثل البنك الإسلامي للتنمية تكتلاً إسلاميا مهما في ظل التحديات المعاصرة؛ ولذا فالدول الإسلامية التي تستهدفها عمليات البنك، بحاجة ماسة ومتزايدة لتمويل المشروعات التنموية؛ خصوصاً بعد الظروف الصعبة التي تواجهها تلك الدول.

28- إن أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة؛ ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامي.

29- إن صيغ التمويل الإسلامي التي يعتمدها البنك الإسلامي للتنمية هي صيغ تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

30- تتسم صيغ التمويل الإسلامي التي يعتمدها البنك الإسلامي للتنمية بأنها صيغ مرنة؛ فهي تراعي احتياجات الدول الغنية، وكذا الدول الأكثر فقراً، والأكثر تضرراً من الظروف المختلفة.

31- اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات والمشروعات والدول التي تستهدفها؛ فشملت الدول الإسلامية في أربع قارات، هي: آسيا، وأفريقيا، أمريكا الجنوبية، وأوروبا، وكذلك الجاليات المسلمة في القارات الاخرى، وهي أيضاً تشمل قطاعات مختلفة؛ كقطاع البنى التحتية، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع الخدمات المالية، والمساعدة الفنية، وغيرها.

32- نجح البنك الإسلامي للتنمية قد نجح إلى حد كبير في تحقيق الهدف من تأسيسه، وأدى دوره بفعالية واقتدار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخفيف من حدة

الفقر في الدول الأعضاء، حيث ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، من خلال توفير التمويل الكافي لإقامة المشروعات الإنتاجية اللازمة، كما أن قيام البنك الإسلامي للتنمية بتوفير التمويل الخارجي والاستثمارات الرأسمالية اللازمة للدول الإسلامية، وبصفة خاصة الدول النامية منها التي لا تتوفر لها هذه الاستثمارات لتمويل وتحقيق خططها التنموية، إنما يجسد التعاون والتكافل الإسلامي بشكل عملي يحقق الخير لهذه الدول.

ثانيا: التوصيات:

1- ضرورة استخدام جميع صِيَغ التمويل الإسلامية في المعامَلات المصرفيَّة بدلاً من الصِّيَغ التقليدية؛ مثل: المرابحة، الإجارة، المشاركة، والمضاربة، وغيرها.

2- تسهيل عمليات قيام المصارف الإسلامية بإنشاء شركات تابعة لها لمساندتها في تنفيذ أعمالها؛ كعمليات الوساطة في الأسواق المالية وأعمال التمويل والتأجير وإدارة الأصول.

3- تغيير النظرة السلبية في عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ألا وهي انتظار قدوم العملاء وتمويلهم حسب رغباتهم، إذ إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تبحث هي بنفسها عن الفرص الاستثمارية وأن تقنع العملاء في مختلف مواقعهم بجدوى التعاون والمشاركة في الاستثمار حسب صيغ التمويل الإسلامي.

4- تطبيق المنهج الإسلامي للتنمية خاصة بالدول الإسلامية باعتباره ضرورة شرعية واقتصادية خاصة بعد فشل المناهج التنموية الأخرى.

5- التخلي نهائيا عن التعامل الربوي في جميع مجالات التعامل المالي، على أن تفتح بنوك إسلامية مستقلة ثم نوافذ في أكبر البنوك الوطنية كمرحلة أولى وبعد ذلك التحول الكلي إلى نظام مالي إسلامي.

6- دعوة المصارف الإسلامية للنظر في مشروع إنشاء المصرف الإسلامي العالمي، والذي يكون توجهه أساسا لخدمة أنشطة المصارف الإسلامية.

7- سن القوانين والتشريعات التي تنظم المعاملات المالية الإسلامية في مجال المؤسسات المالية الإسلامية.

8- إنشاء صناديق الزكاة على المستوى الوطني تكون خاضعة لهيئة وطنية عليا.

9- تدريس الاقتصاد الإسلامي وذلك بإنشاء جامعات ومعاهد خاصة به.

10- التدرج في الإنشاء في ضوء الواقع والإمكانات والقيود والمحددات، وتجنب الحماس والحمية والعاطفة، حتى لا تكون الهوة شاسعة بين المأمول والواقع.

11- العمل على زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، لأكثر من تريليونين دولار، وذلك نظراً للاحتياجات المتكاثرة للدول الأعضاء في البنك، في ظل الظروف المستجدة.

12- ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بزيادة الأعمال في الدول الإسلامية، وتقوم بدعم وتشجيع رواد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور البنك في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة.

13- توثيق الصلة بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مع المراكز النظيرة في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، ومع أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات المتخصصة؛ وذلك لتدريب الطلاب بهذه الأقسام في تلك الجامعات، والإفادة من جهود المعهد.

14- رغم التفاوت الكبير بين اقتصاديات الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية؛ إلا أنه من المحبذ أن يسعى البنك في تحويل عملته: (الدينار الإسلامي) من مجرد كونها وحدة من وحدات السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، إلى اعتمادها كعملة وسيطة للتبادل يتم تداولها بين الدول الأعضاء المتقاربة في حجم اقتصاداتها، وصولاً إلى تعميمها لدى بقية دول البنك الأعضاء فيما بعد.

وختاماً أحمد ربي وأشكره، وأثني عليه بما هو أهله، فله الحمد والفضل والمنّة أولاً وآخراً، على تيسيره ومعونته سبحانه وتعالى لإتمام هذا البحث -الذي أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون نافعاً مفيداً لقارئه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.